الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040

إطار السياسات الوطنية

أغسطس 2023

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

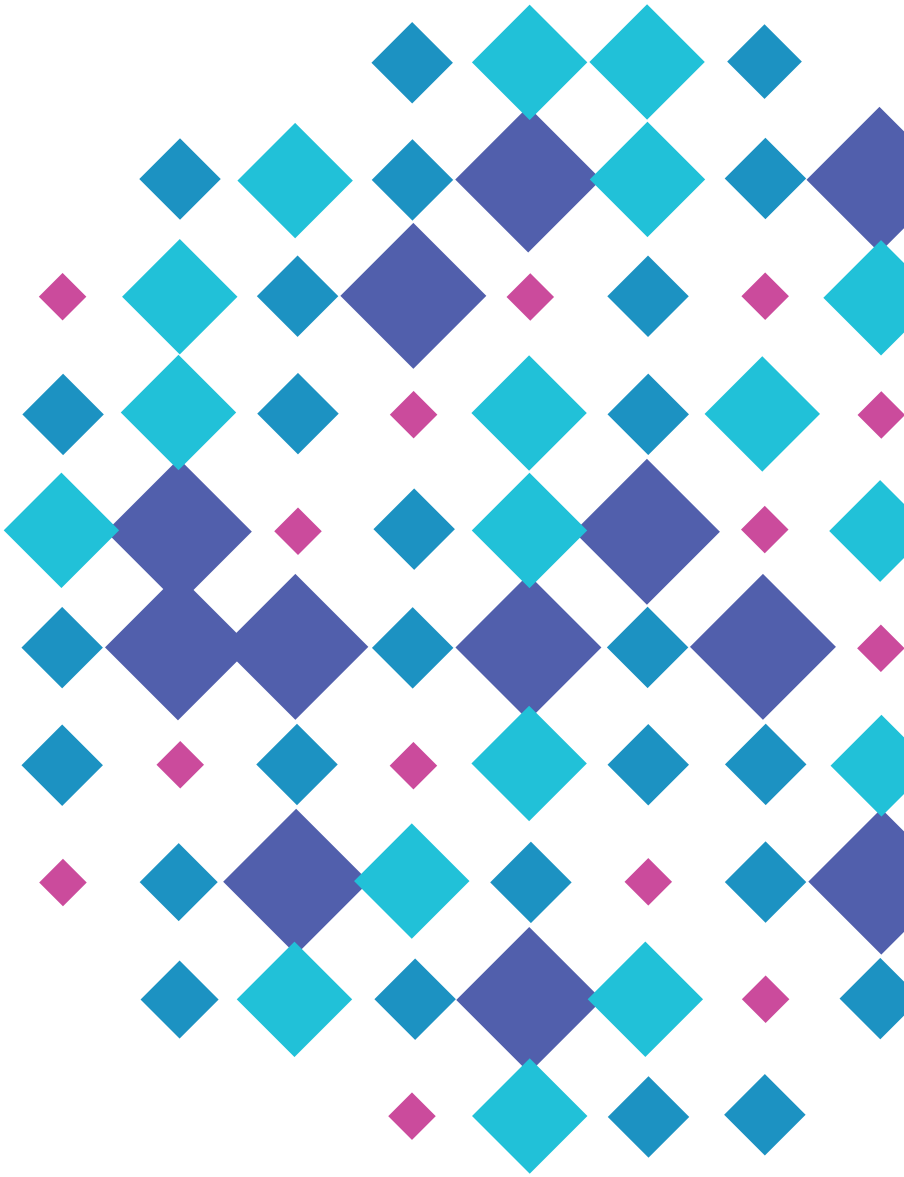

حيت نكون نتكامل

WHERE WE ARE

WE INTEGRATE

التسلسل الزمني لإعداد الوثيقة

التاريخ	اعتمده	دقق عليه	راجعه	الوصف	المراجعة
فبراير 2020	أم. مالبيدي	جيه. باربر	أس. مونتاج	معايير التخطيط الوطنية المنبثقة عن الاستراتيجية العمرانية الوطنية	دي27 المراجعة 0
يوليو 2020	أم. مالبيدي	جيه. باربر	أس. مونتاج	معايير التخطيط الوطنية المنبثقة عن الاستراتيجية العمرانية الوطنية	دي27 المراجعة 1
سبتمبر 2020	أم. مالبيدي	جيه. باربر	أس. مونتاج	معايير التخطيط الوطنية المنبثقة عن الاستراتيجية العمرانية الوطنية	دي28 المراجعة 2

ملاحظة

تم إعداد هذه الوثيقة وما تضمنته من محتوى للمجلس الأعلى للتخطيط ليتم استخدامها كاستراتيجية عمرانية وطنية.
ولا تتحمل شركة أتكينز أية مسئولية اتجاه أي طرف فيما يتعلق بهذه الوثيقة أو ما جاء في محتواها.

المساهمون

المؤسسة	التخصص	الاسم
ف إ م	مخطط بيئي	Aisha Al Waheebe
ف إ م	اخصائي نظام تحديد الموقع العالمي (جي أي أس)	Antonis Antoniou
ف إ م	مخطط حضري	Asila Al-Busaidi
ف إ م	مساعد مدير المشروع	Dalal Al Lawati
ف إ م	كبير خبراء المؤسسي	Emin Dedegulo
ف إ م	كبير المستشارين الفنيين/الإقتصاديين	Esen Caglar
ف إ م	مخطط حضري	Faris Al Lawati
ف إ م	اخصائي إعلام	Fatma Al Suhai
ف إ م	اخصائي نظام تحديد الموقع العالمي (جي أي أس)	Fatma Al Haddabi
ف إ م	مخطط حضري	Hamda Al Hajri
ف إ م	مدير	Hilal Al Qamshoey
ف إ م	مدير	Hilal Al Zadjali
ف إ م	مخطط حضري	Kairavi Khimji
ف إ م	كبير المخططين الحضريين	Katrin Baumer
ف إ م	مخطط حضري	Laila Al Jahwari
ف إ م	مخطط بنية أساسية	Mahmood Al Wahaibi
ف إ م	مساعد مدير المشروع	Noor Al Raisi

المؤسسة	التخصص	الاسم
ف إ م	اخصائي نظام تحديد الموقع العالمي جي أي أس)	Safaa Al Khayari
ف إ م	مخطط بيئي	Safa Al Meghaizwi
ف إ م	كبير المستشارين الفنيين/الإقتصاديين	Sebastian Elbe
ف إ م	مخطط بيئي	Shaimaa Al Rasbi
ف إ م	مخطط نقل	Sumaiya Al Abri
ف إ م	كبير مخططي النقل	Thedora Zisopoulou
أتكينز	الاقتصاد	John Barber
أتكينز	التخطيط	Simon Montague
أتكينز	التخطيط	Alice May
أتكينز	التخطيط	Jessica Voorn
أتكينز	التخطيط	Noor Al Zadjali
أتكينز	الاقتصاد	Vassiliki Kravva
Oxford Economics	الاقتصاد	Lloyd Barton
أتكينز	النقل	Subbu Gopalakrishnan
أتكينز	النقل	Jonathan Spears
أتكينز	النقل	Fatima Adam
أتكينز	النقل	Bhargav Venil
أتكينز	بنية أساسية	Peter Buchanan
أتكينز	بنية أساسية	Gwyn Price
أتكينز	الطاقة	David Cox
أتكينز	الصرف الصحي	Paddy Carless
أتكينز	البيئة	Dr Robert Whitcombe
أتكينز	البيئة	Claire Bond
أتكينز	البيئة جودة الهواء)	Katherine Stanger
أتكينز	البيئة الضوضاء)	Louise Morris
أتكينز	تغير المناخ	James Dunham
أتكينز	تغير المناخ	Dr Steven Wade
أتكينز	تغير المناخ	Simon Spooner

المؤسسة	التخصص	الاسم
Kamel Establishment	موارد المياه والزراعة	Richard Lakey
Five Oceans	البيئة البحرية	Dr Simon Wilson
أتكينز	نظام تحديد الموقع العالمي (جي أي أس)	Andrew Young
أتكينز	نظام تحديد الموقع العالمي (جي أي أس)	Renaat Schoolmeesters

"

وقد شَكّلَ إرثُنَا التاريخيُّ العريقُ، ودورُنَا الحضاريُّ والإنسانيُّ الأساسَ المتينَ لإرساءِ عمليةِ التنميةِ التي شملتْ كافةَ ربوعِ السلطنةِ على اتساعِ رُقعَتِها الجغرافيةِ لتصلَ منجزاتُها لكلِّ أسرةٍ ولكلِّ مواطنٍ حيثُما كانَ على هذه الأرضِ الطيبةِ.

"

هيثم بن طارق
18 نوفمبر 2020م

#عمان_للإنسان

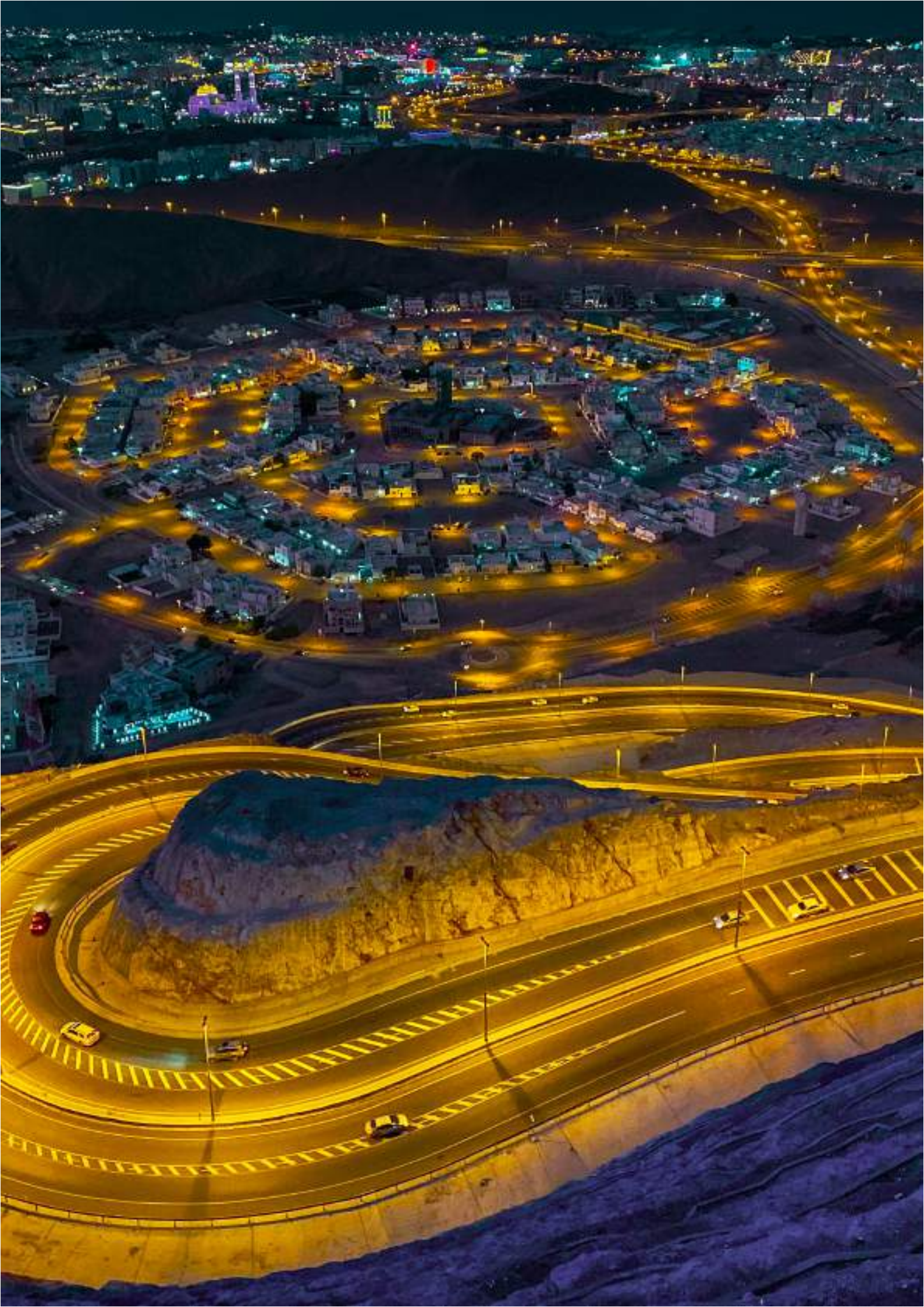

فهرس المحتويات

1.	مقدمة	15
الجزء 1. التنمية المستدامة		17
1.1.	التنمية المستدامة – السياسة SU1	18
1.2.	تنمية مستدامة - تقييم الاستدامة SU2	20
الجزء 2. الاستجابة لتغير المناخ		25
2.1.	التخفيف من آثار تغير المناخ CC1	26
2.2.	تغير المناخ - التكيف CC2	31
2.3.	التخطيط المرن المستجيب للتغيرات المناخية CC3	34
الجزء 3 .تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية		39
3.1.	تحسين التنمية العمرانية - إدخال التسلسل الهرمي الوطني للتجمعات السكانية SD1	40
3.2.	تأمين النمو المحكم والمستدام - تحديد التجمعات السكانية من خلال وضع حدود لها SD2	44
3.3.	تلبية الطلب على التنمية المستقبلية - ضمان توافر الأراضي الملائمة لاستيعاب النمو السكاني والتغيير في جميع التجمعات السكانية SD3	48
3.4.	تعزيز التحول في الأحياء المتهدمة أو المهجورة داخل المناطق الحضرية من خلال تدخلات تخطيطية مستهدفة SD4	52
3.5.	تحسين جودة البيئات الحضرية في عمان - تطوير مدن ذكية وصالحة للعيش SD5	54
3.6.	تحسين جودة البيئات الحضرية في سلطنة عمان - تشجيع التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام SD6	56
3.7.	تحسين جودة البيئات الحضرية والريفية في سلطنة عمان - توفير مرافق مجتمعية لبناء مجتمعات قوية وشاملة SD7	58
3.8.	دعم أفضل للتوازن بين المناطق الحضرية والريفية - تعزيز المجتمعات الريفية SD8	60

3.9. تدعيم الهياكل المجتمعية وتشجيع التماسك الاجتماعي والحفاظ على الهوية العمانية SD9 64
3.10. التحكم في جوانب التنمية الغير ملائمة - تنفيذ إجراءات تخطيطية محسنة وتطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخطيط الحضري/الريفي SD10 68
3.11. مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة - تعزيز المناطق الريفية SD11 70
3.12. تحسين جودة البيئات الحضرية والريفية في سلطنة عمان - تخضير البيئة المبنية SD12 74
الجزء 4.تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار 79
4.1. تحديد نطاقات متخصصة للأعمال والتوظيف GP1 80
4.2. تشجيع التنويع والتكتل – تخصيص مناطق خاصة للأنشطة الاقتصادية GP2 86
4.3. التخطيط لزيادة فرص العمل وتجمعات الأعمال - تعزيز القدرة التنافسية GP3 89
4.3. التخطيط لنمو الوظائف وتجميع الأعمال - تعزيز الوصول إلى التمويل الخاص GP4 93
الجزء 5 .إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي 97
5.1. التراث الطبيعي - نهج متكامل للحفاظ على التنوع البيولوجي والجيولوجيا والمناظر الطبيعية TE1 98
5.2. حالة البيئة - المراقبة والإبلاغ والإجراءات TE2 102
5.3. تحسين جودة الهواء والتحكم في الضوضاء TE3 105
الجزء 6. إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي 109
6.1. تعزيز البيئة البحرية - إدارة المنطقة الساحلية CE1 110
6.2. تعزيز البيئة البحرية - مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاص CE2 113
6.3. تعزيز البيئة البحرية - التخطيط المكاني البحر ي CE3 117
الجزء 7 .إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي 121
7.1. المبادرة بتعزيز التراث الثقافي العماني - تحديد مناطق الحفظ الثقافي والمواقع الأثرية CH1 122
7.2. المبادرة بتعزيز التراث الثقافي العماني - المحافظة على مواقع التراث العالمي لليونسكو وتعزيزها CH2 126
7.3. تحديد مناطق الطبيعة الثقافية المتنوعة والمبادرة بالمحافظة عليها CH3 128
7.4. تحديد المباني التاريخية والحفاظ عليها CH4 130
7.5. الحفاظ على التقاليد الاجتماعية والثقافية العمانية CH5 133
الجزء 8.إدارة الموارد الطبيعية 137
8.1. رصد ومراقبة استنزاف طبقة المياه الجوفية WR1 138
8.2. الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التلوث WR2 141
8.3. تعزيز منظومة جمع وتخزين واستخدام كافة الموارد المائية WR3 145
8.4. إدارة المناطق المعرضة لمخاطر السيول والفيضانات في السهول والمناطق الساحلية WR4 148

الجزء 9.إدارة الموارد الطبيعية 153
9.1. التوسع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي FS1 154
9.2. زيادة إنتاجية المزارع القائمة FS2 158
9.3. اعادة هيكلة المناطق الزراعية التقليدية وغير المجدية اقتصاديا FS3 161
9.4. حماية وإدارة مناطق الرعي FS4 164
9.5. تطوير قطاع الثروة السمكية بمواصفات عالمية FS5 168
الجزء 10.إدارة الموارد الطبيعية 173
10.1. استخراج المعادن والمواد الخام والبيئة الطبيعية المحيطة MM1 174
الجزء 11.نظام نقل فعال 179
11.1. الإدارة الفعالة للسعة الاستيعابية لشبكة الطرق TM1 180
11.2. تعزيز الخدمات والبنية الأساسية اللازمة لسكة الحديد TM2 188
11.3. تحسين جودة النقل العام TM3 193
11.4. دعم المطارات والموانئ TM4 200
11.5. تطوير النقل متعدد الوسائط TM5 204
11.6. تعزيز التنقل النشط الصحي والمستدام TM6 208
11.7. دعم برنامج الأمان و سلامة التنقل TM7 211
11.8. استثمار التكنولوجيا الحديثة في تعزيز كفاءة وفاعلية منظومة النقل TM8 214
الجزء 12.نظام بنية أساسية فعال 219
12.1. تطوير مصادر إنتاج الطاقة المتجددة تتميز بالصمود والمرونة وتنويع مزيج الطاقة EN1 220
12.2. التكامل بين الشبكات وتحقيق الصمود والمرونة EN2 225
الجزء 13.نظام بنية أساسية فعال 231
13.1. توفير البنية الأساسية الاستراتيجية لإمدادات المياه UT1 232
13.2. تعزيز مرونة وصمود شبكات البنية الأساسية الحضرية UT2 237
13.3. تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري UT3 242
13.4. ضمان توفر شبكات الاتصال للجميع UT4 246
13.5. تطوير التقنيات الذكية داخل الأنظمة الحضرية UT5 250

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

تنمية عمرانية مستدامة لمجتمعات مزدهرة

المقدمة

توفر الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية إطارًا للتنمية العمرانية المستقبلية في جميع أنحاء عمان، كما أنها تحدد كذلك اتجاهًا للمكان والطريقة للاستثمار في البنية الأساسية والتنمية وذلك حتى تصبح عمان مكانًا أفضل للعيش والعمل والزيارة. كما أنها توضح أهمية التخطيط للبنية الأساسية الجديدة والتنمية بطريقة تكمل بعضها البعض بدلاً من التنافس في تنفيذ الأولويات، بما يضمن تعظيم الفرص وتحقيق الفوائد المتعددة.

ووفقًا لتوجهات رؤية عمان 2040، تسعى الدولة إلى إعادة تنشيط نفسها، وتطوير العاصمة مسقط باعتبارها نقطة جذب إقليمية مهمة، مع مستويات أعلى من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي والزوار الذين يصلون لتجربة المقومات الطبيعية الغنية للبلاد وكرم الضيافة الذي عهد عن العمانيين. وتعتزم عُمان تطوير قدراتها البحثية والابتكارية، مدعومة بمؤسسات أكاديمية عالية الجودة، فضلاً عن الاستثمار في تعزيز مواقع التوظيف الحالية وإنشاء مواقع جديدة بحيث تكون جميع أنحاء البلاد قادرة على المساهمة والاستفادة من النمو المخطط له في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

ويعد تطوير مجتمعات حضرية متكاملة ومزدهرة أمرًا بالغ الأهمية لنجاح الاستراتيجية وسيتطلب العمل لتحسين جميع التجمعات السكانية حتى تصبح أماكن مرغوبة للعيش والعمل بها وتتسم بالحيوية وقابلية النمو. كما تسعى الحكومة في وضع اسم عمان مرادفًا لجودة بيئتها العامة ونجاحها الاقتصادي. لذا، ستلعب السياسات الوطنية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز البيئات الطبيعية والثقافية للبلد دورًا رئيسيًا في هذا الأمر، ولكن ستكون هناك مساهمات مهمة للمجتمعات الحضرية في البلاد من خلال تحسين توفير مجموعة شاملة من المرافق المجتمعية والساحات العامة المفتوحة .
وفي الوقت الذي تلعب فيه الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية دورا مساهمًا مهمًا في رؤية 2040، فهي أيضا تستنير بهذه الرؤية وتهتدي برؤاها من خلال مؤامة مقترحاتها تمامًا مع مجالات الأولوية الرئيسية على النحو المحدد أعلاه. وسيكون للمقترحات المتعلقة بمسائل واسعة النطاق مثل الإسكان والنقل والطاقة والموارد الطبيعية والأمن الغذائي والمائي وحماية البيئة لها مضامين على جميع أنحاء عمان ويمكن تقديمها بشكل أفضل إذا تم تنسيق نظام التخطيط لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

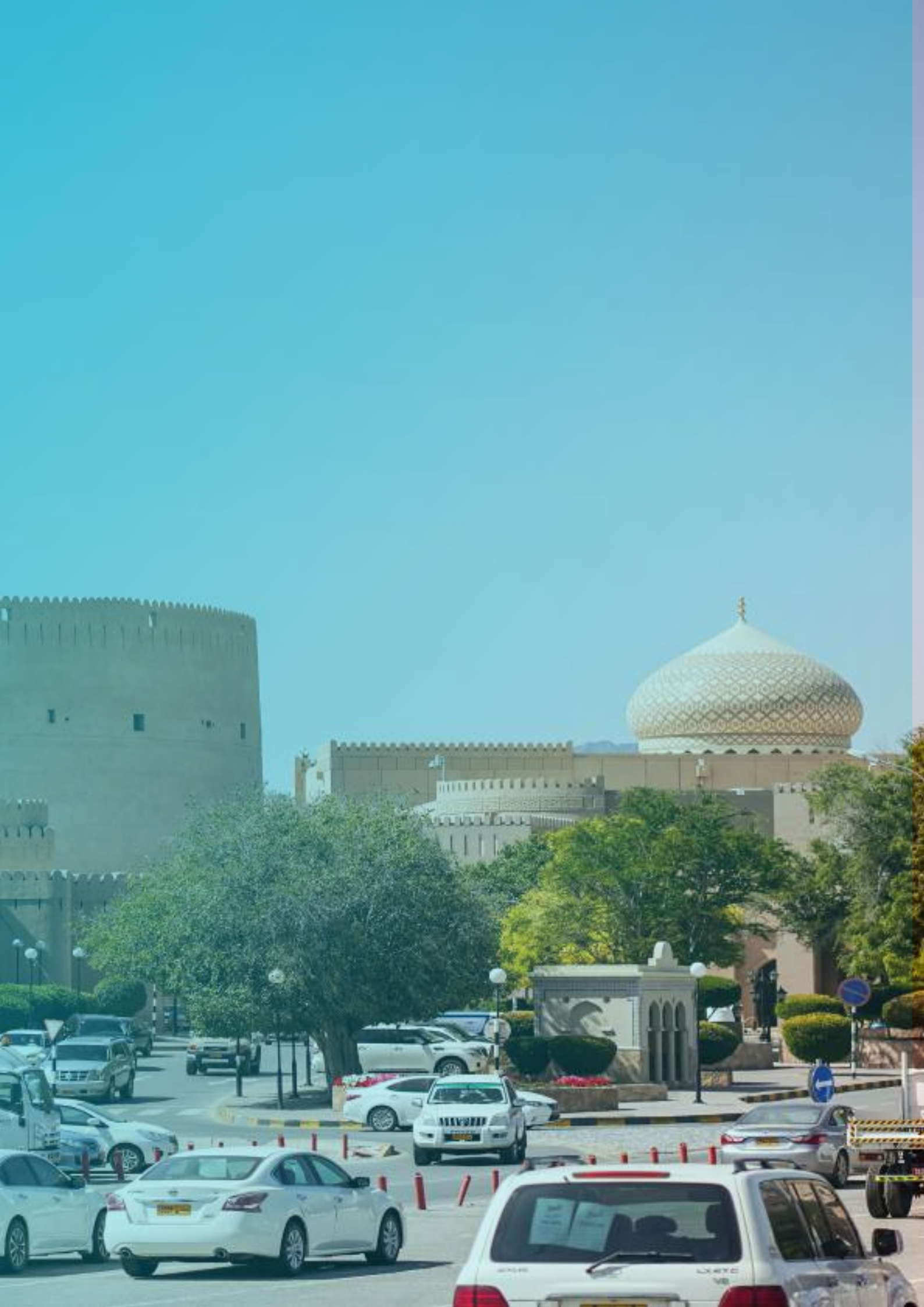

التنمية المستدامة

01

التنمية المستدامة

السياسة SU1

السياسة SU1
التنمية المستدامة

خلفية عن السياسة

تتعامل الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية مع التنمية العمرانية وتوزيعها في جميع أنحاء البلاد حيث تلعب التنمية العمرانية دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص هدف التنمية المستدامة على أنه تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وهذا يعني تنمية قادرة على الحفاظ على التوازن بين احتياجات ومصالح الإنسان على المدى القصير والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية وحماية المصالح طويلة المدى للأجيال القادمة. لقد التزمت سلطنة عُمان بالتنمية المستدامة من خلال كونها من الدول الموقعة على جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة وينعكس هذا الالتزام أيضًا في أولويات رؤية 2040.

وضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية إطارًا للتخطيط العمراني لمدة 20 عامًا يهدف إلى تحقيق توازن أفضل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، والهدف هو تقديم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا بطريقة يعزز بعضها البعض، بدلاً من التضحية ببعض الأبعاد لتوفير أخرى. هناك جوانب اجتماعية للتنمية المستدامة قد لا تكون محور التركيز الأساسي للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، ولكن توفر الاستراتيجية إطارًا أساسيًا لها وهو: الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية وتقليل أوجه التفاوت بين وضمن كل محافظة؛ تكافؤ الفرص المالية والتعليمية والتوظيفية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العمر (مع التركيز على تعزيز المهارات والمعرفة اللازمة لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة). تشمل الجوانب الاقتصادية: تنويع الفرص الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وإنشاء محاور اقتصادية تمثل المجتمعات وأنماط حياة المواطنين (أي توجيه الصناعات الاقتصادية إلى المناطق الريفية والحضرية المناسبة، بدلاً من العشوائية أو "نهج واحد مناسب للجميع "). تشمل الجوانب البيئية التي ستتناولها الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية،حفظ واستعادة وتعزيز التراث الطبيعي والثقافي (بما في ذلك المناظر الطبيعية والسواحل والجيولوجيا والتنوع البيولوجي)، وإدارة متأنية للموارد الطبيعية المستنفذة وتخطيط أفضل للأنشطة المتضاربة في بيئات حساسة.

سيساعد التعليم والاستثمار في برامج البحث والتطوير الجديدة فضلاً عن الدراسات العلمية على خلق فرص وحلول للتنمية العمرانية المستدامة والمتطورة باستمرار والتي تسهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في السلطنة. سيتم وضع عمليات فعالة لتعزيز تبادل واستخدام المعرفة في جميع أنحاء السلطنة بالإضافة إلى الاستثمار في فرص التعليم.

سيكون الامتثال لسياسات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والحوكمة والجهات المعنية أمرًا ضروريًا لتحقيق تنمية ناجحة ومستدامة في جميع أنحاء السلطنة.

توجه السياسة

تهدف التنمية العمرانية في السلطنة الى التقليل من الآثار السلبية وتعظيم الفوائد لتحقيق المكاسب للمواطنين بما في ذلك مجموعات الأقليات والفئات المستضعفة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

ستساهم الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالإضافة إلى دعم الهدف الشامل للتنمية المستدامة. الروابط بين أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وأهداف التنمية المستدامة .

الارتباط مع رؤية 2040

ستساهم الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في تحقيق العديد من مجالات الأولوية التي تم إنشاؤها كجزء من رؤية 2040 والأهداف المرتبطة بكل مجال من مجالات الأولوية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالإضافة إلى دعم الهدف الشامل للتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة

السياسة SU2

السياسة SU2

تنمية مستدامة - تقييم الاستدامة

خلفية عن السياسة

على الرغم من استخدامها على نطاق واسع في أماكن أخرى، إلا أن سلطنة عمان لم تطور أو تتبنى تقييم الاستدامة للخطط والاستراتيجيات وتقييم تأثير الاستدامة للبرامج والمشاريع كطريقة لضمان الدمج الكامل لاعتبارات الاستدامة في التنمية. الآثار المكانية هي من بين العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ويجب أن تولى اهتماماً خاصاً خلال هذه العملية. سيضمن تطبيق هذه الأنواع من التقييمات مراعاة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة.

يلعب تقييم الاستدامة دورًا تكامليًا مهمًا حيث يتم الجمع بين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة على النحو المحدد في السياسة SU1. تضمنت تقييم الاستدامة أحكام المرسوم السلطاني رقم 114/2001 بقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث المادة (29)والتي نصت على " يجب على الجهات التي تقوم بإعداد خطط التنمية واستخدامات الأراضي وتنفيذها، التنسيق مع الوزارة عند إعداد الخطط وقبل البدء في التنفيذ وأثناءه ومراعاة الاعتبارات البيئية في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعل التخطيط البيئي جزءا أساسيا من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات تحقيقا لمفهوم التنمية المستدامة، وإعطاء الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع تلوثها" مع الإقرار بأن العديد من الخطط والاستراتيجيات سيكون لها مبرر اقتصادي قوي للترويج لها، ويجب على القائمين على تقييم الاستدامة إدراك الضرورات الاجتماعية والبيئية الماسة التي تقوم عليها أيضًا التنمية المستدامة والبعد المكاني المتأصل والمرتبط بهذه الضرورات. لذلك، فإن تقييم الاستدامة ليس مجرد مسألة موازنة بين العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي تعتبر كالأعمال المعتادة. يجب على تقييم الاستدامة أن يضمن إمكانية تجنب الآثار السلبية الكبيرة وتعزيز تأثيرات الاستدامة الإيجابية في عملية صنع القرار القائمة على الأدلة والترابط والديناميكية بطبيعتها.

يتضمن تقييم الاستدامة عملية مرحلية للتقييم باستخدام أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة كإطار تنظيمي للتقييم. تم توضيح هذه العملية في الشكل 3.1ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- توضح المرحلة الأولى من التقييم تطوير رؤيةوأهداف الخطة أو الاستراتيجية وتطوير البدائل.
- تتضمن المرحلة الثانية تقييمًا للبدائل الاستراتيجية لتسليم الخطة أو الاستراتيجية للمساعدة في تحديد الخطة المفضلة أو الاستراتيجية، وعادةً ما يستخدم نهج نظم المعلومات الجغرافية لاتخاذ القرارات المبنية على أساس مكاني.
- تتضمن المرحلة الثالثة والأخيرة تقييمًا لمسودة الخطة أو الاستراتيجية والخروج بتوصيات لزيادة تحسين أداء الاستدامة.

تتضمن الخطة أو الاستراتيجية النهائية توصيات تقييم الاستدامة وتنتج عنها تنمية أكثر استدامة.

لقد كانت الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية أثناء تطويرها موضوع لتقييم الاستدامة والاستراتيجيات المكانية الإقليمية هي أيضًا موضوع لتقييم الاستدامة، وبدورها فإن تلك الخطط والاستراتيجيات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية على المستويات الإقليمية والمحلية للتخطيط والتي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات استدامة مهمة والمطلوبة أيضًا لتنفيذ تقييم الاستدامة ويجب تنفيذ ذلك أثناء إعداد الخطة وقبل اعتمادها وفقًا للنهج الموضح أعلاه.

سيتطلب تطوير البرنامج أو المشروع على مستوى الخطة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية الى إعداد تقييم تأثير الاستدامة والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تاثيرات مهمه في الاستدامة، وسيتم موائمته مع تقييم الاستدامة الذي تم إجراؤه للخطة التي بموجبها ينشأ المشروع. يضمن تقييم تأثير الاستدامة إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، تقييم البرامج والمشاريع الفردية على وجه التحديد من حيث تأثيرها على الاستدامة البيئية والاجتماعية. وذلك تماشياً مع أحكام المرسوم السلطاني رقم 114/2001 بقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث مادة(16). حيث يجب على صاحب المشروع أن " يقدم دراسة مفصلة لتقييم التأثيرات البيئية المترتبة على المصدر أو منطقة العمل تؤكد بأن فوائده تفوق أضراره المحتملة على البيئة وذلك قبل تقديم طلب الحصول على التصريح البيئي. ". مع الأخذ في الاعتبار أنه "يحظر منح الترخيص بمزاولة أي نشاط يمكن أن يلحق ضررا بالبيئة لا يمكن تلافيه أو معالجته"، واللوائح البيئية الأخرى ذات الصلة المحددة من قبل تقييم تأثير الاستدامة، ما لم يكن من الممكن إثبات أنه في المصلحة الوطنية الشاملة على المدى الطويل.

كجزء من عملية تقييم تأثير الاستدامة كما هو موضح في الشكل.، ستلعب خطة إدارة الاستدامة دورًا مهمًا في توضيح أهداف الأداء واستدامة المشروع والإجراءات المطلوبة لكل مرحلة من مراحل تطوير المشروع وستوفر إطارًا يمكن من خلاله مراقبة التقدم أثناء التنفيذ. ويمكن أن تتوافق أهداف استدامة المشروع مع معايير القياس مثل أنظمة تصنيفات الاستدامة على النحو المنصوص عليه في سياسة التنمية المستدامة SD12 تخضير البيئة المبنية. بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة يجب مراعاة اختيار كفاءة المواد وقابليتها للتدوير، والمشتريات والانشاءات على سبيل المثال. يمكن تقليل تأثيرات الاستدامة أولاً من خلال الاختيار الدقيق لطرق أو مواقع المشروع الأكثر استدامة(التقييم المكاني أو الإقليمي)ثم من خلال عملية تصميم المشروع. ويمكن استخدام عملية مستمرة بشكل استباقي لتضمين أهداف التنمية المستدامة أثناء عملية تصميم المشروع مع التركيز على العمر الكامل للمشروع وتشمل الجوانب المتعلقة بالتخطيط والتصميم والبناء والتشغيل والصيانة وإيقاف التشغيل لتقديم أفضل النتائج المستدامة الشاملة. لذلك من الأهمية أن تتبع سلطنة عمان مناهج التقييم الموضحة أعلاه.

توجه السياسة

سوف تخضع الحكومة كافة الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية-والتي يتوقع أن تكون لها تأثيرات هامة على الاستدامة – إلى دراسات لتقييم التأثير على الاستدامة بأبعادها المختلفة: البيئة، النقل، صحة الإنسان، الاقتصاد والمجتمع ...إلخ(، وهو ما سيساهم في وضع إطار للمشاريع والأنشطة المستقبلية وتسهيل اعتمادها من قبل مختلف المؤسسات سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الاساسي	الغاية المنشودة
وضع الإطار الوطني لتقييم الاستدامة بموجب مرسوم سلطاني	نعم / لا	لا	نعم
تفعيل إطار عمل تقييم الاستدامة الوطنية	نعم / لا	لا	نعم

الإجرءات المطلوبة

1. التشريع التمكيني(مرسوم سلطاني) لوضع الإطار القانوني والمؤسسي لتقييم الاستدامة وتقييم تأثير الاستدامة
2. تحديد المزيد من إجراءات تقييم الاستدامة وتقييم تأثير الاستدامة والعتبات على أساس التقنيات المعترف بها دوليًا
3. تطوير الإرشادات حول كيفية القيام بتقييم الاستدامة وتقييم تأثير الاستدامة. يتم تطوير هذه الإرشادات من قبل الحكومة المركزية ونشرها في جميع أنحاء البلاد
4. تطوير هياكل الحوكمة المناسبة للسماح بإنشاء واستخدام واسع النطاق لتقييم الاستدامة وتقييم تأثير الاستدامة في تطوير الخطط والمشاريع.
5. بناء القدرات في القطاعين العام الخاص لتمكين تنفيذ تقييم الاستدامة وتقييم تأثير الاستدامة بما في ذلك التدريب على المراقبة والإنفاذ لخطط إدارة الاستدامة
6. القيام بعملية تقييم الاستدامة للخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية
7. القيام بعملية تقييم تأثير الاستدامة للمشروعات ذات الأهمية الوطنية والإقليمية
8. ضمان مراقبة الخطط والاستراتيجيات وتقييمها مقابل نتائج تقييم الاستدامة

ضمان مراقبة البرامج والمشاريع وتقييمها مقابل نتائج تقييم تأثير الاستدامة وخطة إدارة الاستدامة المفروضة

النتائج المتوقعة

1. عمليات تقييم الاستدامة وتقييم تأثير الاستدامة تعمل بكامل طاقتها.
2. تنفيذ التنمية المستدامة عمليا (خطط واستراتيجيات وبرامج ومشاريع).

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية:وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار ووزارة التراث و السياحة ووزارة الثقافة و الرياضة و الشباب وعمران، ووزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه ووزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات ووزارة الداخلية و هيئة البيئة وبلدية مسقط ، مدائن، ومكتب حفظ البيئة (الديوان) ووزارة الطاقة و المعادن والمحافظات .

الجهات العامة: غرفة تجارة وصناعة عمان، إثراء، ريادة، الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة ، مدائن، شركة ميناء صحار الصناعي، المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ميناء صلالة، جامعة السلطان قابوس وغيرها من المؤسسات البحثية بما في ذلك مؤسسات الابحاث والمحافظة الوطنية والدولية بما في ذلك جامعة السلطان قابوس، وحديقة عمان النباتية والمركز الوطني للبحث الميداني لحفظ البيئة، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وحياة الطيور الدولية، ومركز نباتات الشرق الأوسط (الحديقة النباتية الملكية في إدنبره)

الجهات غير الحكومية: جمعية البيئة العمانية، والجمعية الجيولوجيا العمانية، والجمعية العمانية للمياه، والجمعية الطبية العمانية، والرابطة العمانية للمهندسين المحترفين.

الاستجابة لتغير المناخ

02

الاستجابة لتغير المناخ

السياسة CC1

السياسة CC1

التخفيف من آثار تغير المناخ

خلفية عن السياسة

تضمنت استراتيجية سلطنة عمان لتغير المناخ الخطة الرئيسية للطاقة 2040 للإجراءات الاستراتيجية للتخفيف على المسارات الأربعة: إمدادات الطاقة والطلب عليها والبحث والتطوير والعلاقة بين الماء والغذاء والطاقة. وأوصت هذه الاستراتيجية بوضع خطط استراتيجية وإنشاء مؤسسات مسؤولة مدعومة بالبحث والتطوير والتي من شأنها تسهيل الانتقال إلى مجتمع منخفض الكربون. وقدمت سلطنة عمان البيان الوطني الثاني في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن متطلبات استراتيجية التخفيف من تغير المناخ التي ستحول عمان إلى اقتصاد منخفض الكربون. تقدم التوصيات بشأن سياسة تغير المناخ CC1 واقتراح الأهداف التي من شأنها تنفيذ استراتيجية تغير المناخ وسيتم تحقيق بعض جوانب هذه السياسة من خلال السياسات المرتبطة بها.

سوف يمس التخفيف من آثار تغير المناخ جميع جوانب الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية لاسيما قطاعات الطاقة والصناعة والنقل والتخطيط العمراني والمياه والنفايات والزراعة، يجب البحث عن كل فرصة لاستبدال الطاقة القائمة على الوقود الاحفوري بالطاقة المتجددة بالعمل من خلال المخططات المركزية واللامركزية، وسيتم تعويض تكاليف الاستثمار المرتفعة في البنية التحتية لحلول الطاقة المتجددة من خلال انخفاض التكاليف التشغيلية والتكاليف الخارجية لاقتصاد المجتمع والبيئة، وسيسمح انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة وتوافر التقنيات الصناعية والنقل غير الاحتراقية الجديدة بالتكيف مع وتيرة التغيير والمجالات المستهدفة للاستثمار.

سيستغرق هذا الانتقال وقتًا، بدءًا من التحسينات في كفاءة استخراج واستخدام الوقود الأحفوري لزيادة المكاسب لكل وحدة من انبعاثات الغازات الدفيئة ويجب مراجعة جميع عمليات الاحتراق للنظر في طرق زيادة الكفاءة والانتقال من الفحم أو النفط إلى الغاز باستخدام مواقد أكثر كفاءة وفي النهاية إلى أفران كهربائية أو استخدام الهيدروجين. وبما ان إمدادات الطاقة المتجددة ستزداد (الهدف 60٪ من طاقة الشبكة بحلول عام 2040) سيكون هناك أيضًا حاجة للتحول والتطوير لأنظمة إمداد الكهرباء لدمج التخزين والموازنة المناسبة لتقنيات الطلب الناشئة. توفر المصادر المتجددة إمكانية توفير المزيد من الطاقة الكهربائية بتكلفة أقل مما هي عليه في الوقت الحالي مما يتيح توفر كهرباء الإنتاج الصناعي الذي يحركه الوقود الأحفوري حاليًا والنقل وإمدادات المياه والأنظمة الزراعية. يمكن أن توفر الطاقة الحرارية الشمسية أيضًا طاقة للأعمال الصناعية القائمة على البخار والماء الساخن المنزلي ويمكن اضافة مراحل البخار عالي الحرارة في محطات الطاقة الكهربائية. التخطيط للانتقال إلى شبكة خالية من الكربون يعني أنه يجب على جميع المناطق الصناعية أن تنتقل إلى عمليات الطاقة الكهربائية والهيدروجينية بحسب الامكانية. يجب تحسين معايير الكفاءة بما في ذلك البيئة المبنية(سياسة التنمية المستدامة SD12) لتقليل استهلاك مستخدمي الكهرباء الحاليين في حين انتقال المزيد من قطاعات الاقتصاد إلى استخدام الكهرباء لزيادة الاستخدام الكلي لها، ويمكن أن تساعد إدارة

الطلب النشطة وتوصيل التخزين الكهربائي في الأنظمة المنزلية وأنظمة النقل في استقرار أنظمة الطاقة والهدف انتاج 60٪ من الطاقة المستخدمة في جميع القطاعات من مصادر غير احتراقية. سيحفز التسعير التنظيمي وتسعير المرافق والإصلاحات في قطاعي الطاقة والمياه إدارة الطلب والاستثمار في العمليات غير الاحتراقية. في هذا المجال سريع التطور من العلوم والتكنولوجيا، فإن التنمية المكانية التي تسهل الاستثمار في التعليم وفي برامج البحث والتطوير الجديدة وفي تبادل المعرفة ستساعد على خلق اقتصاد يدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود. النهج التصاعدي الذي يشجع على تغيير السلوك يمكن أن يكون المفتاح لإطلاق التغيير التحولي وسيساعد الحكومة على توجيه البلاد في انتقالها نحو اقتصاد منخفض الكربون.

سوف تحتاج سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية إلى إعداد الجوانب التنسيقية لنشر المعلومات حول الخيارات المتاحة ودمج الإجراءات عبر جميع القطاعات وكذلك الانشاء والحفاظ على قوائم جرد لإنبعاثات الغازات الدفيئة من جميع المصادر والمعلومات المتعلقة بالتكاليف والفوائد من خيارات التخفيف. يمكن أن تؤثر ممارسات استخدام الأراضي والزراعة على قضايا التخفيف من الغازات الدفيئة، ولذلك ينبغي النظر في استخدام الأراضي الزراعية والحضرية فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ على الرغم من صغر هذا العنصر في السلطنة.
سيتم دعم سياسات التخفيف من خلال تطوير أنظمة التمويل الأخضر المناسبة وصناديق التحول لتحفيز الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مجتمع ما بعد الاحتراق.

توجه السياسة

تسعى حكومة السلطنة للتحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مجتمع يعتمد على الطاقة المتجددة كمصدر رئيسي للطاقة في السلطنة، وسيبقى الوقود الأحفوري خلال الفترة الانتقالية مع التخلص التدريجي الكامل بعد عام 2040 .

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

SDG7.3 و SDG6.4 و SDG6.3 و SDG9.1 و SDG8.4 و SDG7.A و SDG11.B و SDG11.6 و SDG11.2 و SDG 12.5 و SDG12.4 و ، SDG12.B ، SDG12.7 ، SDG12.2 SDG13.3 ، SDG13.2 ، SDG13.1 ، SDG12.C

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 8 -القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي. OV8.6. - الهدف
الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV1010.2 و OV10.1 و OV10.4 و OV10.3 و OV10.6 و OV10.5 OV10.7

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC2، CC3، SD2، SD3، SD5، SD6، SD10، SD11، SD12، EP1، EP2، EP3، TE1، TE2، TE3، CE1،

CE2، CE3، WR2، WR3، WR4، FS3، FS4، TM2، TM3، TM5 ، TM6 ، TM8 ، EN1 ، EN2 ، UT1 ، UT2 ، UT3 ، UT5

الأهداف المستقبلية

- إجمالي استخدام الطاقة على أساس العمليات غير الاحتراقية
- نظام فعال لمقاييس انتقال الاحتراق

المقياس

- النسبة المئوية من إجمالي الطلب على الطاقة على المستوى الوطني وفي كل منطقة يتم تلبيتها من العمليات غير الاحتراقية وإجماليها لكل قطاع
- الأهداف المستقبلية

خط الأساسي	الغاية المنشودة
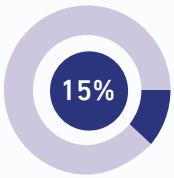	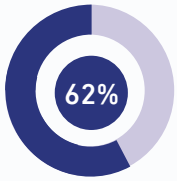
لا	نعم

النتائج المتوقعة

1. يؤدي التقليل السريع لتكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى زيادة كبيرة في توافر الطاقة المتجددة مما يسمح باقتصاد أكبر وأكثر كثافة في استخدام الطاقة، ولكن بانبعاثات أقل

2. زيادة كفاءة الطاقة والانتقال إلى مصادر غير احتراقية في العمليات الصناعية والنقل واستخدام الطاقة في المباني مما يؤدي إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل كبير. بدأت البنية التحتية والمجتمع في عُمان في التحول إلى تقنيات منخفضة الكربون وغير قائمة على الاحتراق.

3. تعمل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ على إحداث تحول في جانب العرض للطاقة وكذلك جانب الطلب في الصناعة، والمناطق الحضرية والنقل والزراعة.

4. إطار سياسة يتضمن حوافز ومثبطات مناسبة للجهات الفاعلة في الدولة والقطاع الخاص لتشجيعهم على الابتكار والاستثمار في الانتقال إلى أنظمة منخفضة الكربون وتقليل التطوير الإضافي لحلول الوقود الأحفوري الا إذا كانت كوسيلة للانتقال.

5. تم إنشاء أنظمة التمويل الأخضر لتسهيل الانتقال والربط بقدرات التمويل الدولية.

الإجراءات المطلوبة

- تطوير مقاييس انتقال الاحتراق. الربط الكمي بين استخدام الطاقة والكفاءة وتأثير الغازات الدفيئة وتلوث الهواء واستنفاد الموارد الطبيعية مع استراتيجيات التخفيف في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.
- إنشاء مؤسسات مسؤولة لتنسيق انتقال الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ.
- الشروع في إنشاء خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لانتقال القطاعات المختلفة إلى قطاعات منخفضة الكربون وغير احتراقية؛ البدء بخطط انتقالية لتحسين الكفاءة والتقدم نحو التحول الصناعي الكامل والقضاء على انبعاثات الغازات الدفيئة
- خطة انتقال أنظمة الطاقة إلى مصادر الطاقة المتجددة - الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل أساسي - كنظم مركزية ولامركزية من شأنها تحديد تأثيرات انبعاثات الغازات الدفيئة (وتدعم استراتيجية الطاقة EN1).
- سيزداد الطلب على المياه (WR3). دمج ملف الطلب على الكهرباء لزيادة تحلية المياه وضخها في تخطيط إمدادات الكهرباء وأنظمة التخزين والتوزيع.
- تقييم إمكانات حلول الاقتصاد الدائري، ونقل المواد الخام (بما في ذلك النفايات) والمياه والطاقة من عملية صناعية إلى أخرى. قد يشمل تطوير البنية التحتية في المناطق الصناعية والدوافع / الحوافز التنظيمية. يجب أن تتبع الأهداف حماية الموارد وتقليل فقد أو تسرب المواد والطاقة.
- تطوير أنظمة التمويل الأخضر لتمويل انتقال الطاقة وتدابير التخفيف.
- تعزيز إدارة المعلومات العامة لدعم التغييرات اللازمة لقبول تحول الاقتصاد وإنشاء مجتمع ما بعد الاحتراق
- التأكد من أن سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والآثار اللاحقة على الصناعة والطاقة والنقل والمباني وجودة الهواء تنعكس بالكامل في السياسات القطاعية ذات الصلة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.

- خطة انتقال الصناعات الثقيلة - النفط والغاز والفولاذ والأسمنت والبتروكيماويات وغيرها - للقضاء على احتراق الوقود الأحفوري من عمليات الإنتاج واستبدالها بأنظمة كهربائية أو الهيدروجين.
- خطة انتقال النقل البري إلى أنظمة الدفع منخفضة الكربون / غير الاحتراقية وبطاريات السيارات والشحن الخفيف والكابلات العلوية للطرق السريعة أو أنظمة الهيدروجين للشحن الثقيل.
- خطة انتقال شبكة الإمداد الكهربائي إلى شبكة ذكية باستخدام مصادر الطاقة المتجددة الموزعة وإدارة الطلب النشطة وأنظمة التخزين الكهربائية على نطاق الشبكة والنطاق المحلي(بما في ذلك بطاريات السيارة) لتحقيق التوازن بين العرض والطلب (يدعم EN3).
- تزامناً مع استراتيجية الطاقة الرئيسية للحد من تأثيرات الغازات الدفيئة في كل مرحلة من مراحل الانتقال من الغاز إلى الطاقة المتجددة وتوفير تخزين الطاقة على المدى القصير(بالثواني) والطويل(بالساعات) ومتطلبات إدارة الطلب والتي ستزداد مع التخلص التدريجي من توليد الغاز المرن (تدعم EN2.EN3).
- تقييم إمكانية عزل الكربون وأخذ ثاني أكسيد الكربون من العمليات الصناعية والطاقة أو حتى استخلاصه من الغلاف الجوي وتخزينه على المدى الطويل في آبار النفط مثلا. تحديد إمكانات الاستخلاص المعزز للنفط مع عزله.
- تطوير حوافز للقطاع الخاص للابتكار وطرح خطط قابلة لتطبيق ا لانتقال إلى حلول لتخفيض الكربون إلى جانب المثبطات لمزيد من الاستثمار في العمليات القائمة على احتراق الوقود الأحفوري.
- النظر في تنظيم الأسعار في أسواق مرافق الطاقة والمياه لتحفيز التغيير وتوفير التمويل لعملية التحول.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني/ هيئة البيئة /وزارة الطاقة و المعادن / هيئة تنظيم الخدمات العامة

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: هيئة البيئة / وزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار / وزارة الطاقة و المعادن/ وزارة الداخلية / وزارة التراث و السياحة /وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / جميع المحافظات / وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات/ وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه.

الجهات العامة: أسياد (شركة سكك حديد عمان / الشركة العمانية للشحن / مواصلات) / مطارات عمان / المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم / الشركة العمانية للمياه و الصرف الصحي .

آخري: غرفة تجارة وصناعة عمان / القطاع الخاص والمجتمع المدني / مدينة خزائن الاقتصادية / سلطات الموانئ

الاستجابة لتغير المناخ

السياسة CC2

السياسة CC2

تغير المناخ - التكيف

خلفية عن السياسة

يحدث تغير للمناخ في سلطنة عمان. يحدد تقرير هيئة البيئة حول استراتيجية عمان لتغير المناخ الذي تمت الموافقة عليه في أكتوبر 2019 أساس التكيف مع تغير المناخ الذي يركز على تحسين المعرفة وبناء القدرات ووضع سياسات لتنفيذ التغيير في مختلف قطاعات الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة. أصبحت سلطنة عُمان من الدول التي وقعت على اتفاقية باريس لعام 2015 وقد قدمت تقرير المساهمات المحددة الوطنية (INDC)، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتنفيذ كل من أنشطة التخفيف والتكيف. أكد أحدث تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن تغير المناخ وأوضح معدلات التغيير المتزايدة. لذلك من الضروري أن تأخذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في الحسبان تغير المناخ وتخطط للتكيفات اللازمة حتى يتمكن المجتمع العماني من الاستمرار في الازدهار في مواجهة مثل هذا التغيير، وسيعني ذلك إجراء تقييم واضح وقياس التغييرات المحتملة عبر مجموعة من السيناريوهات مما يضمن مرونة الخطط في مواجهة الاحترار بمقدار 3 درجات مئوية على الأقل ويمكن تنقيحها أكثر للتكيف مع معدلات احترار أعلى (انظر السياسة CC3 حول التخطيط المرن).

ستعمل سياسة التكيف هذه على تعزيز مراقبة بيئة عمان لتوفير البيانات الأساسية لتخطيط التكيف، وتفسير تلك البيانات لنمذجة تغير المناخ على المستوى المحلي لأغراض التخطيط، وفهم البنية التحتية والأفراد والشركات المعرضة للخطر، ووضع إرشادات بشأن استراتيجيات التكيف في مختلف القطاعات. كما سيتم تطوير آليات لتسهيل الاستثمار في المخططات لتعزيز التكيف والمرونة، وستعتمد هذه الآليات على التحديد الصحيح والتخصيص والتخفيف من المخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ.

يتأثر قطاع المياه خاصة بآثار تغير المناخ التي قد تقلل من توافره بسبب انخفاض معدلات إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية وزيادة الطلب خاصة للزراعة حيث ترتفع درجات الحرارة مما يؤدي لازدياد الاحتياجات المائية للمحاصيل بشكل كبير لذلك يجب زيادة سعة إمداد المياه الإجمالية من خلال زيادة توفير المياه المحلاة وكفاءة استخدام المياه وتحسين معدلات إعادة التدوير .

توجه السيـاسة

يتم تضمين اجراءات التكيف مع تغير المناخ في مختلف مجالات التنمية وكذلك في المناطق القائمة المعرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر والمخاطر الطبيعية الأخرى.

الارتباط بأهداف التنمية

SDG7.3 و SDG7.2 و SDG6.4 و SDG9.2 و SDG8.4 و SDG7.A و SDG12.2 SDG11.B و SDG9.4 SDG13.2 و SDG13.1 و SDG12.7 و SDG13.3 ، SDG15.3 ، SDG16.6 ، SDG15.5 ، SDG12.7 ، SDG12.B ، SDG12.C ، SDG13.1 ، SDG13.2 ، SDG13.3 ،

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن المستدامة. الهدف –OV9.1.
الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية.
الهدف - OV10.5.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC3، SD2، SD3، SD5، SD10، SD11، SD12، GP1، GP2، GP3، GP4، TE1، TE2،، TE3 ،CE1، CE2، CE3، CH3، WR1، WR2، WR3، WR4، FS1، FS2، FS3 ، TM2 ، TM3 ، TM4 ، TM5 ، TM6، TM8 ، EN1 ، EN2 ، UT1 UT2 ، UT3 ، UT5

الأهداف المستقبلية

- البنية التحتية المعرضة لخطر الفيضانات أو أضرار العواصف
- دمج المرونة المناخية في أنظمة الحكم والتخطيط على كل المستويات

المقياس

- تم تقييم المباني والبنية التحتية الحيوية المعرضة للفيضانات والعواصف والأخطار المرتبطة بالتسونامي (الآن وفي ظل سيناريوهات تغير المناخ) وتكييفها لضمان المرونة؟
- تقييم مخاطر تغير المناخ ومتطلبات اجراءات التكيف (الفيضانات والحرارة وإمدادات المياه ومرونة إمدادات الغذاء) المدرجة في أنظمة التخطيط على المستويين الوطني والإقليمي

خط الأساسي	الغاية المنشودة
لا	نعم
لا	نعم

النتائج المتوقعة

تتمتع البنية التحتية الجديدة والبنية التحتية الحالية بالقدرة على مواجهة الفيضانات والعواصف وارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع حتى عام 2040؛ المنازل والمشاريع الجديدة قادرة على مواجهة الحرارة الشديدة ونقص المياه. تتوفر وسائل التمويل الخضراء لتسهيل الاستثمارات في التكيف مع تغير المناخ.

الإجراءات المطلوبة

(يجب أخذها في الاعتبار مع السياسة CC3)

- تعزيز أنظمة مراقبة تغير المناخ وتبادل البيانات عبر الحكومة والقطاع الخاص.
- تطوير الإسقاطات الوطنية لتغير المناخ ومصادر المعرفة الوطنية / الإقليمية بشأن تغير المناخ وتعني متوسط مستوى سطح البحر ومخاطر المناخ لتزويد المخططين / صناع القرار بمعلومات عالية الجودة عن تغير المناخ (راجع أيضًا السياسة CC3) .
- توفير خرائط المخاطر وقواعد البيانات الخاصة بالمناطق الساحلية والاودية والمناطق المعرضة لخطر الفيضانات؛ استقرار المنحدرات والتعرية والأخطار الطبيعية الأخرى بما في ذلك البنية التحتية الحيوية (المياه والطاقة والمواصلات) المعرضة للمخاطر الطبيعية وكذلك السمات الطبيعية المعرضة للخطر – مثل الشعاب المرجانية والشواطئ ومناطق الحفاظ على الطبيعة والمراعي وأشجار المانغروف وما إلى ذلك (بموجب السياسة WR4). تستخدم لوضع حدود وخطط التجمعات السكنية (SD2 و SD3) والحماية البيئية (TE1) وإدارة المناطق الساحلية(CE1).
- وضع مؤشر لقابلية التأثر للخط الساحلي بأكمله:
  - أ (تحديد حجم الأراضي التي غمرها ارتفاع مستوى سطح البحر)
  - ب(تحديد مخاطر العواصف الناجمة عن الأعاصير المدارية)
  - ج(وضع قائمة أولويات للإجراءات الاستراتيجية لبناء القدرة على التكيف. تعزيز إدارة المعلومات العامة لدعم التغييرات اللازمة لقبول تحول الاقتصاد وإنشاء مجتمع ما بعد الاحتراق
- تقييم مخاطر تغير المناخ على العمليات الصناعية والزراعية - على سبيل المثال تأثير ارتفاع درجات الحرارة على قدرة تبريد محطات الطاقة والتعرض لزيادة الرياح والفيضانات والجفاف. تطوير الارشادات ومعايير التخطيط (SD10) التي تشمل التكيف مع تغير المناخ في التطورات الجديدة والخطط الرئيسية.
- مراجعة قوانين البناء لتعزيز التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره على المباني الجديدة وضمان قدرة المجتمعات (. بموجب السياسة SD12 وتشجيعه بالسياسة UT5)
- تعزيز القدرة على التكيف في مواجهة تغير المناخ من خلال تطوير وتنفيذ سياسات لكفاءة استخدام المياه وإعادة استخدامها والانتقال إلى المياه المحلاة المنتجة باستخدام الطاقة المتجددة (السياسة WR3 و EN1)
- تعزيز أنظمة المراقبة والإنذار المبكر وربطها بخطط الاستجابة للكوارث لحماية البنية التحتية وإجلاء السكان المعرضين للخطر في الحالات القصوى.
- تطوير فئة التكيف مع تغير المناخ لوسائل التمويل الأخضر للمشاريع على المستويين الوطني والإقليمي.
- زيادة قاعدة المعرفة حول مخاطر صحة الإنسان المرتبطة بتغير المناخ ولا سيما درجات الحرارة القصوى والأمراض الناقلة مثل الملاريا وحمى الضنك وجودة الهواء مع وضع استراتيجيات التكيف المناسبة.

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: هيئة البيئة / وزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار / وزارة الطاقة و المعادن/ وزارة الداخلية / وزارة الإسكان والتخطيط العمراني / وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / جميع المحافظات

الجهات العامة: أسياد / مطارات عمان / المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم / الهيئة العامة للطيران المدني /الشركة العمانية للمياه و الصرف الصحي **آخرى:** غرفة تجارة وصناعة عمان / القطاع الخاص والمجتمع المدني / مدينة خزائن الاقتصادية / سلطات الموانئ

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

هيئة البيئة / وزارة الإسكان والتخطيط العمراني / وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات / الهيئة العامة للطيران المدني / وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه.

الاستجابة لتغير المناخ

السياسة CC3

السياسة CC3

التخطيط المرن المستجيب للتغيرات المناخية

خلفية عن السياسة

مناسب ومراقبة التقدم وتتبع تدفقات التمويل المناخي وإدراج تغير المناخ في التخطيط طويل المدى سيضمن أن يكون الاقتصاد قادرا على التكيف مع تغير المناخ. يجب تنفيذ اجراءات تغير المناخ من قبل القطاعين العام والخاص مع امتثال الشركات عبر الوطنية لهذه السياسات وتحمل مسؤولية أعمالها.

تغطي هذه السياسة التعزيز المؤسسي وتكييف الاستراتيجيات والأهداف والإجراءات في مواجهة التغيير وبالتالي ضمان مرونة الخطة. كما تغطي التعليم والبحث والتطوير وتبادل المعرفة، مما سيزيد الوعي بالحاجة إلى اجراءات التخفيف والتكيف والاستجابات المبتكرة لتغير المناخ. النهج التصاعدي ومشاركة الجهات المعنية والمشاركة العادلة للمرأة، تدعم التغييرات السلوكية والانتقالية المطلوبة لتطوير القدرة على مواجهة تغير المناخ.

توجه السياسة

اعتماد منهج التخطيط المرن لضمان قابلية التعامل مع المتغيرات والمخاطر الراهنة والمستقبلية من خلال عملية المراقبة المستمرة وتنفيذ إجراءات التكيف التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسيتم اتخاذ خطوات بما في ذلك التعليم على جميع المستويات وتعزيز البحث والتكنولوجيا لبناء القدرة على التكيف في الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية حتى تكون عمان مستعدة ومجهزة للتعامل مع تحديات تغير المناخ.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

و SDG11.B و SDG9.1 و SDG8.4 و
SDG13.2 و SDG13.1 و SDG12.2 و
SDG15.3 و SDG14.2 و SDG13.3 و
SDG16.6 و SDG15.9 و SDG15.5 و
SDG16. 7

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية.
الهدف - OV10.7.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، SD1، SD2، SD3، SD5، SD6، SD8، SD10، SD11، SD12، GP1، GP2، TE1، TE2، CE1، CE2، CE3، WR1، WR2، WR3، WR4، FS1، FS2، FS3، FS4 ، FS5 ، TM2 ، TM3 ، TM5 ، ، TM6 TM8 ، EN1 ، EN2 ، UT1 ، UT2 ، UT3 ، UT5

الأهداف المستقبلية

- تقييم المخاطر الوطنية وتقارير التكيف
- ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر الإقليمي

المقياس

- تقييم مخاطر تغير المناخ الوطني العماني وتقارير التكيف كل 5 سنوات
- تشغيل شبكة مد وجزر وطنية موسعة لرصد متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر الإقليمي والظواهر المتطرفة

خط الأساسي

لا

الغاية المنشودة

نعم

الإجراءات المطلوبة

(يجب أخذها في الاعتبار مع السياسة CC2)

- الحفاظ على الإسقاطات الوطنية لتغير المناخ والمصادر المعرفية الوطنية / الإقليمية بشأن تغير المناخ ومتوسط مستوى سطح البحر ومخاطر المناخ لتزويد المخططين / صناع القرار بمعلومات عالية الجودة عن تغير المناخ.
- الحفاظ على تحديث القاعدة المعرفية للتأثيرات الإقليمية في إطار مجموعة واسعة من السيناريوهات القائمة على RCP4.5 و 2080 في 2050 و RCP8.5 و RCP6.0
- تحديث قوائم الجرد للأصول والمناطق والمجتمعات المعرضة للخطر في ظل سيناريوهات تغير المناخ.
- إنشاء مجموعات بحثية حول تغير المناخ مع شراكات أكاديمية وصناعية لإجراء البحوث العلمية وتحديد متطلبات التدريب والتعليم وتطوير وتمويل برامج بناء القدرات وزيادة الوعي لدعم انتقال سلطنة عمان إلى التكنولوجيا منخفضة الكربون ولبنية تحتية مقاومة للمناخ واقتصاد ما بعد الاحتراق.
- إنشاء مؤسسات / لجان لتقييم المخاطر الوطنية لضمان التكيف في القطاعات الرئيسية.
- تحديث وتكييف ارشادات سياسة التخطيط للتنمية في المناطق المعرضة لخطر الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر والمناطق المعرضة لأخطار طبيعية أخرى (كالتسونامي والانهيارات الأرضية) في حالة حدوث تغييرات كبيرة في البيانات والنماذج الأساسية. مراقبة وتحديد الإجراءات المحتملة لسوء التكيف التي قد تؤدي إلى انعدام الخيارات المستقبلية وإضعاف الخطة.
- تحديث مؤشر قابلية التأثر وقوائم الأولويات للإجراءات الاستراتيجية في حالة حدوث تغييرات في توقعات تغير المناخ والنمو الاقتصادي وتكاليف تقنيات التخفيف والتكيف وتوافر التمويل.
- وضع إرشادات واضحة للتكيف والتخطيط المرن في موارد المياه والتنوع البيولوجي البحري والثروة السمكية والزراعية والمناطق الحضرية والسياحية والبنية التحتية والصحة العامة.
- تطوير القدرات في المؤسسات من خلال التدريب والاستثمار في أنظمة رصد المخاطر وأنشطة التكيف وإعداد تقارير التكيف ونتائج الرصد والتحقق من تمويل المناخ.

النتائج المتوقعة

1. الخدمات التشغيلية الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التي تقدم خدمة التنبؤ والتي من شأنها تقليل المخاطر.
2. إنشاء مؤسسة أو دائرة أو لجنة لجمع البيانات وإدارتها وتقوم بتحليل وتنسيق إرشادات وسياسات التكيف مع تغير المناخ عبر القطاعات/ الدوائر التي تنفذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.
3. تمتلك القطاعات المعلومات والتعليم اللازم للتكيف مع تغير المناخ في المستقبل والتكنولوجيات الناشئة والتكاليف وفهم نقاط القرار الرئيسية والتي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الاستثمار في التكيف مع المناخ
4. ايجاد دورة للتخطيط المرن بحيث يتم تحديث قوائم جرد للأصول والمجتمعات المعرضة للخطر والإجراءات والأهداف المخططة في حالة حدوث تغييرات لضمان المرونة الكلية لعملية التخطيط والمجتمعات المتضررة.

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: هيئة البيئة / وزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار / وزارة الطاقة و المعادن / وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه / وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / جميع المحافظات
الجهات العامة: أسياد / مطارات عمان / المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم / الهيئة العامة للطيران المدني/ سلطات الموانئ **آخري**: القطاع الخاص والمجتمع المدني / المؤسسات البحثية / مدينة خزائن الاقتصادية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / هيئة البيئة

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

03

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD1

السياسة SD1

تحسين التنمية العمرانية - إدخال التسلسل الهرمي الوطني للتجمعات السكانية

خلفية عن السياسة

يشير التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية إلى ترتيب مناطق التجمعات السكانية للسلطنة حسب "أهميتها"، وعادةً ما تكون العديد من المساكن أو القرى الصغيرة المعزولة في قاعدة التسلسل الهرمي، وفي قمة الهرم تكون مدينة رئيسية واحدة (عادةً العاصمة). ومن المسلم به أن الافتقار إلى اتباع نهج متماسك تجاه تنمية التجمعات السكانية بما في ذلك عدم وجود تسلسل هرمي فعال في سلطنة عمان قد أدى إلى مجموعة متنوعة من الاختلالات الحضرية بما فيها الزحف العمراني الكبير وإقامة البنى الأساسية غير الفعالة والاستخدام غير الفعال للأراضي وكذلك إقامة المرافق المجتمعية بصورة غير منتظمة أو غير مناسبة.

إن تعريف التسلسل الهرمي للتجمعات سيدعم التصدي لهذه القضايا، بالتحكم في التنمية ضمن حدود واضحة وتوجيهها نحو المناطق الحضرية القائمة، إما من خلال تجديد مناطق التدهور أو تحديد الأراضي الحضرية غير المستغلة داخل حدود التجمعات السكانية، وبالتالي إيجاد مساحات مفتوحة ذات قيمة وكذلك توفير الحماية للمناطق الحساسة بيئيًا. كما سيسهل الاستثمار المستهدف في البنية الأساسية في المراكز الريفية البارزة. كما سيساعد في حماية المناطق المحيطة بالمدن من الزحف العمراني، لا سيما حول مسقط وصحار وصلالة، لحماية سبل عيش الأسر والمجتمعات الريفية التي تعتمد في عيشها على الأراضي الزراعية البعيدة.

ومن خلال استخدام التسلسل الهرمي للتجمعات في هيكلة التنمية، يتم تعزيز هويات اقتصادية واجتماعية وبيئية أقوى، بجانب الروابط ذات الأولوية بين المراكز والتجمعات السكانية، داخل سلطنة عُمان وعبر المنطقة الأوسع.

وكجزء من تطوير الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، سيتم إنشاء تسلسل هرمي وطني للتجمعات السكانية على أساس مفهوم "البوابات الوطنية" و"المحاور الوطنية / الإقليمية". وسيعمل هذا التسلسل الهرمي كدليل للاستثمار المستقبلي من حيث الوظائف والمنازل الجديدة خلال فترة الخطة حتى عام 2040 ولتوفير المرافق المجتمعية التي تتناسب من حيث الحجم والعدد مع السكان المستهدفين، حيث تغطي التجمعات السكانية والمناطق الريفية المحيطة بها. ولذلك، فقد استند الاختيار على عدد من المعايير المختلفة، وهي:

- نطاق السكان المقترح
- الدور الاقتصادي /الإداري المحددة
- معايير الموقع المتعلقة بالوضع المكاني للتجمع السكاني - داخل السلطنة وداخل المحافظة أو فيما يتعلق بالتجمعات السكانية في المحافظات المجاورة.

توجه السياسة

ستنفذ الحكومة التسلسل الهرمي للتجمعات الوطنية العمانية لتحديد الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للتجمعات السكانية المختلفة وتوجيه النمو المستقبلي واستثمارات القطاعين العام والخاص لضمان فرص اقتصادية مناسبة ويمكن الوصول إليها؛ مخزون كافٍ من الأراضي يغطي احتياجات التنمية المستقبلية بما في ذلك الإسكان والتوفير المناسب للمرافق والخدمات المجتمعية، يتم توفيرها في جميع التجمعات السكانية وفقًا لموقع التجمع السكاني ضمن التسلسل الهرمي. إن تشكيل مسقط الكبرى وصلالة الكبرى وصحار الكبرى ونزوى الكبرى سيمكن من توفير مستوى أعلى من الخدمات وتعزيز هذه التجمعات السكانية كمحركات للنمو.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الغاية SG11.3 -

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: التنمية المستدامة للمحافظات والمدن. الهدف - OV9.4

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC3 وSD2 وSD3 وSD7 وGP1 وGP2 و GP3 وGP4

الأهداف المستقبلية

- سكان مسقط كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان
- عدد سكان البوابات/المحاور الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان
- عدد سكان المراكز الإقليمية كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان

المقياس

%

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
29.7	31.3
15.0	20.3
12.8	16.6

الإجراءات المطلوبة

1. •تطبيق التسلسل الهرمي الوطني للتجمعات السكانية باستخدام المحددات والخصائص.
2. •تخصيص الأراضي والمرافق أو الخدمات حسب موقع التجمعات السكانية في التسلسل الهرمي.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / مقدمي المرافق والخدمات / المحافظات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

النتائج المتوقعة

1. اعتماد التسلسل الهرمي الوطني العماني ليغطي جميع التجمعات السكانية.
2. يتم التحكم في النمو المستقبلي للتجمعات السكانية بالالتزام بتعريفات التسلسل الهرمي الوطني في سلطنة عمان.
3. يزود كل تجمع سكاني داخل سلطنة عمان بما يناسبه من مرافق وخدمات مجتمعية وفقًا لموقعه ضمن التسلسل الهرمي.
4. يخضع توفير المرافق المجتمعية مستقبلا إلى دور أو وظيفة التجمع السكاني في التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية.

التسلسل الهرمي للتسويات الوطنية العمانية

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD2

السياسة SD2

تأمين النمو المحكم والمستدام - تحديد التجمعات السكانية من خلال وضع حدود لها

خلفية عن السياسة

أدى الافتقار إلى الضوابط التخطيطية الرسمية وترجيح التقسيمات الفرعية السكنية العشوائية خارج الإطار التوجيهي إلى وجود تجمعات سكانية غير محددة وغير منظمة بشكل جيد، مما أدى إلى اختلالات وظيفية مادية واجتماعية، بما في ذلك الزحف العمراني الكبير، وإقامة بنية أساسية غير فعالة واستخدام غير فعال للأراضي وضعف توفير المرافق المجتمعية والشبكات الاجتماعية.

ومن أجل مواجهة هذه الاتجاهات المعاكسة، سيتم رسم حدود لجميع التجمعات السكانية لاحتواء النمو المكاني في المستقبل. وسيساهم وضع حدود للتجمعات السكانية (على عكس الحدود الإدارية) في:

- زيادة مستويات التأكيد على ترسيم حدود الأراضي الحضرية والأراضي الريفية لأغراض التنمية، ومنع التوسع الحضري المستمر داخل الهامش الريفي/الحضري
- حماية الأراضي الزراعية من ضغوط التنمية وحماية المناطق الحساسة ومنع التدهور البيئي
- تشجيع التكثيف وملء المساحات الخالية داخل المناطق المبنية الحالية، مع وجود توقعات مستقبلية لصالح تطوير مواقع الأراضي الخربة، قبل النظر في المواقع الجديدة.
- تشجيع النمو الحضري ضمن إطار منظم وزيادة القدرة على التحكم في التنمية غير الملائمة.

يجب أن تلغى مخططات التقسيم الفرعية الحالية لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني التي هي في الغالب غير مطورة وتقع خارج الحدود المستقبلية. ومن المتوقع أن يتم تعديل نظام استحقاق الأراضي أثناء فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ولن تشكل هذه التقسيمات الفرعية جزءًا من نظام التطوير المستقبلي. وكجزء من سياسة الاحتواء هذه، ستحتاج ثلاث مدن التي تمثل بوابات (مسقط وصلالة وصحار) بالإضافة إلى نزوى باعتبارها محورا على المستوى الوطني، إلى التوسع خارج حدودها الحالية وتطويق التجمعات السكانية الأصغر المجاورة لها. وستصبح هذه المدن "الكبرى" "محركات للنمو" في مواقعها وستتطلب مساحات إضافية من الأراضي لضمان قدرتها على استيعاب النمو الاقتصادي والسكاني المتوقع بفعالية وكفاءة. وستصبح هذه التجمعات السكانية الأصغر جزءًا لا يتجزأ من التجمع السكاني الأكبر.

توجه السياسة

ستضمن الحكومة أن يتم تحديد جميع التجمعات السكانية بحدود جديدة من أجل حماية الموارد البيئية القيمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي وهوية التجمعات السكانية، ودعم الاستثمار الفعال من حيث التكلفة في البنية الأساسية بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي. يجب احتواء نمو جميع التجمعات السكانية ضمن الحدود المرسومة، وذلك لتشجيع تكثيف المناطق الحضرية مما يؤدي إلى استخدام أكثر حكمة وكفاءة للأراضي، مع المساهمة بشكل كبير في الحد من الزحف العمراني.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الغاية SDG11.3 -

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة. الهدف - OV9.4

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD1، SD3، SD4، SD5، SD6، SD7، SD8، SD9، SD10 و SD11، GP1، GP2، GP3، GP4، CE1، CH1، CH4، CH5، WR1، WR2

الأهداف المستقبلية

الاحتواء الحضري - وضع حدود للتجمعات وتنفيذ ضوابط التنمية

المقياس

%

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
29.7	31.3

النتائج المتوقعة

1. رسم وتطبيق حدود لجميع التجمعات السكانية وإعداد الخطط التغييرية لجميع التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة (+ تجمعات سكانية مهمة أصغر).

2. سوف تزداد الكثافة الحضرية؛ ستتحسن كفاءة الأراضي؛ وسيتم تقليل الزحف العمراني.

3. تصبح حدود التسوية محددًا أساسيًا لإقرار أو رفض مقترحات التطوير الجديدة- مما يمنع أن يمتد التطوير الجديد خارج الحدود الموضوعة من خلال تطبيق إرشادات أكثر صرامة للتحكم في التنمية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات / وزارة الداخلية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

الإجراءات المطلوبة

1. تحديد حدود التطوير «الحالية» لتوفير إطار لمقياس النمو المحتمل الذي يمكن استيعابه داخل كل تجمع سكاني دون إضافة مناطق توسعة جديدة (كجزء من الاستراتيجية العمرانية الإقليمية).

2. إجراء تقييم لتحديد المتطلبات الإضافية من الأراضي، فوق الأراضي المتوفرة داخل الحدود القائمة لتغطية جميع احتياجات التنمية المستقبلية، لتشكيل الأساس لحدود عام 2040. ويجب أن يشمل ذلك تخطيطات الأقسام الفرعية بوزارة الإسكان و التخطيط العمراني حيثما كان ذلك ممكنًا؛ على الرغم من أنه يجب إلغاء التخطيطات خارج الحدود الموضوعة (كجزء من الاستراتيجية العمرانية الإقليمية).

3. ستتطلب جميع التجمعات السكانية حدودًا توفر غطاء من الأرض للتجمع السكاني الحالي من أجل نمو محدود. وستحتاج التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 شخص إلى إعداد خطط تغييرية تحدد متطلباتها من الأراضي الإضافية لعام 2040 (كجزء من الاستراتيجية العمرانية الإقليمية).

4. لن يُسمح بالنمو المستقبلي إلا ضمن حدود التجمعات السكنية المحددة لعام 2040 لتشجيع التكثيف والتعبئة الحضرية والتخطيط المجتمعي الشامل.

5. ستحتاج الأرض خارج حدود التجمعات السكانية في الأطراف الحضرية إلى ترشيد؛ حيث لن يُسمح بالتنمية الجديدة في الهامش الحضري/الريفي إلا لظروف استثنائية.

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD3

السياسة SD3

تلبية الطلب على التنمية المستقبلية - ضمان توافر الأراضي الملائمة لاستيعاب النمو السكاني والتغيير في جميع التجمعات السكانية

خلفية عن السياسة

من المتوقع أن يزداد عدد سكان عمان بحوالي 2.5 إلى 3.0 مليون بحلول عام 2040؛ ويشمل ذلك المواطنين العمانيين والوافدين. وستتطلب هذه الزيادة السكانية تحديد مساحات كبيرة من الأراضي وحجزها للجميع (بما في ذلك الفئات الضعيفة في المجتمع، وبفرص متساوية للجميع) ضمن حدود التجمعات السكانية المتفق عليها (إما داخل المناطق الحضرية القائمة أو في المواقع الأراضي الجديدة) لتلبية الطلب في المستقبل. وفي الوقت الحالي، يتم تطوير معظم القرى والمدن العمانية بكثافة منخفضة جدًا بسبب الممارسة الحالية لتقسيم الأراضي. لذلك، يُنظر إلى تكثيف التجمعات السكانية الحضرية على أنه أولوية تخطيطية رئيسية تشكل جزءًا من جميع استراتيجيات التنمية.

سيحتاج تحديد المتطلبات من الأراضي خلال فترة الخطة إلى مراعاة الحاجة إلى زيادة الكثافة الحضرية ومتطلبات السكن الاجتماعي بأسعار معقولة والتنفيذ الحكيم وفي الوقت المناسب للبنية الأساسية والخدمات من خلال سياسة التخطيط الفعالة ووضع الخطط على المستوى المحلي.

سيحتاج تحديد الأرض للتطوير المستقبلي إلى مراعاة ما يلي:

- سيتم تطوير الأراضي الشاغرة / المهجورة داخل التجمعات السكانية القائمة كأولوية، مما يزيد من فرص التكثيف، والاستفادة من فرص ملء الفراغات وإعطاء الأولوية لاستخدام مواقع الأراضي الخربة، قبل النظر في مواقع الأراضي الجديدة. وسيشمل ذلك فرصًا لـ"مواقع غير متوقعة" (وهي الأراضي داخل التجمعات السكانية التي قد تصبح متاحة بمرور الوقت) وتحويل الأراضي الزراعية المتأثرة بالملوحة في الباطنة على سبيل المثال ،على الرغم من أنه ينبغي استخدامها كحل أخير.
- سيتعين تحديد المناطق الجديدة وتطويرها وفقًا لجدول زمني مرحلي لنمو التجمعات السكانية. ويجب أن تقع جميع مناطق التطوير الجديدة ضمن حدود التجمعات السكانية المقترحة (راجع السياسة SD2)؛ وسيكون هناك توجه افتراضي ضد امتداد التطوير خارج هذه الحدود. في جميع مناطق النمو، سيتم فرض الكثافات المتزايدة و"التمدن" المحسن بما في ذلك مراجعات للأنماط والمزيج الإسكاني ودمج المرافق والخدمات المجتمعية المناسبة.

توجه السياسة

ستضمن الحكومة تخصيص أراضٍ كافية لتوسيع التجمعات السكانية الحضرية لتلبية الطلب المستقبلي المتوقع على الإسكان والنمو الاقتصادي. وسيتم تشجيع تطوير أعمال سد فجوات الأراضي كأولوية، وكذلك استخدام مواقع الأراضي المهملة داخل المناطق الحضرية والتكثيف الحضري عند الاقتضاء. وعندما تحتاج مناطق التوسع الجديدة إلى التطوير، من المتوقع أن يضمن التحضر المحسن زيادة الكثافة السكنية، إلى جانب تحسين توفير المرافق المجتمعية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الغاية SDG11.3 -

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير محافظات ومدن مستدامة الهدف - OV9.6

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD1، SD2، SD4، SD5، SD7، SD8، SD9، SD10، SD12، TM1، TM2، TM3، TM5، TM6، UT1، UT2

الأهداف المستقبلية

- الطلب على الأرض السكنية - أراض سكنية إضافية مطلوبة بحلول عام 2040 (سد الفجوات والتوسعة)
- الطلب على الوحدات السكنية – الحاجة إلى وحدات إضافية

المقياس

- هكتار
- وحدات

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
159183	159183
لا ينطبق	911400

النتائج المتوقعة

1. تزداد كثافة كل تجمع سكاني من خلال الاستخدام الرشيد للأراضي ضمن الحدود المعينة.
2. تقع جميع قطع الأراضي السكنية الجديدة والمناطق الاقتصادية الحضرية داخل حدود التجمع السكاني المحدد - تُعطى الأولوية لأراضي سد الفجوات أو المهملة داخل التجمعات السكانية على تطوير مناطق سكنية جديدة.
3. تُستخدم الأراضي التي تتوفر بها الخدمات بشكل مناسب لمناطق التوسع الحضري لتلبية النمو السكاني في التجمعات السكانية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات الإقليمية /وزارة الداخلية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات الإقليمية /وزارة الداخلية

الإجراءات المطلوبة

1. تحديد الكثافات الحضرية المثلى والمناسبة لكل تجمع سكاني بناءً على النمو السكاني المتوقع (كجزء من الاستراتيجية العمرانية الاقليمية).

2. إعادة النظر في قطع الأراضي السكنية التي تقع خارج حدود التجمعات السكانية المحددة؛ على وجه الخصوص قطع الأراضي التي تقع في مواقع غير مناسبة مثل الوديان والمنحدرات شديدة الانحدار وغير ذلك.

3. تحديد قطع الأراضي الشاغرة ضمن النطاقات والمناطق الحضرية القائمة للاستخدامات التنموية المناسبة بناءً على سياق واحتياجات التنمية المحلية.

4. تحديد المناطق المناسبة لتوسعة التجمعات السكانية (والاقتصادية) على أطراف المناطق المطورة الحالية، مع ضمان أن يتزامن التطوير المرحلي لمجتمعاتها السكنية ومناطق العمل مع وصلات النقل وإقامة المرافق المجتمعية المناسبة.

5. وضع آلية أو استراتيجية لكل محافظة لعدم إقرار التطوير الذي لا يعزز كفاءة الأراضي مضمنة كجزء من عملية مراجعة التنمية.

JEWELLERS & GOLD SALE

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD4

السياسة SD4

تعزيز التحول في الأحياء المتهدمة أو المهجورة داخل المناطق الحضرية من خلال تدخلات تخطيطية مستهدفة

خلفية عن السياسة

"التحول الحضري" هو محاولة لعكس اتجاه الانحدار في المناطق الحضرية من خلال تحسين البنية المادية، والأهم من ذلك، تحسين اقتصاد تلك المناطق. وتشمل المصطلحات الشائعة المتعلقة بتحويل المناطق: التجديد وإعادة التطوير والتحسين الحضري - وكلها تهدف إلى تنشيط المناطق المتهدمة أو المهملة داخل النسيج الحضري الحالي، بحيث يمكن للمنطقة المحولة أن تلعب دورًا نشطًا في مستقبل أي تجمع سكاني. ويتمثل أحد مبادئها الأساسية في أنها تسعى إلى تعزيز استخدام "الأراضي المهملة" الحالية بدلاً من استخدام أراضي جديدة. وعبر تحويل أو تطوير المناطق الحضرية القائمة، تساعد السياسة على تجنب استخدام الأراضي غير المطورة والبيئة الطبيعية المحيطة بالتجمع السكاني؛ وتعزيز التكثيف الحضري واستمرارية الخدمات والمرافق؛ وتتطلع إلى إعادة دمج التطوير ذو الاستخدامات المتعددة والوظائف المحسّنة، بما في ذلك الفرص الاقتصادية داخل المنطقة الحضرية المحددة، وتشكيل مجتمعات مرغوبة وذات كفاءة بيئية.

على الرغم من أن وضعها ليس شديد السوء كما هو الحال في بلدان أخرى، إلا أن أجزاء من المدن العمانية تظهر علامات من الإهمال وسوف تستفيد عموماً من التحسن المادي والبيئي والاقتصادي، سواء كان ذلك من خلال الارتقاء بالتنمية القائمة من خلال التجديد الحضري أو هدم وتطوير مبان قائمة أو مناطق كاملة من خلال إعادة التطوير الحضري؛ أو ترقية الأماكن والمرافق العامة من خلال التحسين العمراني لزيادة جودة المنطقة الحضرية وحيويتها العامة. وعند النظر في تكثيف المناطق الحضرية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار تحويل الأحياء القديمة للمدن الرئيسية في سلطنة عمان كجزء من التخطيط المستقبلي لجميع التجمعات السكانية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة التصميم المستدام (مع زيادة كفاءة الموارد وتوافرها مما يساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه) عند تحويل أي منطقة من أجل إقامة مجتمعات وبنية أساسية وبيئات أكثر مرونة.

توجه السياسة

سيكون التحول الحضري من خلال التجديد أو إعادة التطوير أو التحسين محركًا رئيسيًا لتحسين القطاعات المهملة الحالية في المناطق الحضرية في سلطنة عمان، واستهداف المواقع المهملة التي يمكن ترقيتها وتنشيطها لإقامة تجمعات سكانية جذابة مع خدمات عالية الجودة ووسائل راحة وأماكن عامة ومساكن وأنشطة اقتصادية وتجارية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الغاية SDG11.3 -

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة. الهدف - OV9.6

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 وSD3 وSD5 وSD6 وSD7 وSD9 و SD12 وGP1 وGP2 وCH4 وTM3 وTM6 و UT2 وUT5

الأهداف المستقبلية

- مشاريع التحول الحضري (إعادة التطوير والتجديد) التي تم تحديدها وهي قيد التنفيذ من قبل هيئة تطوير مختصة
- مشاريع التحول الحضري (إعادة التطوير والتجديد) التي تم تحديدها وهي قيد التنفيذ من قبل هيئة تطوير مخصصة

المقياس

- رقم
- هكتارات

المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
رقم	0	> 42
هكتارات	0	18677

الإجراءات المطلوبة

- يتم وضع خطط عمل لكل منطقة حضرية تستلزم إجراء تحويلي كبير في مرحلة صياغة الخطة المحلية.
- تحديد إمكانية إقامة شِراكات لمشاريع التحول الحضري من أجل إنشاء شِراكات ذات أهداف لدعم تنفيذ خطط عمل المناطق والاستراتيجيات المرتبطة بها.
- تطوير آلية أو استراتيجية لتشجيع مشاريع التحول الحضري، وبالتالي تشجيع تطوير الأراضي المهملة بدلا من تطوير أراضي جديدة

النتائج المتوقعة

- يتم إعداد خطط عمل للمناطق الحضرية التي تتطلب إجراءات تحولية ويتم تنفيذ توصيات تلك الخطط، حيث تلعب المناطق دورًا أكثر أهمية في تلك المراكز الحضرية.
- حيثما وجدت الإمكانات، يجب المضي قدمًا في المشاريع من خلال ترتيب شِراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تمكن القطاع الخاص من لعب دور رائد في تحسين المناطق.
- يتم تحقيق التحول من خلال تشجيع مقترحات التطوير على الأراضي والمواقع المهملة.
- انخفاض كبير في عدد التجمعات التي تم تحديدها على أنها تعاني من «تدهور حضري».

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / صندوق الاستثمار العماني ومؤسسات مالية محلية أخرى / وزارات التنفيذ / المحافظات / مطورو القطاع الخاص

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD5

السياسة SD5

تحسين جودة البيئات الحضرية في عمان - تطوير مدن ذكية وصالحة للعيش

خلفية عن السياسة

"المدن الذكية والقابلة للعيش" تشير إلى التجمعات السكانية الحضرية التي تستخدم أفضل أنظمة تقنية المعلومات من أجل التنمية المادية وشبكات البنية الأساسية والإدارة المحلية وتقديم الخدمات الاجتماعية ويتم دمجها مع البيئات الحضرية التي تعزز التفاعل والتنمية المجتمعية من خلال توفير مرافق وخدمات عالية الجودة تخدم الاحتياجات الحالية والمستقبلية لجميع السكان (بما في ذلك مجموعات الأقليات وتلك الأكثر ضعفاً)، مع تعزيز أكبر للحياة الصحية من خلال إنشاء مساحات وشبكات حضرية عالية الجودة للمشي وركوب الدراجات واستخدام أنظمة النقل العام الفعالة.

المدن الأكثر ملاءمة للعيش هي في الأساس "مكان رائع للعيش فيها"، حيث أنها أكثر مرونة، وتتمتع بمزايا اجتماعية واقتصادية وبيئية تنافسية. والمدينة الصالحة للعيش هي أيضًا مدينة صحية، وتعزز الصحة والرفاهية والعدل والمساواة. وسيؤدي تطبيق مبادئ المدينة الذكية (اقتصاد الذكي وحوكمة ذكية وبيئة ذكية وتنقل ذكي وسكان أذكياء وبيئة معيشة ذكية) إلى رفع مستوى المراكز الحضرية في البلاد، وإنشاء مناطق ومدن حضرية ملائمة للعيش. وسيحتاج التطوير الجديد إلى دمج مجموعة من المبادئ والمفاهيم "الذكية" بما في ذلك:

- تشجيع الاراضي متعددة الاستخدامات وزيادة الكثافة
- تنوع السكن وشموله
- إنشاء مواقع يمكن السير فيها ومتصلة
- تعزيز أو تطوير المساحات المفتوحة، بما في ذلك تكامل وتحسين إدارة " الوديان الحضرية" كمساحات خضراء
- الترويج لمجموعة متنوعة من خيارات النقل
- إعطاء هوية للمدينة
- جعل الحوكمة صديقة للمواطنين وفعالة من حيث التكلفة
- استخدام تقنية المعلومات والاتصالات و"الحلول الذكية" (أنظمة النقل الذكية في التنقل، وإضاءة الشوارع والإشارات، وشبكات المياه، وغير ذلك، والتي تؤدي جميعها إلى تقليل استهلاك الطاقة)

توجه السياسة

ستطلب الحكومة تضمين مبادئ ومفاهيم المدينة الذكية في مقترحات التخطيط والتطوير وإعادة التطوير المحلية لإقامة مجتمعات ملائمة للعيش فيها حيث تعطى الأولوية للإسكان الجيد والنقل المستدام والمرافق المجتمعية التي يسهل الوصول إليها والمساحات المفتوحة والبنية الأساسية الفعالة والمبتكرة، حيث يسهم كل ذلك في تطوير أماكن مرغوبة جدا ومتاحة للجميع للعيش فيها.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات مستدامة.
الغاية- SDG11.1، 11.3SDG و SDG11.7

الأهداف المستقبلية

- يتم تطوير المناطق الحضرية كمدن ذكية - استخدام مكثف للتقنيات الذكية

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة. الهدف - OV9.2 & OV9.6.

المقياس

عدد المشاريع الرئيسية

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
0	14

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD2، SD3، SD4، SD6، SD7، SD12، GP1، GP2، GP3، GP4، TE3، CH5، TM1، TM2، TM3، TM4، TM5، UT5و TM6، TM8، UT1، UT2، UT3، UT4

الإجراءات المطلوبة

- الاستفادة من المبادئ الرئيسية للمدن الذكية، لزيادة قابلية العيش في التجمع السكاني، ودمج الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المحلية للمنطقة في جميع الخطط ذات الصلة وكذلك مشاريع التطوير الخاصة.
- يفضل التطوير القائم على الاراضي متعددة الاستخدامات على قطع الأراضي ذات الاستخدام الواحد.
- زيادة توفير وسائل النقل العام، وإتاحة إمكانية المشي بصورة أكبر في جميع أنحاء المجتمعات المحلية.

الجهات الرئيسية المعنية

جميع الوزارات والهيئات الحكومية / المحافظات الإقليمية / مطورو القطاع الخاص

النتائج المتوقعة

- التأكد من أن جميع مقترحات التطوير تتضمن وتراعي مبادئ تخطيط المدن الذكية وتدمجها كجزء من عملية مراجعة التطوير لتقييم مدى ملاءمة التطوير.
- تحديد ووضع خطة تنفيذية لتحديث البنية الأساسية الحالية لدمج التقنيات والحلول الذكية.
- تقديم وتطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية على شبكة الانترنت لتكون متاحة لجميع السكان (خاصة داخل المجتمعات المعزولة) لتشجيع التفاعل وسهولة استخدام جميع الأنظمة والخدمات الحكومية.
- يتم تشجيع حلول البنية الأساسية الذكية لجميع مشاريع التخطيط والتطوير الجديدة.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD6

السياسة SD6

تحسين جودة البيئات الحضرية في سلطنة عمان - تشجيع التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام

خلفية عن السياسة

على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت سلطنة عمان زيادة كبيرة في النمو السكاني والاقتصادي. وفي هذا الوقت، زاد الاعتماد على النقل الخاص، داخل التجمعات السكانية وفيما بينها بشكل كبير، وتأثر شكل التجمعات السكانية في البلاد بالامتداد الذي أحدثه التطوير الشريطي نتيجة للتوسع في شبكة الطرق.

وإدراكًا للتدهور في المظهر الحضري، فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية تدعم إدخال مفاهيم تطويرية جديدة يمكن أن تساعد في تقليل الاعتماد على السيارة بالنظر للتنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام على أنها استراتيجية مهمة تسهم في تحقيق الاستدامة وإقامة مجتمعات أكثر جاذبية وتحظى بخدمات جيدة.

يعتبر مفهوم التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام (TOD) بسيطًا نسبيًا لأنه يهدف إلى توفير فرص للناس للعيش والعمل والتواصل الاجتماعي في بيئات حضرية جذابة يمكن لجميع أفراد المجتمع الوصول إليها - مما يقلل من حاجة الناس لاستخدام وسائل نقل خاصة للوصول إلى احتياجاتهم اليومية. ويكتسب هذا المفهوم شعبية على مستوى العالم كأداة تخطيطية تساهم في إنشاء تجمعات سكانية حضرية مستدامة نابضة بالحياة ذات قابلية للعيش فيها. وهناك حاجة لإدارة النمو الحضري والإقليمي، وتنشيط المراكز والضواحي المتدهورة، ودمج استخدام الأراضي مع توفير نقل متوازن يقلل الاعتماد على السيارات. وتسعى التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام إلى تحقيق هذه الأهداف، وإنشاء مناطق مدمجة ومتعددة الاستخدامات وصديقة للمشاة حول محطات ومحاور النقل العام الرئيسية دون الاعتماد الكامل على السيارة للتنقل والمعيشة.

وفي السياق العماني فإن مفهوم التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام لا يمكن النظر فيه إلا داخل المراكز الحضرية الرئيسية، على سبيل المثال مسقط وصلالة وصحار والدقم. وفي هذه المدن، تم بالفعل تحديد فرص لإنشاء نظام للسكك الحديدية الخفيفة (مسقط) ونظام للنقل السريع بالحافلات. وسيسهم التحرك نحو تطبيق التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام في المواقع الرئيسية المرتبطة بهذه الشبكات في زيادة جدوى نظام النقل العام المستقبلي، من خلال وضع مجموعة متنوعة من أنواع التطوير وأنشطة استخدام الأراضي في مواقع ملائمة حول محور النقل.

توجه السياسة

ستدعو الحكومة إلى إدراج التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام داخل المدن الرئيسية في سلطنة عمان - سواء كجزء من أعمال تنمية المناطق الجديدة أو داخل المناطق المخصصة لإدخال التحول الحضري من أجل التطوير بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تنمية ذات كثافة عالية، واستخدام مختلط تكون قريبة من طرق ومحاور النقل العام المحددة، حيث يمكن أيضًا تعزيز أنشطة المشي وركوب الدراجات من خلال مساحات متصلة جيدا يسهل الوصول إليها.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات مستدامة.
الغاية- SDG11.2، 11.7SDG و SDG 11.8

الأهداف المستقبلية

- يتم تحديد مخططات للتنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام وتوضع موضع التنفيذ من قبل هيئة تطوير مخصصة أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير محافظات ومدن مستدامة.
الهدف - OV9.3.

المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
رقم	0	14

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC3، SD2 SD4، SD5، SD7، SD12، GP1، GP2، GP3، TE3، TM2، TM3، TM4، TM5 ،TM6 ،TM7 ،TM8 ،UT5

النتائج المتوقعة

- تحظى التجمعات السكانية المحددة أعلاه بمشاريع التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام عند تقاطعات النقل الرئيسية.

- حيثما تم تطويرها، تساهم التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام في الحد من حركة المركبات الخاصة مع تقليل الانبعاثات الملوثة لاحقًا.

الإجراءات المطلوبة

- تحديد محاور النقل العام في المواقع المناسبة داخل التجمعات السكانية الأولية حيث يمكن النظر في مفهوم التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام مع دمج مزيج من الاستخدامات وإيجاد كثافات الأعلى (كجزء من الاستراتيجية العمرانية الإقليمية).

- تعيين الحدود الأولية حول هذه المحاور، والتي يمكن المضي قدمًا بها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- تنظر التنمية الموجهة نحو الاعتماد على النقل العام في السياق الأوسع للمنطقة الحضرية من خلال تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالمشي وركوب الدراجات للمساعدة في إنشاء مسارات محددة ذات «اتصال حتى الميل الأخير» إلى «نقطة الالتقاء» أو «الضواحي» أو «نقاط الاهتمام» المحيطة، بما في ذلك التكامل مع شبكة من الحدائق والمساحات المفتوحة.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / وزارة النقل و الاتصالات وتقنية المعلومات/ المحافظات الإقليمية / مطورو القطاع الخاص / الهيئة العامة للتخصيص والشراكة

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD7

السياسة SD7

تحسين جودة البيئات الحضرية والريفية في سلطنة عمان - توفير مرافق مجتمعية لبناء مجتمعات قوية وشاملة

خلفية عن السياسة

تشمل المرافق المجتمعية المتاحة للجميع، ما يلي:

- المرافق التعليمية - رياض الأطفال والمدارس والكليات والجامعات؛
- الخدمات البلدية والمؤسسية والحكومية - الخدمات والدوائر الحكومية، ومحطات الدفاع المدني؛
- مرافق الرعاية الصحية - العيادات والمستشفيات؛
- الحدائق والمرافق المفتوحة - الضواحي والأحياء والمساحات المفتوحة المحلية؛
- المرافق الاجتماعية والثقافية والترفيهية - دور السينما والمكتبات والمراكز المجتمعية والشبابية؛ السبلات والمجلس، ودور رعاية المسنين
- المرافق الدينية - المساجد ومصليات العيد والمقابر.

تستخدم أفضل الممارسات في تخطيط المرافق المجتمعية تسلسلاً هرميًا محددًا، حيث يتم توفير مجموعة من المرافق والخدمات العامة على مختلف النطاقات العمرانية والكثافات السكانية. ويتم ذلك لضمان توفير المرافق المناسبة لتعزيز القابلية للعيش وإنشاء مناطق حضرية ناجحة وذات كفاءة عالية. وعندما تكون المرافق المجتمعية في متناول اليد بسهولة للمستفيدين منها، فإن هذا يساهم في العيش المستدام - من خلال تشجيع المشي وركوب الدراجات في المرافق بصورة يومية، والحد من التنقل غير الضروري للمركبات، وزيادة قابلية النقل العام، وإنشاء " مراكز نشطة، والتي تشجع أيضًا التفاعل والتماسك والاستقرار الاجتماعي. وستشكل المتنزهات والمساحات المفتوحة جزءًا من شبكة أساسية لبنية خضراء متصلة، تصمم وتدار كمورد متعدد الوظائف يوفر فوائد بيئية ويحسن جودة الحياة.

واستنادًا إلى أفضل الممارسات المثبتة، وبالاقتران مع مبادئ التصميم المستدام (زيادة كفاءة الموارد وتوفيرها بما يساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه)، وسيتم توفير المرافق المجتمعية مستقبلا بناءً على التسلسل الهرمي الوطني للتجمعات السكانية الذي تم إنشاؤه بموجب السياسة SD1. وبالنسبة للتجمعات الحضرية الرئيسية، على سبيل المثال مسقط، سوف تستند المرافق على تسلسل هرمي داخلي" للمراكز " على المستويات المحلية، والأحياء، والضواحي والمدن. ويكون تصميم جميع المراكز لتشجيع نشاط المرافق المجتمعية على تكوين وحدات إيجابية مع الاستخدامات الأخرى للأراضي داخل المركز، مثل الاستخدامات التجارية وتجارة التجزئة بحيث يمكن مشاركة المرافق - مواقف السيارات على سبيل المثال. كما يجب أن تلتزم معايير توفير المرافق المجتمعية وتحديد مواقعها داخل المجتمعات بوثيقة "المعايير والإرشادات التخطيطية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية" وأن تستند إلى تقييم الاحتياجات بالرجوع إلى سكان التجمعات السكانية الحالية أو المتوقعة.

توجه السياسة

سيتم توفير المرافق المجتمعية على أساس التسلسل الهرمي الوطني للتجمعات السكانية والذي يضمن توفير جميع المرافق والخدمات الاجتماعية لدعم وتعزيز الحياة اليومية للسكان، بناءً على المعايير والإرشادات التخطيطية الوطنية المتعلقة بالمرافق المجتمعية المعدلة حسب الضرورة، لتلبية السياق الفريد لكل منطقة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
الغاية- SDG11.1 وSDG11.3 و SDG11.7.

الأهداف المستقبلية

- نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى المرافق المجتمعية المناسبة بناءً على التسلسل الهرمي للمرافق المجتمعية

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة.
الهدف - OV9.4

المقياس

% من السكان

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
50	75

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD1 وSD2 وSD3 وSD4 وSD5 وSD6 و SD8 وSD9 وSD10 وSD12 وGP1 وGP4 وCH1 وCH5 وTM1 وTM2 وTM3 وTM5 وTM6 وUT2 وUT5

النتائج المتوقعة

- يتم تقييم احتياجات التجمعات السكانية من مرافق مجتمعية بناءً على المخصصات الحالية والاحتياجات المتوقعة.
- تتوفر بكافة التجمعات السكانية أعداد مناسبة من المرافق المجتمعية وفق التسلسل الهرمي للمرافق المجتمعية الخاص بكل منها.
- تلتزم التنمية الجديدة بمعايير تخطيط المرافق المجتمعية ذات الصلة، كجزء من مراحل التخطيط أو التطوير.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / وزارة التربية والتعليم / وزارة التعليم العالي / وزارة الصحة / وزارة الأوقاف والشؤون الدينية / وزارة الثقافه والرياضة وشباب/ وزارة التراث والسياحة / شرطة عمان السلطانية / المحافظات

الإجراءات المطلوبة

- إجراء تقييم لكل تجمع سكاني لتحديد نوع وعدد ومواقع المرافق المجتمعية المتاحة وتلك المطلوبة لخدمة السكان المتوقعين لعام 2040.
- إجراء تقييم لجودة المرافق المجتمعية الموجودة داخل كل مركز وتقديم استراتيجيات لأي أعمال تحسين أو تجديد مطلوبة من أجل خدمة المجتمع المحلي بصورة مناسبة.
- استخدم معايير وإرشادات التخطيط العمراني الخاص بالاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية لضمان توفير المرافق المجتمعية وتحديد موقعها بناءً على مبادئ أفضل الممارسات، مثل ضمان توفير المرافق بناءً على احتياجات المجتمع المحددة، في مواقع ملائمة ويسهل الوصول إليها، وتعزيز الموقع المشترك والتكامل بين المرافق.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات / مزودو المرافق

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD8

السياسة SD8

دعم أفضل للتوازن بين المناطق الحضرية والريفية - تعزيز المجتمعات الريفية

خلفية عن السياسة

استجابة للاتجاه الحالي لانخفاض عدد السكان في المناطق الريفية، تعتزم الحكومة تعزيز المجتمعات الريفية وتنشيطها (لاسيما تلك التي تضم مجموعات محدودة الدخل والضعيفة)، من خلال توفير فرص عمل محسنة ومن خلال توفير مرافق وخدمات مجتمعية محسنة ويسهل الوصول إليها، بما في ذلك خدمات الهاتف المحمول، حسب الحاجة. يعد توفير الوظائف داخل أو بالقرب من التجمعات السكانية الريفية أو البعيدة في البلاد أمرًا ضروريًا لتقليل الحاجة للتنقل لمسافات طويلة في الأسبوع. وتحقيقا لهذه الغاية، سيُسمح لمجموعة متنوعة من القطاعات التي يتماشى وجودها مع البيئات الريفية بتحديد المواقع وتشغيلها، بما في ذلك الصناعات الريفية الخفيفة والصغيرة المتضمنة الصناعات المنزلية المرتبطة بالتجمعات السكانية الريفية الصغيرة والعمالة المرتبطة بالمواقع، على سبيل المثال مجالات السياحة والزراعة والتعدين وغيرها، بالرغم من أنه في كل الأحوال، يجب أن يتناسب التطوير مع السياق والبيئة المحيطة ويلتزم بالأنظمة الاجتماعية والبيئية. وسيتم تشجيع تطوير مشاريع البنية الأساسية المستدامة مما يحفز الإنتاجية الاقتصادية ويعزز النمو العادل ضمن النطاقات الريفية أو الحضرية المتصلة.

ويجب أن تكون مواقع التنمية المرتبطة بالخدمات وفرص العمل ذات المستوى الأعلى التي لا تتناسب مع البيئة الريفية في الغالب في مراكز المحافظات، أو غيرها من المراكز المحلية الأولية والثانوية. وسيكفل تعريف "حدود التجمعات السكانية" (السياسة SD2) حماية الطابع الحالي للمجتمعات الريفية، وسيشجع الكثافات المستدامة ويمنع التوسع السكني غير المنضبط في تلك البيئات الريفية.

توجه السياسة

يتم دعم المجتمعات الريفية بعدد من الاستراتيجيات من أجل ضمان حماية فرص العمل والصناعات المحلية المناسبة للمواقع الريفية، كما يتم تعزيز وتنشيط تلك المجتمعات، ويوفر السكن الملائم والمرافق المجتمعية ذات الصلة لتمكين استمرارية المجتمع، مع ضمان أن تراعي التنمية في جميع الحالات البيئية الطبيعية والثقافية للمنطقة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية- SDG11.1 وSDG11.4 وSDG11.7 وSDG11.8.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة.
الهدف - OV9.1 وOV9.2 وOV9.4.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC3 وSD2 وSD3 وSD7 وSD9 وSD10 و SD11 وSD12 وGP1 وGP4 وTE1 وCH5 وFS1 وFS2 وFS3 وFS4 وFS5 وTM1 و TM2 وTM3 وTM5 وUT1 وUT2 وUT4 و UT5

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
مجتمعات ريفية ذات هجرة خارجية مخفضة	نعم / لا	رقم	نعم
جميع التجمعات السكانية الريفية (E1 وما دونها) لديها النوع والعدد الصحيحين من المرافق المجتمعية بناءً على أساس عدد السكان وعدد الذين يقبلون عليها.	نعم / لا	رقم	نعم

الإجراءات المطلوبة

- يجب تحديد حدود التجمعات السكانية لجميع التجمعات السكانية الريفية؛ ولن يتم السماح بتوسيع التجمع السكاني خارج تلك الحدود أو تقديم خطط تقسيم فرعية غير ملائمة من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني خارج هذه الحدود.

- وضع إرشادات للتخطيط والتصميم الحضري للتجمعات السكانية الريفية، والتي تحترم السياق المجتمعي الحالي، وتضمن حماية الأصول البيئية والتراثية والثقافية وتعززها.

- ضمان توفير البنية الأساسية الاجتماعية الأساسية لجميع المجتمعات الريفية.

- تحديد وتطوير استراتيجيات لتنمية الصناعات المناسبة للسياق الريفي بما في ذلك:

  - **السياحة الريفية** - الإقامة مع العائلات ومراكز السياحة البيئية وسياحة المغامرات؛ والسياحة البيئية والتراثية وأشكال السياحة المتخصصة مثل سياحة الطعام التي تعرض المأكولات العمانية التقليدية؛
  - **التعدين واستغلال المحاجر** - استغلال المعادن عالية القيمة (تخضع للقيود البيئية والاجتماعية)؛
  - **الزراعة المحلية** - تكثيف قطع الأراضي القائمة؛ زراعة قائمة على الاستهلاك المعيشي؛ وترميم المناطق التقليدية؛
  - **مصائد الأسماك** - المصائد الحرفية وكذلك فرص لمشاريع تربية الأحياء المائية (الساحلية أو في المياه العذبة)؛
  - **الصناعات الخفيفة / المنزلية**
  - **الطاقة المتجددة** - فرص لمشاريع جديدة لدعم التنمية في المجتمع الريفي.

النتائج المتوقعة

1. جميع التجمعات السكانية الريفية لديها استراتيجيات مرتبطة ومطبقة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية داخل المناطق المحلية، تصمم خصيصا للاحتياجات المحددة للسكان والصناعة المحلية.

2. إقامة صناعات وفرص عمل كافية داخل المجتمعات الريفية بناءً على الاحتياجات المحلية الحالية والمتوقعة، مما يعكس اتجاه الهجرة الخارجية.

3. تكون البنية الأساسية للطاقة المتجددة موجودة ومتاحة للمجتمعات الريفية، كجزء من جميع خيارات التنمية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / وزارة الثقافه والرياضة والشباب/ وزارة التراث والسياحة / هيئةالبيئة / وزارة الداخلية / المحافظات الإقليمية.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات / وزارة الداخلية

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD9

السياسة SD9

تدعيم الهياكل المجتمعية وتشجيع التماسك الاجتماعي والحفاظ على الهوية العمانية

خلفية عن السياسة

يشير مصطلح "التماسك الاجتماعي" إلى رغبة المجتمع ومشاركته النشطة في التعاون والتفاعل الإيجابي مع بعضه البعض من أجل العيش بانسجام ورفاه. ويسعى التماسك الاجتماعي من حيث التخطيط المكاني إلى تعزيز المساواة بين السكان، وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية ضمان معالجة التحديات الاجتماعية - التي تواجه الشباب أو كبار السن أو الفقراء أو العجزة - من خلال التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي، في كل من المناطق الحضرية والبيئات الريفية، لضمان التوفير المناسب للمرافق والخدمات المجتمعية لمواجهة التحديات أو ضمان أن المجتمعات مهيأة لمراعاة احتياجات السكان. وهذا سيعزز شعور المواطنين بالانتماء والهوية الوطنية، حيث يُنظر إليها على أنها عنصر لا يتجزأ من التنوع الإقليمي الغني الذي يمثل قوة عمان ومواطنيها. وسيكون التغير في تقنيات التطوير المكاني عاملاً مهمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي، حيث يكمن التحول الأساسي في الابتعاد عن التخطيط القائم على التقسيم الفرعي المتبع في الماضي، نحو مفهوم "التخطيط للناس" - وهو نهج يسعى إلى صياغة تطوير المجتمعات المخدومة وتحسين مستوى توفير المرافق المجتمعية، مع وجود المرافق مثل أماكن الاجتماعات المحلية ومناطق لعب الأطفال، في مواقع يسهل الوصول إليها من جميع أنحاء المناطق السكنية الجديدة، مما يوفر فرصة أكبر للتفاعل الاجتماعي الهادف.

وسيساعد النهج المعاد تنظيمه من خلال تنشيط التراث المبني، مثل الحصون والقلاع والأسواق التقليدية وخاصة الحارات التقليدية، والتي يُنظر إليها على أنها تمثل خصوصية عمانية فريدة، على الرغم من أنها بدأت تفقد شعبيتها في السنوات الأخيرة. وسيساعد ترميم هذه الأماكن على أساس تعاوني على إعادة إنشاء العديد من التقنيات القديمة للهندسة المعمارية التقليدية التي أهملت في الآونة الأخيرة، مما يخلق فرص عمل جديدة ومسارات وظيفية للحرفيين ونافذة متجرية لعرض " طريقة العيش العمانية" للسياح الوافدين. وسيساعد تعزيز الحرف اليدوية والمهرجانات والتقاليد الإقليمية على خلق إحساس قوي بالمكان والشعور بالانتماء بالنسبة للشباب العماني، حيث يتعلمون ويختبرون العديد من الأحداث في جميع أنحاء البلاد، والتي كانت مرادفة لطريقة الحياة العمانية وتنوعها الثقافي.

توجه السياسة

المحافظة على التراث والقيم والتقاليد الثقافية العمانية وتعزيزها من خلال التخطيط الحضري الشامل والحساس من خلال إنشاء وتعزيز مجتمعات محددة، وخلق مساحات مشتركة تعزز تماسك المجتمع، فضلا عن تقديم وتسهيل التخطيط التشاركي لخلق شعور بالملكية لدى المجتمعات المحلية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG11.1 وSDG11.4 وSDG11.7 وSDG11.8.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة.
الهدف - OV9.1 وOV9.2 وOV9.4.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2، SD3، SD4، SD7، SD8، CH1، CH2، CH3، CH4، CH5، FS2، FS3، FS5

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تنفيذ الخطط أو المشاريع التي يقودها المجتمع لترميم الحارات أو غيرها من المباني المهمة للمجتمع	عدد المشاريع	3	30
جميع التجمعات السكانية الريفية (التجمعات السكانية من A إلى E3) لديها النوع والعدد الملائم من المرافق المجتمعية على أساس عدد السكان وأعداد من يقبلون عليها.	نعم / لا	لا	نعم

الإجراءات المطلوبة

- تعزيز تكثيف المناطق الحضرية والتأكد من تقديم الخدمات المناسبة لجميع المناطق السكنية وفقًا لاحتياجات المجتمع، وتشجيع «المشي» في جميع أنحاء المنطقة وسهولة الوصول إلى المرافق الضرورية، بما في ذلك المساحات المفتوحة وأماكن الاجتماعات للسكان المحليين.
- تشجيع المشاركة العامة من خلال تطوير خطط ضمن الأطر المحلية يتم توصيلها والإفصاح عنها بشكل فعال من قبل السكان المحليين لتعزيز الملكية المحلية والدعم والمشاركة في مستقبل مجتمعاتهم.
- ضمان توفير فرص عمل ملائمة وتوفير المرافق في التجمعات السكانية الريفية لتشجيع الحد من التنقل لمسافات طويلة وإعادة تأسيس التنمية المجتمعية
- دعم إعادة تأسيس الحارات التاريخية داخل المجتمعات المحلية، والتأكد من أنها تتضمن الحرف والأساليب الفنية المحلية، وتراعي السياق الحضري والتراث الثقافي المحلي.

النتائج المتوقعة

1. خاصة في المناطق الريفية، يتم تخصيص قطع الأراضي السكنية فقط داخل حدود تجمع سكاني محدد.
2. يتم مشاركة الجمهور في تطوير الخطة المحلية، من خلال الأحداث العامة والاتصالات المنظمة.
3. جميع التجمعات السكانية لديها العدد والنوع المناسب من المرافق المجتمعية وفقًا للمعايير التخطيطية ذات الصلة.
4. زيادة «الشعور بالانتماء للمجتمع» من خلال إنشاء محاور مجتمعية محددة داخل كل تجمع سكاني، تمثل مواقع للأحداث والفعاليات الاجتماعية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / وزارة الثقافه والرياضة والشباب/ وزارة التراث والسياحة / المحافظات الإقليمية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD10

السياسة SD10

التحكم في جوانب التنمية الغير ملائمة - تنفيذ إجراءات تخطيطية محسنة وتطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخطيط الحضري/الريفي

خلفية عن السياسة

يشير مصطلح "التنمية الغير ملائمة" إلى أي تطور مادي لا يقدم إضافة للموقع المقام فيه أو المشروع الذي أقيم في الموقع الخطأ. وهذا يشمل مشاريع التطوير التي لا تتفق مع خطة المنطقة المحلية ذات الصلة (بمجرد إعدادها) والتسلسل الهرمي للتجمعات السكانية المطبق (انظر السياسة SD1) وحدود التجمعات السكانية (انظر السياسة SD2) والسياق الحضري المحيط، بما في ذلك النمط المعماري المحلي ومبادئ المدن الذكية والقابلة للعيش (انظر السياسة SD5) والبيئة الطبيعية المحلية والتراث الثقافي، وغير ذلك.

وقد تم تحديث إرشادات التخطيط كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، مما يوفر مجموعة راسخة من معايير التنمية الحضرية والمبادئ التوجيهية للمناطق الحضرية والريفية. وسينفذ ذلك لضمان أن يكون لدى سلطنة عمان إطار عمل فعال قادر على الاستجابة للظروف المتغيرة والخصائص الفريدة لكل محافظة. إضافة إلى توجيه مبادرات التخطيط المستقبلية، ستتحكم هذه المعايير والإرشادات في التطوير الغير ملائم الذي ينجز في المكان 'الخطأ'. وسيكون هناك تركيز خاص على ضمان ما يلي:

- لن يتم قبول مقترحات التقسيمات السكنية الجديدة، ما لم تكن موجودة داخل حدود التجمعات السكانية المقترحة. والتقسيمات الموجودة خارج حدود التجمعات السكانية المقترحة يجب إلغاؤها.
- لن يسمح بأي تطوير في القنوات أوالهوامش الطبيعية للأودية.
- بخلاف التجمعات السكانية الجبلية الحالية، سيكون هناك توجه برفض أعمال التطوير الجديدة في المناطق الجبلية التي تتضمن قطعًا كبيرًا من الجبال.
- في المناطق الجبلية، سوف يسمح بتحسين الحصول على خدمات البنية الأساسية المحسنة أو توفيرها، وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية المناسبة. ولن يُسمح بالتدهور البيئي غير الملائم الناجم عن أنشطة التعدين أو تطوير أو توفير البنية الأساسية.
- تحديدات المناطق المستبعدة بالفعل، مثل الارتدادات في المناطق الساحلية سيتم وضعها موضع التنفيذ.
- تخضع المناطق الساحلية التي تم تحديدها على أنها مهددة بالكوارث الطبيعية وأمواج تسونامي والعواصف الساحلية لتعليمات التطوير الخاصة بالهيئة العامة للطيران المدني بالإضافة إلى الإرشادات التخطيطية المشار إليها أعلاه.

توجه السياسة

سوف تستند مقترحات التطوير الجديدة إلى مبادئ وتطبيقات معايير وإرشادات التنمية الحضرية التي تم إعدادها، والتي سوف تحدد المبادئ التوجيهية للتخطيط والتصميم لتحسين التمدن عبر جميع التجمعات السكانية الحضرية والريفية في البلاد - مما يدعم إقامة بيئات حضرية بجودة عالية ويحد من اتجاهات التنمية في المواقع الخطرة أو الغير مناسبة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات مستدامة.
الغاية - SDG11.1،
SDG 11.3 وSDG 11.4 وSDG 11.7 وSDG 11.8.

الأهداف المستقبلية

- التطوير وفقًا لمعايير وإرشادات التخطيط الحضري/الريفي مما يؤدي إلى الحد من التطوير في المواقع غير الملائمة امتثالا للاستراتيجيات العمرانية
- المنازل الموجودة في مناطق الفيضانات عالية الخطورة وغيرها من المواقع غير المناسبة

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9: تطوير المحافظات والمدن المستدامة.
الهدف - OV9.2.

المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
نعم / لا	لا	نعم
رقم	20294	0 جديد

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 وCC2 وCC3 وSD2 وSD3 وSD4 و SD7 وSD8 وSD11 وSD12 وTE1 وTE2 و CE1 وCE2 وCH1 وCH2 وCH3 وCH4 و UT1 وUT2

النتائج المتوقعة

- يتم تنظيم التخطيط والتطوير ليلتزم بالمعايير والمبادئ التوجيهية الرسمية.
- يتم التخطيط للتجمعات السكانية وفقًا للمبادئ الأساسية لأفضل ممارسات التصميم والتخطيط الحضري وتصبح أماكن أكثر جاذبية وصالحة للعيش نتيجة لذلك.
- لكل منطقة إرشادات خاصة بالتخطيط والتصميم الحضري يتم استخدامها لتقييم مدى ملاءمة الخطط الرئيسية ومقترحات التطوير، المدمجة في عملية مراجعة التنمية. وستكون هناك حاجة لإجراءات تراقب وتحدث النشاط حسب الحاجة.

الإجراءات المطلوبة

- اعتماد وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية للتخطيط الوطني المحدثة لتحكم جميع القرارات التخطيطية والتنموية المستقبلية في سلطنة عمان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحديد وتطوير الأراضي الحضرية للمرافق السكنية والتجارية والمجتمعية والصناعية والبيئية والزراعية والمساحات المفتوحة وإحرامات الطرق وأعمال تطوير مناظر الشوارع.
- التأكد من أن تخطيط المناطق العمرانية الجديدة والقديمة يتبع مبادئ التصميم العمراني الهامة.

الجهات الرئيسية المعنية

جميع الوزارات والهيئات الحكومية / وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات الإقليمية / مطورو القطاع الخاص

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD11

السياسة SD11

مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة - تعزيز المناطق الريفية

خلفية عن السياسة

تمتلك عمان مساحات شاسعة من الأراضي ذات جودة بيئية استثنائية من حيث المناظر الطبيعية والجيولوجيا والتنوع البيولوجي والآثار والتراث المبني. وتوجد في هذه المناطق مجتمعات تقدر الموارد المحلية وتستخدمها وتفخر بتقاليدها الثقافية. وفي الوقت الذي استفادت هذه المجتمعات من التطور السريع في السلطنة، كان هناك آثار بيئية غير مقصودة. وهناك حاجة لوقف هذا الاتجاه من التدهور البيئي، وإجراء تحسينات على التجمعات السكانية ومعالجة سوء إدارة الرعي وإعداد وتعزيز استخدام المناطق الخاصة للسياحة المسؤولة والمستدامة. لذلك، يجب اتخاذ خطوات لإعداد خطط مكانية شاملة وإدارة بيئية أفضل في هذه المناطق الخاصة. وعلاوة على ذلك، سلطنة عمان من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي والتي بموجبها قطعت التزامات معينة للحفاظ على التنوع البيولوجي في السلطنة وتعزيزه. ووفقًا لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وعدت الدول بخفض الفاقد من الموائل الطبيعية إلى النصف وتوسيع المحميات الطبيعية من 10% إلى 17% من أراضي العالم بحلول عام 2020. لذلك، بالإضافة إلى توفير بيئة صحية لمواطنيها وموردًا محليًا وإقليميا ودوليا لسياحة الثقافة والطبيعة، فإن سلطنة عمان ترغب بالوفاء بمسؤولياتها الدولية (1) لوقف فقدان التنوع البيولوجي و(2) لحماية النظم البيئية التي تدعم الأمن الغذائي والمائي للمواطنين في سلطنة عمان. ويمكن اعتبار المناطق ذات الطبيعة الخاصة المدارة جيدًا مناطق محمية من الفئة الخامسة وفقا للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وهو ما سيسهم في تحقيق سلطنة عمان لأهداف أيشي.

وقد تم اقتراح مناطق ذات الطبيعة الخاصة كإطار عمل لـ (1) إعداد الخطط العمرانية وإدارة خمسة مناطق ذات مساحات شاسعة من الأرض كـ "متنزهات وطنية" و(2) ومنطقة صون الطبيعة والتراث الثقافي (CH1 إلى CH5) المحددة داخلها.

توجه السياسة

سيتم إنشاء مناطق ذات الطبيعة الخاصة كتسمية تخطيطية جديدة توفر حماية أكبر للمناطق ذات الطابع المميز وتضم مقومات بيئية وجيولوجية وثقافية ذات قيمة ومناظر طبيعية هامة. وسيتم تخطيط وإدارة مناطق التخطيط الخاص هذه مع نظيراتها الساحلية، كما هو موضح في CE2. وسوف توفر مناطق ذات الطبيعة الخاصة إطارًا أكثر صرامة لتوجيه التنمية لضمان إدارة الأصول الفريدة الموجودة داخل حدودها بشكل جيد – للوقت الحاضر وللأجيال القادمة في المستقبل.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 3 - الصحة الجيدة والرفاهية.
الغاية - SDG3.4
الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة - مدن ومجتمعات مستدامة.
الغايات - SDG11.4 & SDG11.8
الهدف 15 - الحياة على الأرض.
الغايات - SDG15.1، SDG15.3، SDG15.4، أهداف التنمية المستدامة 15.5 و15.9 و15.10.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة.
الأهداف - OV3.5 و3.8.
الأولوية 5 - القيادة الاقتصادية والإدارة.
الهدف- OV5.4.
الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن المستدامة. الأهداف - OV9.1 وOV9.2 و OV9.5.
الأولوية 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
الأهداف - OV10.4، OV10.5، OV10.6 و OV10.7.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD2، SD8، SD10، SD12، TE1، TE2، TE3، CE1، CE2، CE3، CH1، CH2
CH3، CH4، FS4، MM1

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
عدد مناطق ذات الطبيعة الخاصة التي أنشأت بموجب مرسوم سلطاني مع خطط للإدارة التشغيلية (* - يمكن لمناطق ذات الطبيعة الخاصة أن تمتد عبر الحدود بين المحافظات)	رقم	0	5
المساحة التي تقع ضمن المنطقة البرية ذات الإدارة الجيدة	كيلومتر مربع	0	73.544 كم 2

النتائج المتوقعة

- هيئة تخطيطية تعمل بكامل طاقتها لكل منطقة ذات طبيعة خاصة، مع إشراف وطني من قبل وزارة الإسكان و التخطيط العمراني.
- سيتم تعزيز العناصر الرئيسية للتراث الطبيعي والثقافي أو إعادتها إلى حالتها الجيدة وإدارتها للاستخدام الانتاجي عند الاقتضاء.
- ستعمل الهيئة التخطيطية على حل النزاعات وضمان الاستغلال المستدام للموارد مع الحفاظ على بيئة عالية الجودة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- ستساهم مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة مساهمة كبيرة في اقتصاد السلطنة من خلال حسن إدارة السياحة.

الإجراءات المطلوبة

1. تشريع تمكيني (مرسوم سلطاني) لوضع الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق ذات الطبيعة الخاصة ليشمل جميع الجوانب.
2. إنشاء هيئة لمناطق ذات الطبيعة الخاصة تحت رعاية وزارة الاسكان و التخطيط العمراني مع مقر وتمثيل إقليمي قوي.
3. تدريب الكوادر العمانية (في سلطنة عمان وخارجها).
4. إعداد خطط لاستخدام وإدارة واستثمار الأراضي لكل منطقة ذات طبيعة خاصة من قبل الجهة المختصة بمناطق التخطيط الخاص المنشأة حديثًا والعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية في مسائل مثل الرعي والزراعة.
5. الاتفاق على أولويات وبرنامج تطبيق مناطق ذات الطبيعة الخاصة.
6. تعيين مواطنين للعمل مع الموظفين الوافدين والبيئيين ذوي الخبرة في التخطيط، لكل منطقة ذات طبيعة خاصة، بهدف بناء القدرات
7. إدخال مجموعة من برامج التعليم العالي والتدريب المهني في التخطيط المكاني (الحضري والريفي) والإدارة البيئية في المؤسسات التعليمية في سلطنة عمان.
8. تقييم لسمات المناطق الطبيعية وإرشادات الإدارة لجميع مناطق ذات الطبيعة الخاصة.
9. إدخال آليات مؤسسية لتنفيذ خطط مناطق ذات الطبيعة الخاصة (مراقبة وضبط التنمية).

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / هيئة البيئة / مكتب الحفاظ على البيئة (الديوان) /وزارة التراث و السياحة /وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب/ وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه/ السياحة (عمران) / مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار (ومسندم) / وزارة الطاقة و المعادن / الجمعية البيئية العمانية / الجمعية الجيولوجية العمانية / والمؤسسات البحثية بما في ذلك جامعة السلطان قابوس / حديقة النباتات العمانية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

مناطق التخطيط الأرضية الخاصة المقترحة

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

السياسة SD12

السياسة SD12

تحسين جودة البيئات الحضرية والريفية في سلطنة عمان - تخضير البيئة المبنية

خلفية عن السياسة

على الرغم من استخدامها على نطاق واسع في أماكن أخرى، إلا أن سلطنة عمان لم تطور أو تتبنى قوانين بناء "مستدامة" للممتلكات السكنية الجديدة وأنظمة لتصنيف الاستدامة للمباني الأكبر ومشاريع التخطيط الرئيسية والبنية الأساسية الحضرية والمناظر الطبيعية والملكية العامة. إن وجود هذه الرموز والأنظمة مفيد للسكان والمستخدمين في مواجهة تغير المناخ (ارتفاع درجات الحرارة ومخاطر الفيضانات) ويمكنها تقليل الطلب على الطاقة والمياه والموارد الأخرى المرتبطة بالبناء والتشغيل من أجل التطوير (بما في ذلك استهلاك الطاقة المتجسدة والطاقة قيد الاستخدام) وبالتالي تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن أجل إنشاء مجتمعات أكثر ملاءمة للعيش، واستعادة الموائل المتدهورة وحماية التنوع البيولوجي، ومواجهة آثار تغير المناخ وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ينبغي على سلطنة عمان أيضًا أن تتخذ خطوات عاجلة من أجل "تخضير البيئة المبنية" من خلال التخطيط والتصميم الحضري المحسّن مع زيادة المساحة المفتوحة القابلة للاستخدام. وسيشمل ذلك تخضير المساحات غير المستخدمة، بما في ذلك أسطح المنازل، وغرس الأشجار على الأرصفة، واستعادة نشاط الأودية المتدهورة، وكل ذلك بتحقيق أقصى استفادة من الأنواع المحلية الموفرة للمياه.

توجه السياسة

ستعمل الحكومة على تطبيق سلسلة من التدابير التي تعزز الاستدامة في البيئة المبنية من أجل تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وجزر الحرارة الحضرية، وزيادة القدرة على الصمود في وجه درجات الحرارة القصوى والفيضانات والكوارث الطبيعية، وتوفير مساحات مفتوحة للأنشطة الترفيهية وأنشطة أوقات الفراغ وتعزيز التنوع البيولوجي والطبيعي في المناطق الحضرية وتحسين جودة الحياة للمجتمع. وسيتم تطبيق قانون جديد للمباني الخضراء للمباني الفردية وكذلك أنظمة لمعايير التخطيط وتصنيف الاستدامة من أجل تحسين وتطوير المجتمعات السكنية والبنية الأساسية، مع الالتزام بالمعايير والإرشادات التخطيطية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والتي توفر التوجيه بشأن الجوانب الأخرى للتخضير البيئي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة - الصناعة والابتكار وبنية أساسية. الغايات - SDG9.1 وSDG9.4.
SDG11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الأهداف - SDG11.3 وSDG11.7.
SDG13 - العمل المناخي. الغايات - SDG13.1 وSDG13.2.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 4 - الرفاه والحماية الاجتماعية. الأهداف - OV4.2 & OV4.3.
الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن المستدامة. الأهداف - OV9.2 & OV9.1.
الأولوية 10 - الموارد البيئية والطبيعية الأهداف - OV10.2 & OV10.7.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD3، SD4، SD5، SD6، SD7، SD8، SD10، SD11، SD12، TE1، TE2، TE3، WR3، WR4، FS1، FS2، TM3، TM6، TM8، EN1،
UT1 وUT2 وUT3 وUT5

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تطبيق قوانين البناء «مستدامة» وأنظمة تصنيف الاستدامة تختص بـ: (1) المباني (2) المخططات الرئيسية و(3) مشاريع البنية الأساسية المعدة	نعم / لا	لا	نعم
زيادة توافر مساحات الاستجمام العامة في الهواء الطلق في المناطق الحضرية	م2/للفرد	0	10

النتائج المتوقعة

- مجموعة من أنظمة تصنيف المباني مطبقة بشكل تام والتي تم تبنيها واستخدامها في جميع أنحاء سلطنة عمان
- تخفيض استخدام الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد وتقليل الجزر الحرارية الحضرية

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومة: وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / هيئة البيئة / وزارة الداخلية / جامعة السلطان قابوس ومؤسسات بحثية أخرى (حديقة النباتات العمانية) / مجلس المباني الخضراء / المؤسسات البحثية / شبكة المهندسين العمانيين المحترفين، والمؤسسات المهنية وغيرها.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني

الإجراءات المطلوبة

1. اعتماد وتنفيذ معايير التخطيط الوطني الجديدة.
2. البحث في تصميم وتطوير البنية الأساسية الخضراء والزرقاء المناسبة لسلطنة عمان.
3. إدخال قانون بناء جديد للمباني السكنية والتجارية مع الاستدامة في جوهرها.
4. دراسة لتحديد ما إذا كان ينبغي على عمان تطوير أنظمة خاصة بها لتصنيف الاستدامة أو اعتماد وتعديل نظام قائم.
5. إقامة شبكة من الممرات الخضراء للمشي وركوب الدراجات توفر الظل وتلطف درجات الحرارة في المساحات المفتوحة مما يجعلها قابلة للاستخدام.
6. إقامة المزيد من المساحات العامة المفتوحة داخل المناطق الحضرية وكذلك داخل المجتمعات الفردية.
7. وضع وتطبيق أنظمة تصنيف الاستدامة للمباني والبنى الأساسية ومشاريع التخطيط الرئيسية (المجتمعات) والمناظر الطبيعية والأماكن العامة وترسيخ ملكية ومشاركة الأطراف ذات الصلة.
8. تقديم الإرشادات والمراجعات لجميع المباني الحكومية ومشاريع البنية الأساسية التي تلبي أهداف نظام تصنيف استدامة المباني المحددة بالإضافة إلى متطلبات القطاع الخاص والمستثمرين بما يحقق تلك الأهداف.
9. برنامج لبناء القدرات في الحكومة والقطاع الخاص على تطبيق أنظمة تصنيف الاستدامة.
10. البحث والتطوير في إجراءات الاستدامة الرجعية فيما يختص بأصول المباني الحالية، ثم تليها المشاريع التجريبية.
11. الالتزام بمعايير التخطيط وإرشادات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بشأن تخضير المناطق الحضرية، بما في ذلك المساحات المفتوحة والشوارع.

تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار

04

تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار

السياسة GP1

السياسة GP1

تحديد نطاقات متخصصة للأعمال والتوظيف المناخية

خلفية عن السياسة

قدمت السلطنة مجموعة واسعة من المواقع وأماكن العمل للأنشطة الاقتصادية في السنوات الأخيرة تتراوح من نطاق المدينة في حالة التطوير الجديد للدقم إلى مستوى توفير الأرض داخل المدن والقرى في جميع أنحاءها مما أدى الى استفادة المجتمعات والشركات والمواطنين والمقيمين من جميع شرائح المجتمع في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر عبر البلاد، ولا تزال هناك حاجة لضمان تلبية احتياجات القطاع الخاص في المستقبل بمواقع مناسبة تتوفر فيها البنية التحتية وشبكات النقل متعددة الوسائط والمرافق. إن عملية جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر ستفشل وستكون بمثابة قيد على النمو الاقتصادي والتنمية المكانية إذا لم يتم تحديد مجموعة مناسبة من المواقع وأماكن العمل .

تضمنت عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجية العمرانية للمحافظات تحديد مقدار الحاجة إلى الأراضي وأماكن العمل (يتم التعامل مع الاستخدامات الأولية للأراضي الزراعية والتعدين وما إلى ذلك في إطار سياسات إدارة الموارد الطبيعية ولا يتم التعامل معها في هذه السياسة). تظهر ملخصات المحافظة في الجدول 5.2 للأراضي الإضافية، وأماكن العمل الإضافية في الجدول 5.3. يجب أن تتجاوز مجموعة المواقع مقدار الطلب على الأراضي لضمان إتاحة الاختيار لمستثمري القطاع الخاص وشاغلو المباني من جميع شرائح المجتمع. يتضمن الشكل 5.1 الأهداف المستقبلية لتطوير المواقع والتجمعات الاستراتيجية فيما يتعلق بمناطق الأعمال المركزية والمحلية ومراكز الابتكار والمناطق الصناعية ومناطق التصنيع الغذائي والمجمعات السياحية. تمت مناقشة محاور اللوجستيات الرئيسية فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل في(السياسة TM5)والموضحة في الشكل 8.9.

توجه السيـاسة

تعمل الحكومة على توفير العديد من المواقع الاقتصادية المتنوعة التي من شأنها أن تخدم القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتدعم النمو والتنويع الاقتصادي وتعزز ثقة رواد الأعمال وتجذب الاستثمارات إلى السلطنة، لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت توفر المرونة والخيارات للقطاع الخاص والباحثين عن عمل.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

الهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي. الغاية - SDG8.1 و SDG8.2 و SDG8.3 و SDG8.5 و SDG8.6 و SDG 8.9

الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية. الغاية - SDG9.1 و SDG9.2 و SDG9.3

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية. الهدف - OV6.1 و OV6.2 و OV6.6

الأولوية 9 -تنمية المحافظات والمدن المستدامة. الهدف - و OV9.2 و OV9.1 OV9.6

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC3، SD1، SD2، SD4، SD5، SD6، SD7،، SD8،GP2، GP3، GP4، CE3، CH1، CH2، FS1، FS2FS3، MM1، TM1، TM2، TM3، TM4، TM5

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
مناطق الأعمال المركزية	رقم	2	5
مناطق الأعمال المحلية	رقم	3	6
مراكز الابتكار التجاري	رقم	1	8
توسعة المناطق الصناعية وانشاء مناطق جديدة	رقم	11	16
مناطق التصنيع الغذائي	رقم	0	4
المجمعات السياحية	رقم	4	22
مراكز توفر فرص العمل	هكتار	60600	80900
منشئات للتوظيف (إضافية)	مليون متر مربع	غير متوفر	61.0

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: وزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار ووزارة الطاقة و المعادن ووزارة الإسكان و التخطيط العمراني و وزارة الداخلية وهيئة البيئة ووزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه

ووزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات و وزارة التراث السياحة ومحافظي مسقط وظفار

الجهات العامة والخاصة: مدائن، أسياد ومطارات عمان وغرفة تجارة وصناعة عمان والهيئة العامة للتعدين وشركة تنمية نفط عمان ،عمران ، أساس وصندوق الاحتياطي العام للدولة وشموخ للاستثمار وغيرهم من ملاك الأراضي والمستثمرين

الإجراءات المطلوبة

- تحديد مجموعة متنوعة من مراكز توفر فرص العمل وأماكنها في المناطق الناشئة والقائمة في جميع أنحاء عمان من حيث الموقع، والحجم، والنوع، والتكلفة.
- تحديد تجمعات فرص الاستثمار الرئيسية في البوابات الاقتصادية والمراكز الوطنية والإقليمية وفي المواقع التكميلية. يجب أن تكون فرص الاستثمار متاحة لجميع أنواع المستثمرين وتمكين التركيز على قطاعات النمو والتخصصات للبناء على مجموعات الأعمال القائمة وإنشاء أخرى جديدة.
- تصنيف مراكز توفر فرص العمل الحالية التي تعتبر مهمة للحفاظ على إمداد قوي ومتنوع من المواقع وأماكن العمل في جميع أنحاء السلطنة وإعداد ضمانات لحمايتها من إعادة التطوير إلى استخدامات أخرى ورعايتها لضمان قدرتها على المنافسة.
- تحديد فرص التجديد وإعادة الاستخدام لأغراض تطوير المكاتب الحالية وإعادة استخدام الأراضي المطورة سابقًا.
- تحديد مجموعة واسعة من المواقع الصناعية للأنشطة الصناعية الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، وسوف يكون التركيز لمواقع الصناعات الثقيلة في الدقم وصحار وصلالة للاستفادة من البنية التحتية البرية والبحرية والجوية، وسيتم توزيع الصناعات المتوسطة والخفيفة على مقربة من المراكز الإقليمية لتوفير الأساس للأنشطة التي تخدم المدينة على مقربة من المناطق الحضرية.
- تتطلب توسيع مناطق التصنيع الغذائي في عمان بأن تكون على مقربة من المناطق الإنتاجية لتجهيز الأغذية وأنشطة التعبئة والتغليف، ويفضل أن تكون هذه المناطق ضمن التجمعات الصناعية القائمة أو الناشئة على الرغم من أنه يمكن توفير مناطق جديدة للتصنيع الغذائي قائمة بذاتها في الباطنة وظفار والظاهرة.
- تفضيل استخدام وبناء في مراكز توفر فرص العمل الحالية قبل تطوير مراكز عمل جديدة.
- تحديد فرص تطوير المكاتب عالية الجودة في المواقع المستدامة من أجل جذب المستثمرين والشاغلين والإبقاء عليهم في جميع أنحاء السلطنة. سيكون تركيز المواقع لتطوير المكاتب على:
- ستستفيد مراكز المدن بما في ذلك مسقط وصحار وصلالة ونزوي والدقم من وسائل النقل العام الحالية والمقترحة وتتميز بأنها مناطق أعمال مركزية.
- القرب من البنية التحتية الرئيسية للنقل مثل الموانئ والمطارات وتقاطعات النقل لتقوية الاتصال بحركة النقل وتتميز بأنها مناطق تجارية محلية.
- تقدم مراكز البلديات صورة محلية قوية وخيارات منخفضة التكلفة مع مواصلات نقل عامة جيدة وإمكانية الوصول إلى الخدمات وتتميز بأنها مناطق تجارية محلية.
- مواقع قريبة من مرافق التعليم العالي لتمكين التعاون بين التعليم العالي / البحث وفرص التسويق للاكتشافات العلمية وتبنيها وأنشطة بدء التشغيل وتتميز بانها مراكز للابتكار التجاري.
- تتطلب الأرض المخصصة للخدمات اللوجستية بأن تكون بالقرب من البنية الاساسية للنقل وضمن مواقع التنمية الصناعية. توجد المراكز اللوجستية الرئيسية في السلطنة في الدقم وصحار وصلالة وبركاء (مدينة خزائن الاقتصادية) وينعكس ذلك في السياسة TM5 والشكل 8.9.
- تحديد أراضي الجذب السياحي والبنية التحتية والخدمات في المواقع الحضرية والريفية مع الاستفادة من البنية التحتية للنقل والمرافق القائمة والمقترحة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية. يجب أن تشكل الأنشطة جزءًا من التجمعات السياحية الراسخة والناشئة كما هو موضح في الشكل 5.1
- تعزيز أداء سوق الأراضي لتخصيص موارد الأراضي النادرة بكفاءة من خلال سلسلة من الدراسات في جميع أنحاء البلاد.

النتائج المتوقعة

1. يجب أن تستخدم جميع التجمعات السكانية مراكز توفير فرص العمل بشكل فعال ومنتج لمجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية

2. ستعكس التجمعات السكانية الرئيسية تجمعات الأنشطة الاقتصادية وتوفر الأساس لفوائد اقتصادية كبيرة للمجتمعات المحلية

3. سيتناسب حجم العمالة التي يتم استيعابها ضمن مراكز توفير فرص العمل الجديدة أو الموسعة مع التوظيف على مستوى المحافظة والتوقعات السكانية.

سيتم توسيع نطاق المهن في المناطق الحضرية والريفية وسيتم تعزيز مستويات المهارات لجميع العمانيين وخاصة النساء.

الجهة المنفذة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني

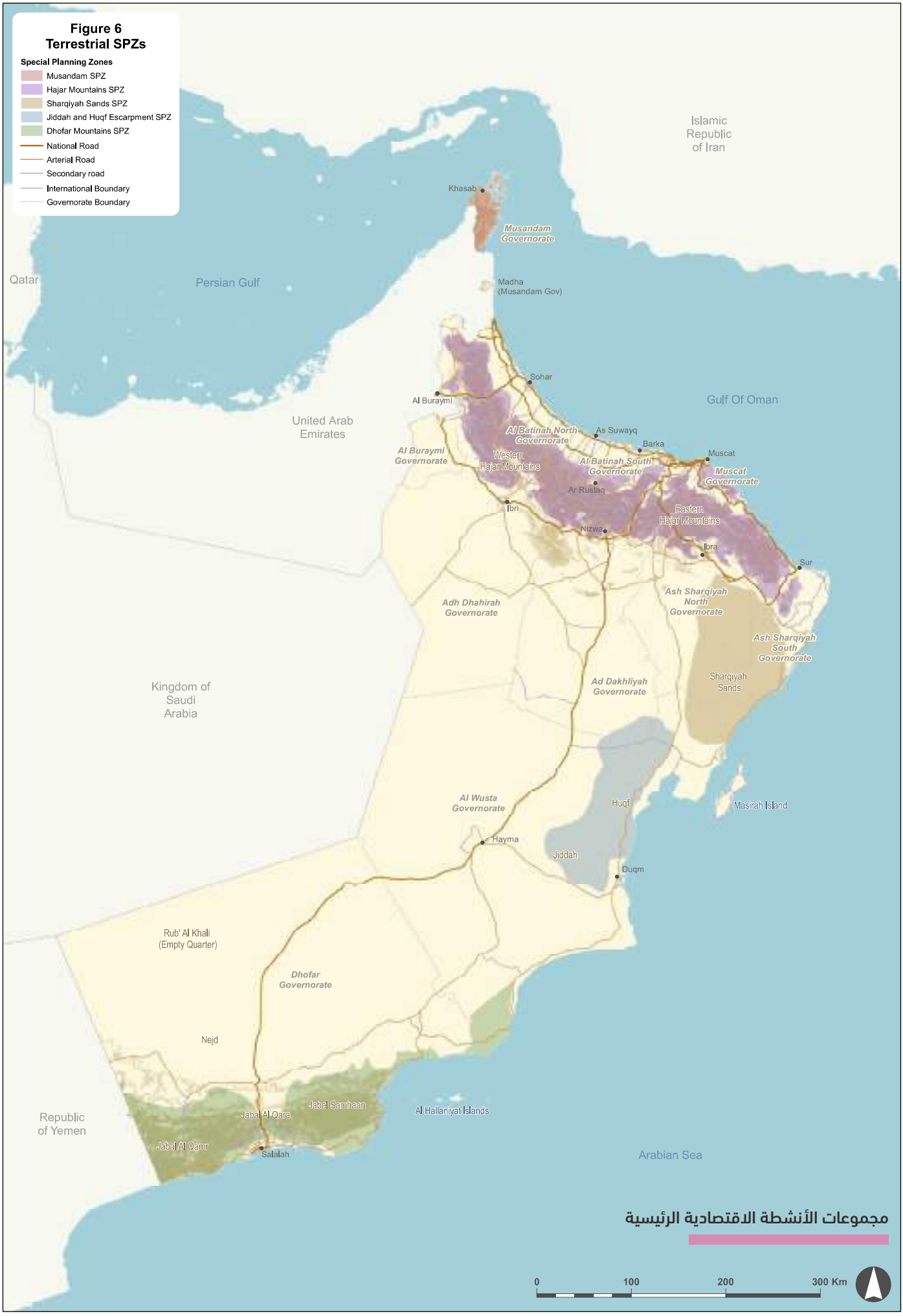
Figure 6
Terrestrial SPZs
Special Planning Zones
Musandam SPZ
Hajar Mountains SPZ
Sharqiyah Sands SPZ
Jiddah and Huqf Escarpment SPZ
Dhofar Mountains SPZ
National Road
Arterial Road
Secondary road
International Boundary
Governorate Boundary
Islamic Republic of Iran
Khasab
Musandam Governorate
Qatar
Persian Gulf
Madha (Musandam Gov)
Sohar
Al Buraymi
Gulf Of Oman
United Arab Emirates
Al Batinah North Governorate
As Suwayq
Barka
Muscat
Al Buraymi Governorate
Western Hajar Mountains
Al Batinah South Governorate
Muscat Governorate
Ar Rustaq
Ibri
Eastern Hajar Mountains
Nizwa
Ibra
Sur
Adh Dhahirah Governorate
Ash Sharqiyah North Governorate
Ash Sharqiyah South Governorate
Kingdom of Saudi Arabia
Ad Dakhliyah Governorate
Sharqiyah Sands
Al Wusta Governorate
Huqf
Masirah Island
Hayma
Jiddah
Duqm
Rub' Al Khali (Empty Quarter)
Dhofar Governorate
Nejd
Jabal Samhaan
Jabal Al Qara
Al Hallaniyat Islands
Republic of Yemen
Jabal Al Qamr
Salalah
Arabian Sea
مجموعات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية
0
100
200
300 Km

مفتاح الخريطة
المناطق الحرة
المنطقة المخصصة للأنشطة التجارية
مناطق التجديد الحضري
طريق وطني
طريق شرياني
طريق فرعي
حدود دولية
حدود المحافظات
المنطقة الحرة بمسندم
خصب
الجمهورية الاسلامية الإيرانية
محافظة مسندم
المنطقة الحرة بصحار
منطقة التجديد الحضري غلا
المنطقة الحرة بمطار مسقط
منطقة التجديد الحضري بوي
صحار
البريمي
المنطقة الاقتصادية خزائن
السويق
بركاء
مسقط
الإمارات العربية المتحدة
عبري
الرستاق
نزوى
ابراء
صور
المملكة العربية السعودية
الدقم
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
المنطقة الحرة بالمزيونة
الجمهورية اليمنية
صلالة
المنطقة الحرة بصلالة
منطقة التجديد الحضري صلالة
التسميات الاقتصادية الخاصة

تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار

السياسة GP2

السياسة GP2

تشجيع التنويع والتكتل – تخصيص مناطق خاصة للأنشطة الاقتصادية

خلفية عن السياسة

لتعزيز القدرة التنافسية وتلبية مباشرة الأنشطة الاقتصادية التي تركز على التصدير أو إعادة التصدير، هناك حاجة إلى سياسة تدخل تفضيلية وتحديد المناطق التي يمكن أن تمضي قدماً. إن نجاح المناطق الحرة في صحار وصلالة والأهمية الناشئة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو دليل واضح على دور تخصيص المناطق الاقتصادية الخاصة في مواقع استراتيجية. وقد تم استخدام تخصيص المناطق الاقتصادية الخاصة بنجاح لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاريع السياحية من خلال المجمعات السياحية المتكاملة بالإضافة إلى جذب الأنشطة الاقتصادية التي تركز على تصدير المنتجات، وقد تتطلب تحديات التحول العمراني في المدن الرئيسية في البلاد أيضًا استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة لتشجيع دور القطاع الخاص في إحداث التغيير. وقد يكون على شكل هيئات لإعادة التجديد العمراني مع توفير الأموال للقطاع الخاص للتعويض عن التكاليف غير الطبيعية المرتبطة بارتفاع تكاليف الهدم أو إزالة التلوث من المواقع المستخدمة سابقًا، ويوضح الشكل 5.2 الأهداف المستقبلية لتخصيص المناطق الاقتصادية الخاصة.

توجه السيـاسة

يتم تحديد مثل هذه المناطق المتخصصة لتحسين القدرة التنافسية للسلطنة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الأنشطة التجارية من حيث التغطية العالمية والكمية، ويتم تطوير بعض السياسات الخاصة لهذه المناطق لضمان جذب الأنشطة الاقتصادية المستهدفة وتسهيل الحركة التجارية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

الهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي. الغاية - SDG8.1 و SDG8.2 و SDG8.3 و SDG8.5 و SDG8.6 و SDG8.9
الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية. الغاية - SDG9.1 و SDG9.2 و SDG9.3

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية -6 التن وبع الاقتصادي والاستدامة المالية. الهدف - OV6.6
الأولوية 8 -القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي.
الهدف - OV8.5
الأولوية 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
الهدف - OV10.1 & OV10.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD1، SD2، SD4، SD5، SD6، GP1،، GP3، GP4
FS1، FS2، FS3، FS4، FS5، TM1،، TM2، TM3
TM4، TM5

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
منطقة اقتصادية خاصة	رقم	1	1
المناطق الحرة	رقم	3	6
مناطق إعادة التجديد العمراني	رقم	0	6

توجه السيـاسة

1. تحديد أنشطة التصدير والتي تستفيد من الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في السلطنة وتضيف قيمة للدقم وصحار وصلالة وبركاء
2. تحديد إمكانات أنشطة إعادة التصدير في مسندم مع الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لميناء خصب وتخصيص وإنشاء منطقة حرة.
3. إنشاء منطقة حرة في مدينة خزائن الاقتصادية ومطار مسقط الدولي بها أسواق حرة أخرى أو مناطق حرة خاصة بقطاع معين في مراكز إقليمية؛
4. تحديد المناطق العمرانية التي تتطلب إعادة التجديد في التجمعات السكانية لكل من مسقط وصحار وصلالة وتحديد إمكانات إعادة التجديد للمناطق العمرانية الأصغر في المراكز الإقليمية.
5. تحديد المستثمرين الأجانب المباشرين للاستثمار والعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة
6. التسويق النشط والترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة بطريقة منسقة ومتكاملة لتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر

النتائج المتوقعة

1. تنشأ مدينة مستدامة متعددة الوظائف من المنطقة الاقتصادية الخاصة
2. تجمع لأنشطة مركزة وموجهة نحو التصدير في المناطق الحرة
3. زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الجديدة والناشئة ضمن المناطق الاقتصادية الخاصة
4. زيادة مستويات تجارة التصدير الناشئة من مجالات التصنيف الاقتصادي الخاص إلى نطاق موسع من أنماط التجارة
5. العودة إلى الاستخدام الإنتاجي للأراضي التي سبق تطويرها في المناطق الحضرية الكبرى

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: وزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار ووزارة الداخلية ووزارة الإسكان و التخطيط العمراني ووزارة التراث و السياحة ووزارة الثقافة و الرياضة و الشباب ومحافظي مسندم وصحار ومسقط وظفار، مدائن والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم **الجهات العامة:** أسياد وغرفة تجارة وصناعة عمان

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني ، أسياد والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مدائن

تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار

السياسة GP3

السياسة GP3

التخطيط لزيادة فرص العمل وتجمعات الأعمال - تعزيز القدرة التنافسية

خلفية عن السياسة

سيعتمد نجاح عملية التنويع في الاقتصاد العماني على مجموعة واسعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة لتعزيز القدرة التنافسية. كما سيعتمد على قدرة السلطنة على البناء في التجمعات الاقتصادية القائمة والناشئة في جميع أنحاءها وخاصة داخل مسقط الكبرى وصحار الكبرى وصلالة الكبرى والدقم، وتشمل:

- مسقط الكبرى - تجمع قائم على المعرفة والابتكار حول واحة المعرفة مسقط وجامعة السلطان قابوس إلى جانب التصنيع المتقدم واللوجستيات والأنشطة الطبية والصحية ومدينة خزائن الاقتصادية، وتتميز مسقط بأنها مركز رئيسي وتجمع سياحي؛
- صحار الكبرى – تجمع قائم على المعادن والبلاستيك والبتروكيماويات والخدمات اللوجستية في ميناء صحار والمنطقة الحرة والمناطق الصناعية؛
- صلالة الكبرى - تجمع قائم على السياحة والاستجمام في صلالة وتجمع الأدوية والمعادن والخدمات اللوجستية في المنطقة الحرة؛
- الدقم - إصلاح وبناء السفن والبتروكيماويات والتقنيات البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

سيتطلب التطوير الإضافي للتجمعات اتباع نهج منسق لتحديد وإدارة احتياجات المؤسسات التجارية وقطاعات التجمعات الشامل والتعاون عبر الجهات المختلفة. سيكون تشكيل آلية دعم التجمعات أمرًا محوريًا في هذه العملية ويتطلب إنشاء وحدات إدارية للتجمعات، ويمكن للقطاع الخاص أن يأخذ زمام المبادرة في هذا الأمر من خلال مدخلات غرفة التجارة والصناعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة المستمرة لضمان بيئة أعمال تنافسية على الصعيد العالمي وتسهيلات للقطاع الخاص لممارسة الأعمال التجارية ستحدد أيضًا نجاح الاقتصاد في جذب الأنشطة الاقتصادية والحفاظ عليها، وستحتاج هذه الأنشطة إلى التكثيف من أجل المساعدة في تشكيل الأنماط المستقبلية للاستثمار والتجارة والنشاط الاقتصادي.

إن استعداد القوى العاملة الوطنية للمشاركة في أنشطة ريادة الأعمال والتوظيف، وآليات ضمان اتباع نهج قائم على الجدارة للمشاركة الوطنية في القطاعين العام والخاص سيؤدي إلى التغيير في الاقتصاد. ولقد لوحظ ازدياد في التحصيل العلمي والمهارات بشكل كبير في السلطنة عبر القطاعين الأكاديمي والمهني. يجب أن تكون الفرص التعليمية في متناول الجميع في المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العمر أو العرق لتعزيز وتطوير القوى العاملة في المستقبل. ستكون ملاءمة القوى العاملة العمانية لغرض البدء والمشاركة في أنشطة القطاع الخاص أمرًا بالغ الأهمية لتغيير هيكل القوى العاملة النشطة في سلطنة عمان. سيتغير الاعتماد على الاجانب في تنفيذ أنشطة القطاع الخاص مع زيادة مستويات مشاركة القوى العاملة العمانية وتنمية المهارات (لا سيما النساء والافراد الأصغر سنا في المجتمع وكذلك مجموعات الأقليات والفئات المستضعفة). ويعتبر هذا ا لأمر أساسياً لتحقيق رؤية 2040 والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.

. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة المستمرة لضمان بيئة أعمال تنافسية على الصعيد العالمي وتسهيلات للقطاع الخاص لممارسة الأعمال التجارية ستحدد أيضًا نجاح الاقتصاد في جذب الأنشطة الاقتصادية والحفاظ عليها، وستحتاج هذه الأنشطة إلى التكثيف من أجل المساعدة في تشكيل الأنماط المستقبلية للاستثمار والتجارة والنشاط الاقتصادي. إن استعداد القوى العاملة الوطنية للمشاركة في أنشطة ريادة الأعمال والتوظيف، وآليات ضمان اتباع نهج قائم على الجدارة للمشاركة الوطنية في القطاعين العام والخاص سيؤدي إلى التغيير في الاقتصاد. ولقد لوحظ ازدياد في التحصيل العلمي والمهارات بشكل كبير في السلطنة عبر القطاعين الأكاديمي والمهني. يجب أن تكون الفرص التعليمية في متناول الجميع في المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العمر أو العرق لتعزيز وتطوير القوى العاملة في المستقبل. ستكون ملاءمة القوى العاملة العمانية لغرض البدء والمشاركة في أنشطة القطاع الخاص أمرًا بالغ الأهمية لتغيير هيكل القوى العاملة النشطة في سلطنة عمان. سيتغير الاعتماد على الاجانب في تنفيذ أنشطة القطاع الخاص مع زيادة مستويات مشاركة القوى العاملة العمانية وتنمية المهارات (لا سيما النساء والافراد الأصغر سنا في المجتمع وكذلك مجموعات الأقليات والفئات المستضعفة). ويعتبر هذا ا لأمر أساسياً لتحقيق رؤية 2040 والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.

توجه السياسة

تقدم الحكومة مجموعة من السياسات الاقتصادية الهادفة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال زيادة كفاءة بيئة الأعمال، كما تشجع الحكومة على تكوين تجمعات الأعمال وتضطلع بدور رئيسي في تسهيل التعاون بين الجهات الفاعلة من القطاعين الحكومي والخاص في البوابات الاقتصادية والمراكز الوطنية والإقليمية لخدمة تجمعات الأعمال القائمة والناشئة .

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

الهدف 4 - التعليم والتعلم مدى الحياة .
الغاية - SDG4.3 و SDG4.4 و SDG4.7 الهدف 8 - العمل والنمو الاقتصادي .
SDG8.3 ، SDG8.2 ، SDG8.1 - الغاية
، SDG8.9 ، SDG8.6 ، SDG8.5 الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية. الغاية - SDG9.1 و SDG9.2 و SDG9.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC2 ، SD1 ، SD2 ، SD5 ، SD6 ، GP1 ، GP2 ، GP4 ، TM1 ، TM2

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 1 - التعليم .
إلى OV1.1 الهدف - من OV1.7
الأولوية 6 - التنويع
الاقتصادي والاستدامة المالية. الهدف - OV6.1
إلى OV6.6 الأولوية 7 - سوق العمل.
الهدف - من OV7.1 إلى OV7.4
الأولوية 8 - القطاع
الخاص. الهدف - OV8.1 إلى OV8.7

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
نسبة العمالة الماهرة في القطاع الخاص	٪	58	83
نمو إنتاجية العمل	٪ في السنة	4.7-	٪ 3-2
تشكيل التجمع	رقم	18	37

الإجراءات المطلوبة

1. برنامج لبناء القدرة على إدارة التجمعات من خلال التعاون بين غرف التجارة والصناعة والجهات المعنية

2. برنامج لتعزيز التعاون بين الشركات والبرامج الموضعية في مجالات البحث والتطوير / الابتكار ونقل التكنولوجيا وتطوير المشاريع والأعمال والتعاون الدولي.

3. برنامج للتحسين المستمر في إجراءات الأعمال يركز على حماية المستثمرين الأقلية وإنفاذ العقود والتجارة عبر الحدود وتسجيل الملكيات ويتعامل مع تصاريح البناء

4. برنامج لتحسين معايير التدريس التربوي على جميع مستويات نظام التعليم العماني بما في ذلك معايير التعليم العالي والتدريب المهني الفني لتوفير المهارات الفنية اللازمة للعمانيين للمساهمة في القطاعات الاقتصادية القائمة والناشئة

5. إنشاء مجموعة واسعة من الخطط المهنية المعتمدة لتمكين الحصول على الشهادات المحلية للمهارات المهنية والتقنية وترسيخ نهج وظيفي طويل المدى للتطوير المهني المستمر

النتائج المتوقعة

1. تجمعات أعمال محددة جيدًا في البوابات الوطنية والمراكز الوطنية والإقليمية
2. زيادة وتيرة بدء الأعمال والتشكيل والتوسع
3. زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية.
4. زيادة الأنشطة التجارية بين الدول التجارية القائمة والناشئة وزيادة استخدام المرافق اللوجستية
5. نشاط قوى عاملة ماهرة تعمل في أنشطة القطاع الخاص. قيادة العمانيين ذوو الخبرة المهنية والتقنية تشكيل الشركات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة تقنيًا والمشاركة في مجموعة واسعة من الشركات متعددة الجنسيات

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار ووزارة الخارجية ووزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار ووزارة الداخلية و وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه ووزارة التراث و السياحة، إثراء ، ريادة، والهيئة العامة للتعدين والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الجهات العامة: غرفة تجارة وصناعة عمان، مدائن، أسياد

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار وغرفة تجارة وصناعة عمان

تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار

السياسة GP4

السياسة GP4

التخطيط لنمو الوظائف وتجميع الأعمال - تعزيز الوصول إلى التمويل الخاص والتوظيف المناخية

خلفية عن السياسة

كما هو الحال مع العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ستنتقل السلطنة من نموذج توفير القطاع العام للبنية التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية إلى نموذج يعتمد على القطاع الخاص لتحقيق التغيير والنمو. تم تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في جميع جوانب الحياة العمانية بشكل كبير من خلال المراسيم السلطانية الأخيرة:

- **مرسوم سلطاني رقم 50/2019 بإصدار قانون ستثمار رأس المال الأجنبي**
- **مرسوم سلطاني رقم 51/2019 بإصدار قانون لتخصيص**
- **مرسوم سلطاني رقم 52/2019 بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

يتيح هذا التغيير الكبير الفرصة أمام تمويل القطاع الخاص للمضي قدمًا في التدخلات الاستراتيجية في جميع أنحاء البلاد، حيث يمكّن المستثمرين الأجانب من إنشاء شركات غير عمانية مملوكة بالكامل في أي مكان في البلاد ويزيل مجموعة من القيود المفروضة على الأنشطة التجارية. ويتمثل التحدي في توفير فرص جاذبة للقطاع الخاص، ويمكن للسلطنة الاستفادة من مجموعة الأدوات المالية الموجودة ومن المحتمل أن تجتذب التمويل المشترك من المؤسسات المالية الدولية. ستكون البوابات الوطنية والمراكز الوطنية والإقليمية هي التركيز المكاني لاستثمارات القطاع الخاص في كل من الأنشطة التجارية وتوفير البنية التحتية الاستراتيجية والمرافق التي سبق أن وفرها القطاع العام. لا ينبغي أن يحد استثمار القطاع الخاص من الفرص المتاحة للمواطنين العمانيين، بل ينبغي أن يشجع مشاركة الجميع (لا سيما النساء والافراد الأصغر سنا في المجتمع وكذلك مجموعات الأقليات والفئات المستضعفة).

توجه السياسة

تعد الحكومة إطارا للسياسة العامة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تطوير المناطق والمشاريع الاستراتيجية. وهذا يستدعي تحديد هذه المناطق وأوجه تطويرها وكذلك المشاريع الوطنية والإقليمية وتسويقها لتحقيق أقصى قدر من فرص الحصول على التمويل الخاص.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

الهدف 8 - العمل والنمو الاقتصادي . الغاية - SDG8.1، SDG8.2، SDG8.3 ، SDG8.5 ، SDG8.6 ، SDG8.9
الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية. الغاية - SDG9.1 و SDG9.2 وSDG9.3

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 - القيادة والإدارة
الاقتصادية. الهدف - OV5.1 إلى OV5.4
الأولوية 6 - التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الهدف - OV6.1 إلى OV6.6
الأولوية 8 - القطاع الخاص .
الهدف - OV8.1 إلى OV8.7

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC2 ، SD1 ، SD2 ، SD5 ، SD7 ، SD8 ، GP1 ، GP2 GP3 ، FS1 ، TM1 ، ، TM2

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الاساسي	الغاية المنشودة
المشاريع التي تم تسليمها من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (النسبة المئوية (٪) من إجمالي المشاريع المحددة من قبل الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجية العمرانية للمحافظات)	النسبة المئوية (٪)من الاجمالي	غير متاح	30

الإجرءات المطلوبة

1. إعداد مشاريع الخطة الخمسية العاشرة في حزم مبتكرة لتوفير البنية التحتية وفرص تطوير الأراضي الجاذبة تجارياً للقطاع الخاص
2. تبسيط نهج التمويل لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص
3. إنشاء وتشغيل مركز خدمات الاستثمار الجديد بوزارة التجارة والصناعة
4. برنامج محسن لأنشطة ترويج الاستثمار بما في ذلك بناء الصورة والبعثات الاستثمارية والعلاقات العامة والحملات الإعلانية
5. برنامج لتحديد العملاء المحتملين وبناء علاقات توليد الاستثمار وحملات الشراكة المحلية وخدمات ما بعد الرعاية والترويج للسياسات والحملات التسويقية
6. زيادة معاهدات واتفاقيات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف لجذب استثمارات تجارية أكثر ملاءمة مع مجموعة أوسع من الشركاء الدوليين.

النتائج المتوقعة

1. زيادة وتيرة بدء الأعمال والتشكيل والتسريع والتوسع
2. زيادة مستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية
4. شراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مبادرات النقل والبنية التحتية الاستراتيجية
5. إشراك مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية في المشاريع الإستراتيجية

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومية: وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار ووزارة الخارجية ووزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار ووزارة الداخلية و وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه ووزارة التراث و السياحة و وزارة الإسكان و التخطيط العمراني ، ريادة، و وزارة الطاقة و المعادن والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الجهات العامة: غرفة تجارة وصناعة عمان / الهيئة العامة لسوق المال

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

إثراء، والهيئة العامة للتخصيص والشراكة ووزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار والهيئة العامة لسوق المال

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

05

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة TE1

السياسة TE1

التراث الطبيعي - نهج متكامل للحفاظ على التنوع البيولوجي والجيولوجيا والمناظر الطبيعية

خلفية عن السياسة

من المقرر أن تمنح مساحات كبيرة جدًا من الأراضي ذات الجودة البيئية الاستثنائية درجة من الحماية من التطوير غير الملائم من خلال نظام تخطيط أفضل كما هو موضح في SD11(مع إدخال التخطيط الخاص). غير أنه توجد أراضٍ ذات أهمية عالية تقع ضمن مناطق التخطيط الخاص تلك وخارجها، لما تتميز به من تنوع بيولوجي من حيث النباتات والموائل والثدييات والطيور والزواحف، أو الجيولوجي - أو مزيج منهما. وتمتلك السلطنة كذلك مناطق ذات قيمة طبيعية خاصة - يتوافق الكثير منها مع المناطق المذكورة أعلاه ذات التنوع البيولوجي والأهمية الجيولوجية. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، تم منح عدد من هذه المناطق وضع الحماية الرسمية (قانونيا). وفقًا لالتزام عُمان بأهداف التنمية المستدامة واتفاقية التنوع البيولوجي (بما في ذلك أهداف اتفاقية أيشي للتنوع البيولوجي) ومن أجل صالح المواطنين والزوار مع ملاحظة:

(1) أن الوصول إلى "المساحات الخضراء" والحياة البرية في المناطق الحضرية وخارجها هو أمر مهم لرفاهية الإنسان .

(2) المساهمة التي يمكن أن تقدمها السياحة القائمة على الطبيعة في الاقتصاد.

من المهم اتخاذ خطوات من أجل:

(1) الإدارة الفعالة لتلك المناطق التي تم بالفعل تحديدها بحيث تستمر بحالة الحفظ الملائمة.

(2) تضمين مناطق التنوع البيولوجي الجديدة والحدائق الجغرافية في منظومة مناطق الحفظ في عُمان، بناءً على أهميتها البيئية ورغبات المجتمعات المحلية.

نظرًا لأن الحياة البرية لا تلزمها حدود التخطيط أو الحصر، والطبيعة لا تقتصر على مناطق الحفظ، فإن هناك حاجة كذلك إلى وجود تدابير تراعي التنوع البيولوجي والأشكال الأخرى للتراث الطبيعي خارج مناطق الحفظ (انظر السياسات SD11 و CE2 واستراتيجية الإدارة البيئية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، المجلد 2 لمزيد من التفاصيل.) بالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا تتعلق بالأنواع المجتاحة التي يجب معالجتها أينما وجدت مثل هذه النباتات والحيوانات في السلطنة. سلطنة عُمان هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD)، لذا فقد التزمت بالحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه. ووفقًا لأهداف اتفاقية أيشي للتنوع البيولوجي، وعدت الدول بخفض فقدان الموائل الطبيعية إلى النصف وتوسيع المحميات الطبيعية من 10٪ إلى 17٪ من أراضي العالم بحلول عام 2020. لذلك فإن السلطنة ترغب، إضافة إلى توفير بيئة صحية لمواطنيها، بالوفاء بمسؤولياتها الدولية

(1) لوقف فقدان التنوع البيولوجي .

(2) لحماية النظم البيئية التي تدعم الأمن الغذائي والمائي لشعبها ولكوكب الأرض.

توجه السياسة

اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإدارة المستدامة للتراث الطبيعي الثري والمتنوع للبلاد بما يعود بالنفع على السلطنة وللوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية من خلال إنشاء شبكة من المحميات الطبيعية بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وتوفير البنية الأساسية والكوادر اللازمة للمشروع، وسيتم اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على التراث الطبيعي خارج المناطق المحمية.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
إكمال خطط إدارة مناطق حماية الطبيعة الحالية واعتمادها وتمويلها	رقم	1	16
تحديد مناطق جديدة لحماية الطبيعة مع خطط للإدارة	رقم	0	46
تحديد مناطق لحماية الطبيعة(داخل وخارج مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة) مع خطط إدارة مكتملة (ملاحظة: خط الأساس- ليست كل مناطق حماية الطبيعة الحالية لديها خطط إدارة)	مساحة (كم2) (٪عمان)	12.766 كم2 (٪4.14)	22.631 كم2 (٪7.34)
هدف أيشي(بري). الأرض المحددة والمدارة بصورة نشطة للحفاظ على الطبيعة: مناطق حماية الطبيعة + مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة(SD11). وتستثنى مناطق الحياة البرية في الربع الخالي. خط الأساس هو مساحة الأرض لمناطق حماية الطبيعة الحالية.	مساحة (كم2) (٪عمان)	10932 كم2 (٪3.54)	79.062 كم2 (٪25.63)

النتائج المتوقعة

1. منظومة نشطة من مناطق المحميات الطبيعية ذات القيمة بالنسبة للحياة البرية والمجتمعات المحلية وسكان الحضر والاقتصاد(السياحة بشكل عام والسياحة القائمة على الطبيعة بشكل خاص).
2. مناطق المحميات الطبيعية التي يسهل الوصول إليها والتي يمكن لسكان عمان الاستفادة منها في الترفيه وكمصدر للتعلم والبحث البيئي.
4. تحقيق أهداف اتفاقية أيشي للتنوع البيولوجي .
5. تتم كذلك إدارة وصون الأصول الطبيعية (التنوع البيولوجي والجيولوجيا والمناظر الطبيعية) بشكل جيد خارج المناطق المحددة.

الإجراءات المطلوبة

- إعداد خطط إدارة شاملة لجميع مناطق حماية الطبيعة الحالية مع التحديد المناسب للمناطق وبالتشاور مع أصحاب المصلحة، لتشمل العناصر غير المادية(مراقبة الصيد الجائر واستعادة الموائل وإعادة الاعتماد والبحث والتثقيف والمشاركة المجتمعية)والبنية الأساسية المطلوبة، على سبيل المثال:
- _ مناطق حماية الطبيعة /مكاتب المتنزهات الوطنية وأماكن إقامة الموظفين ومرافق الزوار (مقاهي ودورات مياه)
- _ مراكز وتطبيقات الترجمة الفورية
- _ المسارات ومواقع التخييم
- الحصول على الموافقة والميزانية لخطط إدارة مناطق حماية الطبيعة والبنية الأساسية المرتبطة بها
- تنفيذ العناصر« غير المادية» لخطط إدارة مناطق حماية الطبيعة بمشاركة المجتمع وتنفيذ بناء القدرات وفق المطلوب.
- تنفيذ العناصر «المادية» لخطط إدارة مناطق حماية الطبيعة (البنية الأساسية على النحو الوارد أعلاه).
- إجراء تحقيقات ميدانية حول الأصول والموارد البيئية ذات الأولوية (على النحو الوارد أعلاه).
- إعداد خطط لإدارة وتحديد مناطق محميات طبيعية جديدة (بموجب مرسوم سلطاني أو آلية أخرى) داخل وخارج مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة.
- حماية مناطق الحفظ غير المحددة، من تأثيرات التنمية غير المقصودة من خلال إدراجها في النظام الوطني للمعلومات التخطيطية (OPIS).
- إجراء دراسات للأنواع المجتاحة وإعداد استراتيجية واحدة أو أكثر لمكافحة تلك التي تشكل تهديدا أكبر.
- بناء القدرات في كل ما سبق لتطوير كادر عماني محترف من حماة البيئة من خلال التدريب المهني والتعليم العالي في المعاهد ذات المستوى العالمي والخبرة العملية والتعاون مع المنظمات الأخرى.
- مراجعة المناطق النباتية الهامة ومناطق الطيور المهمة في عمان والدراسات والبيانات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي والجيولوجيا والمناظر الطبيعية، وتحديد الأولويات للبحث في مناطق المحميات الطبيعية وتحديدها.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الهدف 3 -صحة جيدة ورفاهية.
SDG3.4-. الغاية
الهدف 11 -مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG11.4.
الهدف -14 الحياة تحت الماء. الهدف
- SDG14.5.
الهدف -15 الحياة على الأرض. SDG15.3و SDG15.1 - الغايات SDG15.6و SDG15.5و SDG15.4و SDG15.9و SDG15.8و SDG15.7و SDG15.12و SDG15.10و

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 -القيادة والإدارة الاقتصادية .
الهدف - OV5.4. الأولوية 9 - تنمية المحافظات، والمدن المستدامة. الأهداف - OV9.1 وOV9.2 وOV9.5. الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية. الأهداف - OV10.1 وOV10.4 وOV10.6و OV10.5و OV10.7. و

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD8، SD10، SD11، SD12،TE2، CE1،، CE2، CE3، CH1، CH2، CH3، CH4 FS4، FS5، MM1

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني ، ووزارة التراث والسياحة، عمران، وزارة الزراعة والثروة السمكية و موارد المياه ووزارة الداخلية، ومؤسسات البحث وحماية البيئة الوطنية والدولية بما في ذلك جامعة السلطان قابوس، وحديقة النباتات العمانية والمركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة وجمعية الطيور العالمية ومركز نباتات الشرق الأوسط، (الحديقة النباتية الملكية في إدنبرة).

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

هيئة البيئة ومكتب حفظ البيئة (ديوان البلاط السلطاني)وجمعية البيئة العمانية والجمعية الجيولوجية العمانية.

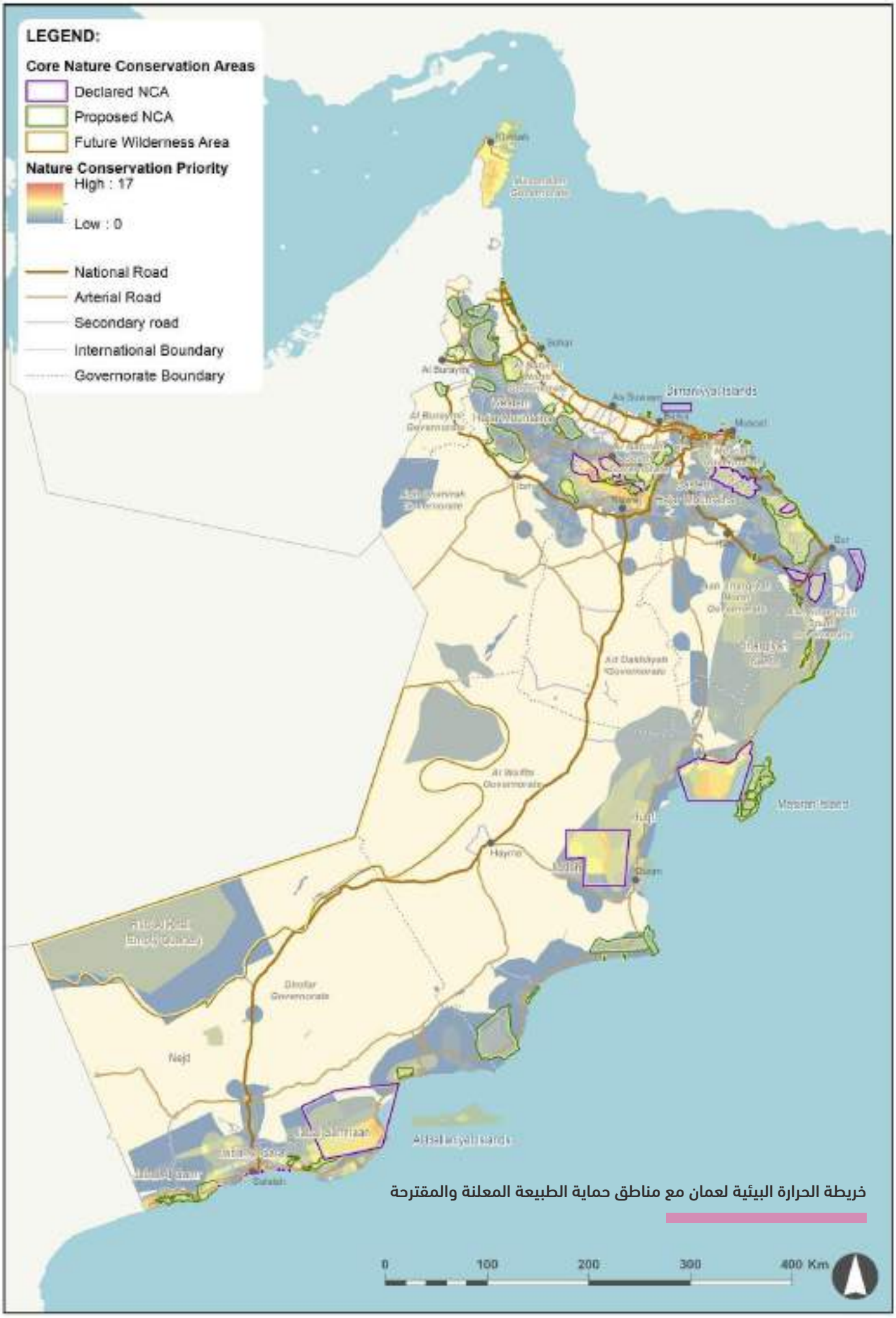

خريطة الحرارة البيئية لعمان مع مناطق حماية الطبيعة المعلنة والمقترحة

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة TE2

السياسة TE2

حالة البيئة - المراقبة والإبلاغ والإجراءات

خلفية عن السياسة

ليس للسلطنة إرث طويل من التنمية الصناعية. وقد كانت الكثافة السكانية الإجمالية للبلاد منخفضة للغاية مع وجود عدد محدود من المراكز الرئيسية في مسقط وصحار وصلالة ونزوى. وكانت التطورات الأخيرة لهذه التجمعات متفرقة نسبيًا، لكنها كانت تنمو بسرعة ويتم التخطيط لتكثيفها. وعلى الرغم من أنه لا يُعتقد بأن التلوث الناتج عن المصادر الصناعية والحضرية وغيرها يعتبر قضية بيئية رئيسية وواسعة الانتشار، إلا أن هناك وعيًا "بالبؤر الساخنة" للتلوث المحتمل فيما يتعلق بجودة الهواء والماء. إن البيئة الصحية ضرورية لرفاهية المواطن العماني، وبالتالي فمن المهم اتخاذ خطوات لمراقبة تلك البيئة والحفاظ عليها في حالة جيدة. للتعامل مع القضايا البيئية، أنشأت الدولة مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث في عام 1979 (مرسوم سلطاني رقم 68/79)، وبعد التغييرات المؤسسية المختلفة، تم إنشاء هيئة البيئة في عام 2007. وبموجب المرسوم السلطاني رقم 10/82 تم إدخال آليات للسيطرة على التلوث والتدهور وتم تحديث ذلك بالمرسوم السلطاني 114/2001(كلاهما يسمى قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث.) ويظل هذا هو القانون التوجيهي بشأن منع التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية .

تم جمع المعلومات حول المعايير البيئية المختلفة من قبل وزارة البيئة والشؤون المناخية(هيئة البيئة حاليا) وجهات أخرى، ولكن في الغالب على أساس ظرفي وبطريقة غير متسقة على مر السنوات الماضية. وهناك حاجة لتعزيز قدرات الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مجال الرقابة البيئية (المياه والهواء والبحر ، والطبيعة ،والنفايات ،وانبعاثات غازات الاحتباس الحرار ي، وغير ذلك) وجمع البيانات وتحليلها لإحاطة صناع القرار والجمهور بالوضع البيئي في عمان وأدائها. ومع تزايد أهمية استثمار القطاع الخاص في مستقبل الاقتصاد العماني (السياسة GP4)، سيكون من الضروري أن تمتثل الشركات العابرة للحدود والمحلية العاملة في عمان لمتطلبات الإبلاغ والمراقبة البيئية الجديدة المقترحة في هذه السياسة. ويجب أن يتحمل القطاع الخاص مسؤولية أكبر تجاه للمراقبة والإبلاغ بالتعاون مع هيئة البيئة؛ وتعد مذكرة التفاهم بين هيئة البيئة وميناء صحار والمنطقة الحرة مثالاً جيداً (انظر المجلد 3، الملاحق الفنية، الأقسام E1 وE2). وتحتاج هيئة البيئة إلى تعزيز أنشطة التحقق من الامتثال، والتحول من عمليات الفحص الإداري إلى عمليات التفتيش القائمة على العمليات والمخاطر وأن تقوم (مع القطاع الخاص) بتحسين التواصل مع أصحاب المصلحة.

إن المعلومات التي تم جمعها ليست متاحة بسهولة وبالصيغة المطلوبة لفهم المشاكل الرئيسية لتلوث وتدهور البيئة، ولا لتبرير وتخطيط أو وضع التدابير العلاجية المناسبة. ويعد هذا ضروريًا لتحديد "حالة البيئة" ومجالات التدخل ذات الأولوية، خاصة مع توقع حدوث زيادة كبيرة في عدد سكان السلطنة واستمرار النمو الاقتصادي حتى عام 2040 وما بعده. وبدون هذه المعلومات، لا يمكن القيام "بالتخطيط البيئي" المناسب.

وتسعى هذه السياسة إلى ضمان جمع وتحليل وتفسير البيانات (والمعلومات النوعية) على نطاق واسع من المعايير البيئية بحيث يمكن تكوين صورة عن "حالة البيئة" على مستوى المحافظة والمستوى الوطني.وسيوفر ذلك أساسًا لتحديد الإجراءات الوقائية والتصحيحية وترتيبها حسب الأولوية، والجهات المناسبة لاتخاذ تلك الإجراءات. ومعظم أنشطة المراقبة وغيرها من أشكال جمع البيانات التي ستسهم في إعداد تقارير حالة البيئة، ستتم بموجب سياسات أخرى (لا سيما السياسات TE1 وTE3 وCE1 وCE3 وWR1وWR2 وFS3 وFS4وFS5 وUT3) ولكن في حال أن المقاييس البيئية لا تغطيها أية سياسة فإنه يجب معالجة فجوات البيانات عبر إجراءات تتم بموجب هذه السياسة.

توجه السياسة

أهمية الإحاطة بالوضع البيئي في السلطنة من أجل ضمان صحة المجتمع والبيئة، وهو ما يتطلب اتخاذ عدة خطوات لتعزيز عمليات جمع وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بمجموعة واسعة من المؤشرات البيئية لتحديد حالة البيئة على المستوى الوطني والإقليمي، ويتم الاعتماد على هذا النهج لتطوير استراتيجيات الإدارة البيئية وخطط العمل الواجب تنفيذها من قبل مختلف الهيئات مع تطبيق مبدأ« المتسبب في التلوث يدفع».

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

SDG3- صحة جيدة ورفاهية. الغاية SDG3.9.
SDG9 -الصناعة والابتكار والبنية الأساسية. الغايات - SDG9.2وSDG9.4.
SDG11 -مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG12- SDG11..6الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
SDG12.4. - الغاية
SDG14- الحياة تحت الماء. الغايات SDG14.1 وSDG14.2 و SDG14.4.6.SDG14و
SDG15- الحياة على الأرض. الغايات- SDG15.5وSDG15.4 وSDG15.3 وSDG15.8.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 2 - الصحة. موضوعي - OV2.5.
الأولوية 9 - تطوير محافظات ومستدامة مدن. الأهداف - OV9.2 & OV9.3.
الأولوية 10 - البيئة و الموارد الطبيعية. أهداف - OV10.3 & OV10.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD11، SD12،، TE1،TE3، CE1
CE2، CE3، CH2، CH3، WR1، WR2،، WR4، FS3
FS4، FS5، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
التقرير الوطني لحالة البيئة(كل 5 سنوات وقبل سنة واحدة من خطط التنمية الخمسية)	رقم	0	4
الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل	رقم	0	4
شبكة مراقبة شاملة تديرها هيئة البيئة وجهات أخرى.	نعم / لا	لا	نعم
قاعدة بيانات حكومية ونظام لتحليل البيانات وإعداد تقارير داخلية معتمدة بالظروف البيئية	نعم / لا	لا	نعم

الإجراءات المطلوبة

دعم هيئة البيئة للوفاء بمسؤولياتها من أجل:

- إنشاء شبكة مراقبة بيئية تشمل مرافقها الخاصة وبالتعاون مع القطاع الخاص.
- تحليل وتخزين البيانات البيئية وتقديم تقارير بشأنها .
- برنامج لبناء القدرات في هيئة البيئة.
- إعداد خطط عمل بيئية وطنية ومحلية للمجتمعات والنظم البيئية في ضوء تقارير حالة البيئة وتقارير الاستراتيجيات على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

النتائج المتوقعة

فهم واضح لحالة البيئة على المستويين الوطني والمحافظات، والإجراءات الوقائية والعلاجية على حد سواء للتعامل مع الشؤون المهمة ذات الأولوية للحفاظ على صحة الإنسان ورفاهيته.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

هيئة البيئة: المراقبة وتحليل البيانات والإبلاغ والاستراتيجية البيئية وخطط العمل ،بيئة، وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه ، وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات ، والمناطق الصناعية وغيرها من الجهات المِلوثة .

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الإسكان و التخطيط العمراني ، وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه (بما في ذلك مركز العلوم البحرية والثروة السمكية)، وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات ، وزارة الداخلية، بيئة، مدائن (المؤسسة العامة للمناطق الصناعية)، شركة ميناء صحار الصناعي، المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ميناء صلالة، المجموعة العُمانية العالمية للوجستيات (اسياد)، جامعة السلطان قابوس وغيرها من المؤسسات والمنظمات البحثية غير الحكومية، جمعية البيئة العمانية.

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة TE3

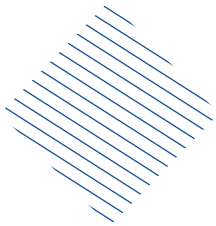

السياسة TE3

تحسين جودة الهواء والتحكم في الضوضاء

خلفية عن السياسة

الهواء النظيف ضروري لصحة السكان والبيئة والاقتصاد. وجودة الهواء الرديئة تؤدي إلى أمراض للجهاز التنفسي والقلب والسرطان والسكتات الدماغية وقد تؤثر سلبًا على الخصوبة ومحصلات الولادة والنمو العصبي. وللأضرار التي تلحق بالصحة والبيئة تأثيرات مباشرة على الاقتصاد من خلال زيادة التكاليف الصحية وفقدان العمالة والإنتاجية. وتختلف تركيزات ملوثات الهواء مكانيًا وعلى مر الزمن، وعادة تكون تركيزات الملوثات أعلى بالقرب من المصدر، وتتشتت سريعاً مع المسافة. وتميل التركيزات إلى أن تكون أعلى في المناطق الحضرية والصناعية، حيث يوجد المزيد من المصادر. وفي عُمان فإن أهم مصادر تلوث الهواء التي يسببها الإنسان هي الصناعة والنقل وإنتاج الطاقة (بدرجة محدودة). وقد يكون الغبار (PM 10 وPM 2.5) الناتج من أنشطة الصناعة والبناء والمحاجر والقيادة على الطرق الوعرة مشكلة كذلك، خاصة وأن المستويات الطبيعية غالبًا ما ترتفع بمستويات أوسع (بحجم منطقة الخليج.) وقد يتم تجاوز معايير جودة الهواء الوطنية وإرشادات منظمة الصحة العالمية (الأكثر صرامة) في عدد قليل من المواقع، لكن المعلومات الموثوقة حول جودة الهواء المحيط في عمان غير متوفرة. وهناك حاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة لجودة الهواء لتحديد ومعالجة تلوث الهواء الذي من المحتمل أن يؤثر على صحة الناس (وكذلك النباتات والنظم البيئية الحساسة، على الرغم من أنه يعتقد أن حجم هذه المشكلة أقل في عمان لارتباطها بشكل أساسي بالغبار). أهم الملوثات الرئيسية التي يجب مراعاتها بالنظر للصحة العامة الجسيمات الدقيقة وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون والأوزون، رغم أن البعض الآخر قد ينطبق عليه ذلك بالقرب من مصادر معينة. وبالنظر إلى أن بعض الملوثات مثل الجسيمات الدقيقة ليس لها مستوى أدنى آمن معروف، فإنه يوصى باعتماد نهج يهدف إلى تقليل الانبعاثات في المناطق التي يتعرض لها أكبر عدد من السكان. إن الضوضاء وخاصة تلك الناتجة عن حركة المرور، تعد مشكلة في بعض المناطق الحضرية وبالقرب من المناطق الصناعية، ولكن لا توجد بيانات متاحة بسهولة لتقديم دليل على التجاوزات والتأثيرات على المستقبلات الحساسة. وبالمثل، فإن بعض التجمعات السكانية القريبة من المحاجر ومواقع البناء (خاصة في أماكن استخدام كسارات الصخور /المطارق) قد تتعرض لفترات أقصر أو أطول لمستويات ضوضاء مزعجة ولذلك تأثير على الصحة والراحة. المعلومات مطلوبة كأساس لاستراتيجية الضوضاء، حتى تتم معالجة مثل هذه التأثيرات. المصدر الرئيسي لتلوث الهواء هو عمليات احتراق الوقود الأحفوري؛ والاستراتيجيات التي تستبدل عمليات الاحتراق بأخرى لا تقوم على الاحتراق –بل تعتمد على الكهرباء أو الهيدروجين - للقضاء على تلوث الهواء وتقليل التلوث الضوضائي عند المصدر. وسيكون تحفيز الاستثمار في عمليات الطاقة الخالية من الاحتراق في الصناعة والنقل والمباني، بدلاً من محاولة إزالة التلوث من غازات العوادم، حلاً أكثر استدامة. بالإضافة إلى ذلك وسعياً وراء هواء أنظف في عُمان، يجب متابعة ترشيد الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري، والذي يشجع على الاستهلاك الإهداري، بإزالة الاختلالات في السوق.

توجه السياسة

يعمل كل من القطاعين الحكومي والخاص على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين نوعية الهواء وحماية الأفراد والنظم الإيكولوجية الحساسة من التعرض لمستويات غير مقبولة من تلوث الهواء والضوضاء في المناطق الحضرية والريفية .

الارتباط باهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

SDG3 -صحة جيدة ورفاهية. الغاية - SDG3.9 .

-SDG7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

الغايات- 2SDG7. وSDG73. و SDG7.4.

-SDG9 -الصناعة والابتكار والبنية الأساسية. الغايات - SDG9.2و SDG9.4.

-SDG11 _مدن ومجتمعات مستدامة.

الغاية - SDG11.6

-SDG12 _ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. الغاية - SDG12.4.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية -2 الصحة. الهدف - OV2.5.

الأولوية 9 - تنمية المحافظات، والمدن المستدامة.

الهدف - OV9.3 . OV9.2و

الأولوية -10 البيئة والموارد الطبيعية.

الهدف - . OV10.6و OV10.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD5، SD6،، SD10، SD11

SD12، TE2، MM1، TM1،، TM2، TM3، TM6 EN1، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
شبكة مراقبة جودة الهواء تعمل بصورة كاملة	نعم / لا	لا	نعم
استكمال الاستراتيجية الوطنية لجودة الهواء	رقم	0	1
استكمال الاستراتيجية الوطنية للتحكم في الضوضاء	رقم	0	1

النتائج المتوقعة

- تحسين جودة الهواء وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة
- تحسين صحة الإنسان
- نظم بيئية صحية (بسبب انخفاض ترسب الغبار)
- تحسين الراحة (تقليل الإزعاج والضغط الناجم عن الضوضاء)

الإجراءات المطلوبة

- **فهم المشكلة (مراجعة وتقييم جودة الهواء)**

0 إنشاء شبكة رصد فعالة لقياس تلوث الهواء، بما في ذلك دور مراقبة أداء القطاع الخاص

0 تحديد المواقع ذات الأولوية لجودة الهواء حيث يتم انتهاك المعايير الوطنية لجودة الهواء وحيث يلزم اتخاذ إجراءات لتقليل التلوث (بالاستفادة من النموذج الوطني للنقل ONTM)(وغيرها من المعلومات).

0 وضع أهداف محددة زمنيًا لتحسين جودة الهواء المحيط.

0 تحديد مصادر الانبعاث الرئيسية.

0 تحديد كميات الاحتراق والعمليات الأخرى التي تسبب تلوث الهواء والضوضاء.

0 إتاحة البيانات للجمهور، عن طريق إصدار التقارير السنوية والوسائل الأخرى، لتشمل نتائج رصد الملوثات الرئيسية، المقارنة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية(أو المعايير الوطنية) وتفاصيل تدابير التخفيف المنفذة.

التحكم في مصادر الانبعاث

0 التنظيم: تقييد وتنظيم التطوير والأنشطة التي من شأنها أن تسبب تلوثا ملحوظا من مصادر محددة

0 وضع استراتيجيات وتدابير اقتصادية من شأنها أن تحفز التحول إلى تقنيات خالية من ا لاحتراق

0 التوجيه: (١)طلب تطبيقات لأنشطة التطوير التي قد تسبب آثار سلبية على جودة الهواء (بسبب طبيعة وحجم وموقع التطوير) لتقييم لجودة الهواء، و (٢) إعداد وتنفيذ أفضل ممارسات الإرشادات المتعلقة بالبناء والهدم.

- **تطوير استراتيجية جودة الهواء وخفض الانبعاثات في عُمان والتي تتكامل مع التصميم الحضري الشامل، والاستراتيجيات المتعلقة بالاقتصاد والنقل وتغير المناخ(مع روابط لتدابير الحد من انبعاثات الكربون)بما في ذلك:**

0 تدابير للحد من الانبعاثات الناتجة عن النقل البري

0 تقليل الانبعاثات من النقل غير البري

0 تنويع إنتاج الطاقة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري

0 تقليل انبعاثات المنازل والأعمال التجارية والصناعية من خلال ترويج وتقديم نظم لكفاءة الطاقة

0 تقليل الانبعاثات من خلال التصميم الحضري

0 زيادة الوعي بقضايا جودة الهواء

0 تقليل الانبعاثات من خلال التصميم الحضري

0 زيادة الوعي بقضايا جودة الهواء

- **فهم المشكلة (مستويات الضوضاء وتقييمها)**

0 إنشاء شبكة مراقبة نشطة لقياس التلوث الضوضائي

0 تحديد المواقع ذات الأولوية للضوضاء (باستخدام ONTM) حيث يتم انتهاك معايير الضوضاء وحيث يلزم اتخاذ إجراءات لتقليل تأثيرها على المواطنين

0 تحديد مصادر الضوضاء الرئيسية

0 وضع أهداف محددة زمنيًا لتحسين مستويات الضوضاء

0 نشر تقارير سنوية تشمل نتائج الرصد مقارنة بتوجيهات منظمة الصحة العالمية (أو المعايير الوطنية ذات الصلة) وتفاصيل تدابير التخفيف المنفذة.

- **التحكم في مصادر الانبعاث**

0 التنظيم والتوجيه (مماثل لتلوث الهواء)

- **تطوير استراتيجية لإدارة الضوضاء في عمان تتكامل مع التصميم الحضري الشامل والاستراتيجية الاقتصادية واستراتيجية النقل (مماثل لتلوث الهواء).**

الجهات الرئيسية المعنية

الحكومة: وزارة الاسكان و التخطيط العمراني ، وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات ، وزارة الداخلية، وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه ،جامعة السلطان قابوس وغيرها من المؤسسات البحثية.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

هيئة البيئة (المراقبة والتقييم والاستراتيجية) وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات ، والمناطق الصناعية وغيرها من الجهات الملوثة

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

06

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CE1

السياسة CE1

تعزيز البيئة البحرية - إدارة المنطقة الساحلية

خلفية عن السياسة

تم وضع إدارة المناطق الساحلية كأولوية من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الساحلية منذ عام 1984 عندما كلفت حكومة السلطنة الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة بإجراء مسوحات للموارد الساحلية ووضع خطط لإدارة الأجزاء الرئيسية من الساحل. وتم إعداد خطط لإدارة المنطقة الساحلية لكل من:(1) مسقط الكبرى (رأس السوادي إلى قريات)، (2) قريات إلى رأس الحد، (3) ظفار،(4) مسندم، مع تقارير عامة عن بقية أجزاء الساحل. وقد أجريت المزيد من أعمال المسح والتخطيط الإداري حول بر الحكمان وجزيرة مصيرة في عام 1991، والتي أعقبتها خطط أكثر تحديدًا ركزت على الموارد الطبيعية مثل الخطة الوطنية لإدارة الشعاب المرجانية (1996)، والمشروع الوطني للأعشاب البحرية (1999) و"الخطة الوطنية لإدارة المانغروف (2004 " JICA).

كانت المتابعة المنسقة محدودة، ورغم قيام الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع والأنشطة الإدارية في المنطقة الساحلية للسلطنة، كانت هناك مشاركة محدودة من أصحاب المصلحة الآخرين دون وجود آلية واضحة للتخطيط المكاني المتكامل وإدارة المنطقة الساحلية. على سبيل المثال، تؤثر أنشطة الصيد المحلية على البيئة والسياحة حيث يؤدي صيد الأسماك والتلوث البلاستيكي إلى نفوق أعداد كبيرة من السلاحف المهددة بالانقراض على الشواطئ. وينبغي إشراك المجتمعات الساحلية عن كثب في مصالح البيئة ووزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه وهيئة البيئة والمصالح السياحية لإيجاد حلول مستدامة لحل النزاعات (على سبيل المثال، جمع معدات الصيد المهجورة لتأهيلها وإعادة استخدامها). ويمكن أن توفر مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة إطار عمل للتنسيق والتعاون والعمل.

ومن الضروري وجود سياسة لإدارة المناطق الساحلية حيث يتم أخذ توقعات مستوى سطح البحر وتأثيرات العواصف في الاعتبار أيضًا بموجب سياسات التكيف مع تغير المناخ - ويجب أن تتفاعل مع خطط الاستجابة للطوارئ وأصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسواحل وتثقيف الجيل القادم، فهم من سيتولون مسؤولية التعامل مع التغييرات التي تطرأ عليها. وسيساعد الاستثمار المستقبلي في البحث والتطوير على دفع عجلة التحول الشامل على الساحل وضمان أن أي تنمية مستقبلية تكون مستدامة ومرنة للتكيف مع تغير المناخ وألا تؤدي إلى تدهور البيئة الساحلية.

توجه السياسة

تطوير خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بما يعمل على تحديد الاستخدام الأمثل للأراضي في هذه المناطق وبما يحقق المصلحة الوطنية، مع بناء القدرة على الصمود ضد تأثيرات تغير المناخ في المستقبل.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
استكمال إحصاء الموارد و الأنشطة الساحلية (كل 10 سنوات)	رقم	0	2
طول سواحل السلطنة الخاضعة للإدارة النشطة للسواحل	٪ من سواحل السلطنة	0	100

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الهدف -13 العمل المناخي.
الغايات - أهداف التنمية المستدامة13.1 (SDG و13.2 و13.3
الهدف -14 الحياة تحت الماء.
SDG14.2و SDG14.1 - الغايات
14.6و SDG14.5و SDG14.4و
SDG14.Bو SDG14.Aو
الهدف -15 الحياة على الأرض.
SDG15.2و SDG15.1 - الغايات

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9 - تنمية المحافظات، والمدن المستدامة. الأهداف - OV9.1وOV9.3 وOV9.5
الأولوية -10 البيئة والموارد الطبيعية. الأهداف - OV10.وOV10.6وOV10.5

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD2، SD10،، SD11، CE2، CE3
TE1، TE2، WR3، WR4، FS5، TM4، EN1، UT3

الإجراءات المطلوبة

- إجراء مسوحات وطنية للموارد والاستخدامات الساحلية، ووضع خرائط للكفاءات المؤسسية في التخصصات المطلوبة، ووضع عملية محددة للتبادل الفعال للبيانات وإنتاج المعلومات ذات الصلة، و وضع التوجيهات واللوائح .
- تطبيق استراتيجيات التخطيط التكيفي (CC3) لضمان المرونة تجاه تغير المناخ في تخطيط المناطق الساحلية.
- إدخال ا لاختصاصات المؤسسية لإدارة المناطق الساحلية في القانون ووضع إطار لإشراك أصحاب المصلحة.
- وضع وتنفيذ التعزيزات المؤسسية وبناء القدرات في مجال إدارة المناطق الساحلية.
- وضع القوانين الوطنية (المراسيم السلطانية (واللوائح)القرارات الوزارية)التي تحكم إدارة المناطق الساحلية.
- تنفيذ إجراءات إدارة المناطق الساحلية المتكاملة من خلال خطط عمل مفصلة لكل محافظة ساحلية، بما في ذلك توفير المرافق العملية للتخلص من النفايات وزيادة الوعي بشأن مسائل مثل القمامة ومعدات الصيد المهجورة.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

التخطيط والتنسيق: وزارة الاسكان و التخطيط العمراني . المسح والرصد: هيئة البيئة.
التنفيذ: وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه ووزارة التراث و السياحة ووزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات وغيرها.

النتائج المتوقعة

الاستغلال الأمثل للمنطقة الساحلية بما يحقق أقصى المنافع من قيمة الأرض واستخدامها، ويضبط إدارة المخاطر الساحلية ويخطط للتغيير من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تقوم المحافظات الساحلية بتخطيط وإدارة التغيير بشكل فعال.
- تتم حماية الأصول الطبيعية الساحلية لقطاعات كالسياحة والترفيه وكذلك لخدمات النظام البيئي مثل حماية السواحل الطبيعية ضمن القدرات الاستيعابية وحدود التغيير المقبول.
- التحسين المستمر للقدرة على توفير الإدارة الفعالة للمناطق الساحلية.

الجهات الرئيسية المعنية

هيئة البيئة / وزارة الثروة الزراعة والسمكيةو موارد المياه/ وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات /وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / وزارة الداخلية / وزارة التراث و السياحة / وزارة الطاقة و المعادن / الهيئة العامة للطيران المدني / الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف)بما في ذلك اللجنة الوطنية للدفاع المدني(/ المحافظات الإقليمية الساحلية / الهيئة الوطنية للمساحة والمكتب الهيدروغرافي الوطني / شرطة عمان السلطانية)خفر السواحل) / البحرية السلطانية العمانية / شركة ميناء صحار الصناعي / المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم / ميناء صلالة / المجتمعات المحلية.

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CE2

السياسة CE2

تعزيز البيئة البحرية - مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة

خلفية عن السياسة

المسوحات التي أجريت ضمن خطة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لإدارة المناطق الساحلية والعديد من المسوحات ومشاريع البحث اللاحقة حددت وأقرت المناطق المهمة والحساسة من الناحية البيئية حيث تتركز موارد التنوع البيولوجي، إذ أن المناظر الطبيعية في عمان توفر فرصًا لأشكال مستدامة من الترفيه والسياحة وغيرها من أوجه التطوير. وفي مثل هذه المناطق الحساسة، يلزم اتباع نهج أكثر تكاملاً وجدية للتخطيط واتخاذ القرارات والذي يستلزم تطبيق معايير أعلى من أجل 1) تجنب الآثار البيئية والاجتماعية، و2) إدارة هذه الآثار والتخفيف منها، و3) تعويض أية آثار متبقية، و4) حماية وحفظ وتعزيز الموائل والأنواع الرئيسية والهامة في المستقبل .

ستوفر المناطق الساحلية ذات الطبيعة الخاصة، بناءً على مبادئ مماثلة لمناطق التخطيط البرية الخاصة (SD11)، إطارًا للتخطيط والإدارة المستدامة لسواحل عمان الأعلى جودة .وفي حال وجود مناطق تخطيط برية خاصة قريبة، كما هو الحال في مسندم والوسطى وظفار، يمكن النظر في ترتيبات من أجل أن تتولاهما إدارة مشتركة .

سيساعد تركيز الاستثمار في البحث والتطوير في المناطق الساحلية ذات الطبيعة الخاصة المقترحة أيضًا في تحديث وتقييم البيانات المتعلقة بالظروف الساحلية وضمان أن أي تنمية مستقبلية تكون مستدامة ومرنة للتكيف مع تغير المناخ وألا تؤدي إلى تدهور البيئة الساحلية.

توجه السياسة

مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة هي تصنيف تخطيطي جديد يضمن حماية المناطق الساحلية التي تضم خصائص مميزة تجمع أهم الموارد الإيكولوجية والجيولوجية والثقافية والمناظر الطبيعية والقيمة الاقتصادية، ويتم تخطيط وإدارة هذه المناطق مع مثيلاتها البرية (كما هو موضح في SD11)، وكجانب متكامل مع إدارة المناطق الساحلية (CE1) يتم من خلاله تطوير إطار عمل أكثر صرامة لتوجيه التنمية وضمان حُسن إدارة الموارد الفريدة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تحديد المناطق الساحلية ذات الطبيعة الخاصة (مرسوم سلطاني)	رقم	0	5
مناطق ساحلية ذات طبيعة خاصة مع خطط مكتملة للإدارة	رقم	0	5
المساحة (البرية والبحرية) التي تقع ضمن منطقة ساحلية ذات طبيعة خاصة محكمة الإدارة	كم2	0	39,988

الإجراءات المطلوبة

1. تشريع تمكيني (مرسوم سلطاني) لوضع الإطار القانوني للمناطق ذات الطبيعة الخاصة – يغطي جميع الجوانب.
2. إنشاء وكالة/ هيئة للمناطق الساحلية ذات الطبيعة الخاصة ضمن وزارة الإسكان و التخطيط العمراني مع تمثيل إقليمي.
3. الاتفاق على الأولويات وبرنامج التنفيذ الخاص بالمناطق ذات الطبيعة الخاصة.
4. تعيين موظفين وافدين من ذوي الخبرة في بناء القدرات.
5. تدريب الكوادر العمانية (محليا ودوليا).

النتائج المتوقعة

1. قرارات تخطيطية أكثر صرامة وتكاملًا في الجوانب الحرجة ذات الأهمية والحساسية العالية المتعلقة بالموارد الثقافية والطبيعية مما يؤدي إلى تحسين القيمة لما فيه الصالح العام والوطني.
2. تضاربات تخطيطية أقل مما يؤدي إلى عدد أقل من الشكاوى التي ترفعها المجتمعات للحكومة.
3. تعزيز الأداء الوطني فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية.
4. حماية الموائل والأنواع الرئيسية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني ، هيئة البيئة / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات / وزارة الداخلية/وزارة التراث و السياحة

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / المحافظات

مناطق التخطيط الساحلية الخاصة
ومناطق إدارة المناطق الساحلية

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CE3

السياسة CE3

تعزيز البيئة البحرية - التخطيط المكاني البحري

خلفية عن السياسة

يعد التخطيط المكاني البحري مفهومًا جديدًا نسبيًا صاحب ظهور الاقتصاد الأزرق كأفق جديد للتنمية الاقتصادية. ومصطلح الاقتصاد الأزرق يجمع بين العناصر التي قد لا يتم النظر إليها بطريقة متكاملة مثل الطاقة البحرية (النفط والغاز البحري ومصادر الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة غير التقليدية والناشئة) والنقل والاتصالات (أي الشحن والكابلات البحرية) والتعدين في قاع البحار ومصايد الأسماك والأحياء المائية والسياحة البحرية والحفظ البيولوجي والوعي البحري والمراقبة والتحكم. وقد يكون كل قطاع من هذه القطاعات موجودًا بالفعل بشكل فردي، ولكن يمكن الحصول على قيمة إضافية من خلال إدارة وتخطيط هذه القطاعات بشكل موحد ومتناسق. ويوفر التخطيط المكاني البحري الإطار المكاني لتطوير الاقتصاد الأزرق. وبالنظر لوجود سواحل طويلة وجرف قاري يتسم بالتنوع وعلوم محيطات فريدة وتاريخ وتقاليد بحرية عريقة، فإن عُمان في وضع جيد لتكتسب المزيد من المنافع من مواردها الطبيعية البحرية، بدءًا من التخطيط المكاني البحري.

توجه السياسة

ستعمل السلطنة على بلورة رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق مدعومة بخطة مكانية بحرية وبالترتيبات المؤسسية المناسبة والموارد البشرية المؤهلة والخبرات والموارد المالية اللازمة لتقييم مواردها الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للسلطنة التي تتسم بقدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
إعداد الإطار الاستراتيجي (بما في ذلك القانوني والمؤسسي) وخطة العمل لتطوير الاقتصاد الأزرق في عُمان	نعم / لا	لا	نعم
تخصيص مساحة للمنطقة الاقتصادية الخاصة كمنطقة بحرية محمية تحت إدارة فعالة (المنطقة الاقتصادية الخاصة بمساحة 557,354 كيلومتر مربع تشمل المياه الإقليمية التي تبلغ مساحتها 53,601 كيلومتر مربع)	٪ من المنطقة الاقتصادية الخاصة للسلطنة	0.33٪ (834,1 كم2)	٪10

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. الغايات - SDG7.2 وSDG7A. الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة - الحياة تحت الماء . SDG14.2و SDG14.1 -الغايات SDG14.6و SDG14.5و SDG14.4و SDG14.B و SDG14.Aو

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية -6 التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية. الأهداف - OV6.5 وOV6.6. الأولوية -10 البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV10.7. وOV10.5

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC2 ، CC3 ، SD11 ، WR4 ، CE2 ، CE1 ، TE1 ، GP1 ، TM4 ، FS5 ،

الإجراءات المطلوبة

1. التحقق من نتائج الدراسات المكتبية بإجراء تقييم للموارد ليكون معياراً يدعم الاستثمار والإدارة المستدامة.
2. وضع استراتيجية وطنية لتطوير الموارد واللوائح ونظام الإدارة.
3. إيجاد آلية متكاملة وشاملة لتخطيط وتطوير وتسويق الموارد الاقتصادية الزرقاء العمانية، مما يؤدي إلى تشكيل هيئة مختصة لإدارة وتنسيق هذا القطاع.
4. الشروع في تنفيذ برنامج التسويق واستراتيجية الاستثمار في القطاع ومراقبة الأداء.
5. إجراء مسح مكتبي للإطار القانوني الوطني والدولي والأصول المحتملة التي تدعم الإمكانات الاقتصادية الزرقاء لسلطنة عمان والطلب العالمي على السلع والخدمات الناشئة، متبوعًا بمسوحات مستهدفة للأصول ذات الأولوية ودراسات ما قبل الجدوى وتقديرات للطلب على الاستثمار وامكانات تحصيل إيرادات.

النتائج المتوقعة

1. زيادة الوعي بإمكانيات عمان الاقتصادية الزرقاء.
2. برنامج للبحث والتطوير تنفذه جامعة السلطان قابوس ومركز الابتكار الصناعي بدعم من مجلس البحث العلمي.
3. تمكين الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمجرد تنفيذ المشاريع التمكينية من قبل صناديق الثروة السيادية العمانية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / وزارة الخارجية / هيئة البيئة / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات / وزارة التراث و السياحة / وزارة الطاقة و المعادن / الهيئة العامة للطيران المدني / كلية عمان البحرية / جامعة السلطان قابوس / المحافظات الإقليمية الساحلية / الهيئة الوطنية للمساحة والمكتب الهيدروغرافي / شرطة عمان السلطانية(خفر السواحل)/ البحرية السلطانية العمانية / شركة ميناء صحار الصناعي / المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم / ميناء صلالة

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

07

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CH1

السياسة CH1

المبادرة بتعزيز التراث الثقافي العماني - تحديد مناطق الحفظ الثقافي والمواقع الأثرية

خلفية عن السياسة

من المُقترح إنشاء سلسلة من مناطق الحفظ الثقافي لحماية التراث الثقافي الأثري وغير الأثري الغني في سلطنة عمان والذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بجغرافيتها المتنوعة، وينتشر في جميع المناطق ويمتد من العصر الحجري القديم إلى الماضي القريب. وفي ظل تسارع التوسع العمراني والبنية الأساسية والتنمية الصناعية، فإن العديد من مواقع التراث الثقافي - مواقع أثرية هامة من مختلف الأنواع والفترات - بالإضافة إلى التراث العمراني التاريخي المتميز لمدن الواحات ككيانات تتكون من الأحياء السكنية (الحارات) والحصون والقلاع والأسواق واماكن الأنشطة الزراعية والحرفية التقليدية - تتعرض جميعها لضغط متزايد .وقد تقع مناطق الحفظ الثقافي داخل أو خارج المناطق ذات الطبيعة التخطيطية الخاصة.

إن النهج التجميعي المتكامل لأصول التراث الثقافي الذي يربط ويجمع بين العناصر المترابطة في مناطق الحفظ الثقافي سيوجد توافقاً وفهما أكبر. وتتطلب مثل هذه المجموعات من مواقع التراث الثقافي تدابير حفظ نشطة، تستند إلى إطار تنظيمي لتوجيه تدابير الصون والحفظ والتنشيط وضمان استدامة تلك الجهود.

توجه السياسة

تسعى الحكومة إلى حماية وتثمين أصول التراث الثقافي في «مناطق حماية التراث الثقافي» بما يتماشى مع متطلبات التخطيط العمراني والاجتماعي والاقتصادي المستدام وإلى صياغة إطار تنظيمي لحمايتها وترميمها.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
مناطق الحفظ الثقافي المخصصة والمنشأة التي تشمل التراث الثقافي والمواقع الأثرية	رقم	0	124
مناطق حفظ ثقافي تخضع للإدارة	رقم	0	56

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الهدف -11 مدن ومجتمعات مستدامة.
الغاية - SDG11.4.
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. الغاية - SDG12.10.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة .
الهدف - OV3.5 وOV3.8.
الأولوية 6 - التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD7 ، SD9 ، SD10 ، ،
SD11 ، GP1 ، TE1
CH2 ، CH3 ، CH4 ، CH5

الإجراءات المطلوبة

1. تحديد وتخصيص مناطق لحفظ التراث الثقافي في قائمة التراث الوطني بناءً على توصيات وزارة التراث والثقافة والاستراتيجية العمرانية للمحافظات.
2. إعداد برامج للتدريب على الحفاظ على المباني في عمان.
3. الاتفاق على الأولويات والبرامج الخاصة بمشاريع الحفظ والتنشيط وإعادة الاستخدام التكيفي، والتي تعزز تجميع الأصول التراثية الثقافية في مناطق حفظ التراث (الحارات والحصون والأسواق ما يخص الزراعة وغير ذلك) وإعادة دمجها في حياة المجتمعات من خلال إعادة الاستخدام بصورة معاصرة ومفيدة اجتماعياً مع الحفاظ على القيمة التاريخية.
4. إنشاء جامعة/ كلية للحفظ المعماري وإعادة الاستخدام التكيفي للتراث المعماري التاريخي.
5. وضع الإطار التنظيمي للمحافظة على العمارة التاريخية وإعادة الاستخدام التكيفي الذي سيمهد الطريق أيضًا لكي تقوم المحافظات بوضع خطط لإدارة مناطق حفظ التراث الثقافي ذات الأولوية، ولتطوير التعاونيات المحلية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل إشراك المجتمعات المحلية والجهات الإدارية في إدارة وتثمين مناطق التراث الثقافي.

النتائج المتوقعة

1. عملية راسخة ومستمرة نحو الحفاظ على مناطق التراث الثقافي وتنشيطها بناءً على إطار تنظيمي يعمل بصورة جيدة.
2. نمو قطاع التراث وزيادة الدخل وفرص العمل للمجتمعات في جميع المناطق.
3. هيئة وطنية تضم قوى عاملة تتسم بالنمو، والمهارات والخبرات المتزايدة للتعامل بكفاءة مع موضوع المحافظة على المباني التاريخية أو تجديدها أو إعادة استخدامها بطريقة تكيفية.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة التراث و السياحة / وزاؤة الاسكان و التصميم العمراني / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / وزارة الداخلية / وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار / المحافظات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة التراث و السياحة ، وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب

مفتاح الخريطة
مواقع التراث العالمي القائمة
مواقع التراث العالمي المقترحة
طريق وطني
طريق شرياني
طريق ثانوي
حدود دولية
حدود المحافظات
الجمهورية الاسلامية الإيرانية
خصب
محافظة مسندم
بحر عمان
قلعة الرستاق وحصن الحزم
البريمي
صحار
جزر الديمانيات
السويق
مسقط
نظام الأفلاج
قلعات الأودية
الإمارات العربية المتحدة
بات والخطم والعين
عبري
الرستاق
بدوي
قلعة بهلاء
ابراء
صور
بمبا وسلوت
محمية السلاحف رأس الحد ورأس الجنز
المملكة العربية السعودية
محافظة الوسطى
هيما
الدقم
محمية بر الحكمان
محافظة ظفار
بحر العرب
جزر الحلانيات
الجمهورية اليمنية
صلالة
جبل سمحان
أرض اللبان
مواقع التراث العالمي الموجودة في القائمة المؤقتة

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CH2

السياسة CH2

المبادرة بتعزيز التراث الثقافي العماني - المحافظة على مواقع التراث العالمي لليونسكو وتعزيزها

خلفية عن السياسة

سلطنة عمان هي موطن لخمسة مواقع مدرجة في قائمة التراث العالمي. وكما هو مطلوب من قبل اليونسكو، يجب إعداد خطط لإدارة هذه المواقع. وقد أكملت الوزارة بالفعل الخطط الخاصة ببعض المواقع.

لقد تم ترشيح سبعة مواقع أخرى للتراث الثقافي والطبيعي للتسجيل، وتم تقديم المزيد من المواقع التي يمكن إضافتها إلى قائمة التراث العالمي المؤقتة. وتمتلك عُمان أيضًا عددًا من الميزات الجيولوجية التي تعتبر ذات أهمية عالمية وتستحق أن تدرج ضمن قائمة التراث العالمي، ، إلا أن برنامج تنفيذ وزارة التراث و السياحة و وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب والجمعية الجيولوجية العمانية جميعها تبحث في إمكانية تسميتها " كحديقة جيولوجية عالمية لليونسكو "نظرا لتلك المميزات. وسواء كان التصنيف حديقة جيولوجية عالمية لليونسكو أو موقع تراثي عالمي فإن كل منهما يخدم مصلحة الحفاظ على التراث الجيولوجي وتسليط الضوء عليه، ويجب السعي لاختيار الأنسب بينهما لمواقع عُمان. ويعني الدخول ضمن قائمة أصول التراث الطبيعي أو الثقافي أو المختلط كموقع للتراث العالمي لليونسكو الاعتراف بالأهمية البارزة للموقع على المستوى العالمي وأنه موقع يجب الحفاظ عليه كجزء من التراث العالمي للبشرية ككل . وسوف يجلب ذلك سمعة طيبة، إلا أنه يتطلب التزام الجهات المعنية بالدولة بضمان فعالية الحفظ والإدارة للحماية من الآثار السلبية التي قد تنجم عن مشاريع التنمية في المواقع أو حولها. وفي حين يتوقع أن إدراج موقع ما كموقع تراث عالمي سيؤدي إلى زيادة معدلات السياحة والفوائد الاقتصادية المرتبطة بها، فمن الواضح أنه يتطلب مجموعة المسؤوليات للهيئات الإقليمية والمحلية التي يجب تناولها في مجموعة فرعية خاصة ضمن الإطار التنظيمي للحفاظ على التراث العماني، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط لإدارة كل موقع.

توجه السيـاسة

تسعى الحكومة إلى الحفاظ على مواقع التراث العالمي لفائدة الأجيال القادمة، وضمان الحفاظ على جميع مواقع التراث العالمي وإدارتها بشكل مناسب من خلال صياغة لوائح خاصة بالحفاظ على هذه المواقع والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإطار التنظيمي لحفظ التراث.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
الحفاظ على مواقع التراث العالمي لليونسكو وتعزيزها - إعداد خطط للإدارة	نعم / لا	لا	نعم

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -11 مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG11.4.
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. الغاية - SDG12.10.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة .
الهدف - OV3.5وOV3.8.
الأولوية 6 - التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية. الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD9 ، SD10 ، SD11 ، GP1 ، ، TE1 ، CE2 ، CH1 CH3 ، CH4 ، CH5

الإجراءات المطلوبة

1. وضع مجموعة فرعية من اللوائح والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمواقع التراث العالمي كجزء من الإطار التنظيمي لحفظ التراث.
2. التأكد من وضع خطط لإدارة جميع مواقع التراث العالمي للحد من ضغط التطور عليها.
3. تفعيل آليات لإشراك المجتمعات المحلية في إدارة مواقع التراث العالمي لضمان أن يعود ذلك بفوائد على المجتمعات المحلية.

النتائج المتوقعة

سيساهم تنفيذ لوائح وإرشادات مخصصة لمواقع التراث العالمي في:

1. تحسين ا لأوضاع المادية لمواقع التراث العالمي، مع الحفاظ على سلامتها وقيمتها.
2. تحسين إمكانية الوصول والتحليل والقيمة التعليمية لمواقع التراث العالمي.
3. زيادة فرص التوظيف والمزايا الأخرى للمجتمعات المحلية.
4. مستويات مستدامة للضغط التنموي على مواقع التراث العالمي.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة التراث و السياحة /وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب/ هيئة البيئة/ وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CH3

السياسة CH3

تحديد مناطق الطبيعة الثقافية المتنوعة والمبادرة بالمحافظة عليها

خلفية عن السياسة

تنعم عمان بمجموعة واسعة ومتنوعة من المناطق الطبيعية التي سكنها الناس بشكل متواصل وتشكلت على مدى فترات طويلة من الزمن كثير منها يعود إلى عدة آلاف من السنين. وهي تحوي أدلة على هذا التفاعل في شكل مواقع ومعالم أثرية، ومستوطنات قديمة ومعاصرة ومدرجات زراعية وأنظمة ري ومعالم دينية ومقابر ومواقع ونقوش صخرية. ويشكل تحديد منطقة جغرافية كمنطقة ثقافية أداة قوية للحفاظ على مزيج من التراث الثقافي والطبيعي المنتشر في منطقة جغرافية أوسع.

تقدم جميع محافظات السلطنة مجالًا غنيًا لتحديد المناطق الطبيعية الثقافية الجديرة بالحماية، من جبال وصحاري وسواحل ووديان. وتعد المناطق الطبيعية الثقافية شكل خاص من مناطق حفظ التراث الثقافي المقترحة والتي تتطلب سياسة معينة. وهي توفر نهجًا متكاملًا للحفاظ على أصول التراث الطبيعي والثقافي- الملموسة وغير الملموسة - وتنشيطها في سياقها المكاني والجغرافي. وسيسمح هذا السياق الجغرافي باستخلاص العمليات الديناميكية للتفاعل البشري مع البيئة.

توجه السيـاسة

تسعى الحكومة الى حماية وتثمين التكامل بين المناظر الطبيعية والثقافية التي تعتبر وليدة التفاعل بين الانسان والطبيعة المحيطة به، وذلك عن طريق صياغة اللوائح الكفيلة بحمايتها كمجموعة فرعية ضمن الإطار التنظيمي لمناطق حماية التراث الثقافي.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تحديد مناطق حفظ الطبيعية المتنوعة - تحديد المناطق الطبيعية الثقافية	رقم	0	31

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 11 - مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG11.4.
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. الغاية - SDG12.10.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة. الهدف OV3.5 - & OV3.8.
الأولوية 6 - التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية. الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC2 ، SD9 ، SD10 ، SD11 ، ، TE1 ، TE2 ، CH1 CH2 ، CH4 ، CH5 ، FS4 ، TM6

الإجراءات المطلوبة

1. تحديد وتعيين المناطق الطبيعية الثقافية في قائمة التراث الوطني باتباع توصيات وزارة التراث و السياحة وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب واستراتيجية التخطيط العمراني الإقليمية.
2. وضع مجموعة فرعية من الإطار التنظيمي تختص بالحفاظ على التراث الثقافي وإعادة الاستخدام التكيفي والتي ستوجه تطوير خطط المحافظات لإدارة مناطق حفظ الطبيعة الثقافية ذات الأولوية، ولتطوير التعاونيات المحلية أو مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإشراك المجتمعات المحلية والهيئات الإدارية في إدارة وتثمين المناطق الطبيعية الثقافية.

النتائج المتوقعة

سيسهم حافز الحماية والتنشيط الذي يمنحه تحديد مناطق الإرث الثقافي في:

1. الاستخدام المستدام للأراضي.
2. الحفاظ على جمال المناظر الطبيعية وتعزيزه.
3. زيادة الدخل وفرص العمل للمجتمعات المقيمة في مناطق ا لإرث الثقافي.
4. تعزيز الشعور بالهوية والانتماء.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة التراث و السياحة وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / هيئة البيئة / وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / وزارة الداخلية/ وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه/ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الأبتكار / المحافظات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / المحافظات

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CH4

السياسة CH4

تحديد المباني التاريخية والحفاظ عليها

خلفية عن السياسة

من أبرز عناصر التراث الثقافي للسلطنة الأعداد الهائلة من المباني التاريخية ذات الأهمية التاريخية والمعمارية ذات الطابع المدني أو الدفاعي أو الديني. وهي تتألف من الحصون والقلاع والأسوار والأبراج التحصينية والمساجد والمباني السكنية والعامة والقنوات المائية وغيرها. ونظرا لأنها أصبحت مهجورة ولا تتم صيانتها بانتظام، فإن أغلب تلك الأصول المبنية من الطوب والحجر آخذة في التدهور بمعدل سريع ما لم تطبق تدابير مخصصة لحفظها وحمايتها . ومن أجل توفير الحماية لها وحفظها وتنشيطها بصورة ملائمة، ينبغي وجود إطار تنظيمي للمباني التاريخية، يتألف من قانون للمباني المدرجة أو المجدولة والمبادئ التوجيهية للحفاظ عليها وحمايتها وتنشيطها. وسيؤدي ذلك إلى تطوير المواقع التراثية مستقبلا - استنادًا إلى خطط إدارة التراث وبمشاركة المجتمعات المحلية، وسيدعم ويعزز صناعة التراث كقطاع متنام يوفر فرصا للأعمال والتوظيف.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على تطوير نظام شامل لتوثيق وتصنيف أصول المباني التراثية حيث يعتبر متطلبات استباقيه لتوجيه إجراءات الحماية المطلوبة وتحديد إمكانيات اعادة استثمارها وإدارتها.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تحديد المباني التاريخية والمبادرة بحمايتها لحفظها وإعادة استخدامها	نعم / لا	لا	نعم

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 11 - مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG11.4.
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. الغاية - SDG12.10.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة. الهدف - OV3.5 & OV3.8.
الأولوية 6 - التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية. الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD4 ، SD9 ، SD10 ، ، SD11 ، TE1 ، CH1 CH2 ، CH3 ، CH5

الإجراءات المطلوبة

1. وضع نظام لفئات المباني المدرجة، يمكن أن يعتمد على نظام المملكة المتحدة الذي يستخدم الفئات الأولى والثانية والثالثة.

2. وضع مبادئ توجيهية متعلقة بالتراث بما في ذلك:
   - 0مبادئ اختيار المباني للدراج والجدولة
   - 0 الحماية والصون
   - 0 المناطق العازلة
   - 0 الحفظ والترميم
   - 0 التصميم المعماري والعمراني
   - 0 إعادة الاستخدام التكيفي
   - 0 الاستثمار في المباني التراثية

3. تطوير برامج بناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، بناءً على مخرجات أقسام حفظ التراث من الجامعات/ الكليات وبرامج التدريب (انظر السياسة CH 1).

4. تحديد مصادر المواد المناسبة لتمكين صيانة وترميم المباني التاريخية.

5. تشجيع مشاركة الملاك وشراكات القطاعين العام والخاص المحلية فيما يخص صيانة وتثمين وإدارة المباني التاريخية – وقد يكون ذلك من خلال الإطار المؤسسي لتعاونيات الملاك أو ما يماثله.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / وزارة الإسكان و التخطيط العمراني / وزارة الداخلية/ وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / وزا رة التعليم العالي و البحث العلمي و الإبتكار / المحافظات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة التراث و السياحة/ وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / المحافظات

النتائج المتوقعة

1. إنشاء قوائم جرد مصنفة للمباني التاريخية المدرجة والمجدولة في جميع أنحاء السلطنة - بدءًا من المقترحات التي قدمها استشاريو الاستراتيجية العمرانية الاقليمية.

2. توفير الإطار التنظيمي الفعال والمبادئ التوجيهية الواضحة التي توجه عملية حفظ مناطق التراث الثقافي وتنشيطها بناءً على إطار تنظيمي يعمل بشكل جيد.

3. نمو قطاع التراث وزيادة الدخل وفرص العمل للمجتمعات في جميع المحافظات.

4. وضع هيئة وطنية متنامية لديها القوى العاملة والمهارات والخبرة للتعامل بكفاءة مع مهمة الحفاظ على المباني التاريخية وتجديدها وإعادة استخدامها على نحو تكيفي. توافر مصدر مناسب للمواد.

إدارة البيئة - التراث الطبيعي والثقافي

السياسة CH5

السياسة CH5

الحفاظ على التقاليد الاجتماعية والثقافية العمانية

خلفية عن السياسة

عُمان هي أقدم دولة قومية مستقلة في شبه الجزيرة العربية. وينعكس هذا في مجتمعها المتماسك والمتجذر بقوة في تقاليدها الاجتماعية والثقافية الغنية، والتي تشمل التقاليد العمانية الفريدة من الآداب والأصول الاجتماعية والتي لا تشمل فقط الحرف والفنون الدقيقة، بل تحوي ثروة عميقة من المعارف الأصيلة المتعلقة بالاستخدام المستدام للبيئة المحلية، بما في ذلك نظام الأفلاج التقليدي، وكذلك اللغات واللهجات الأصلية للسكان .

والعديد من عناصر هذا التراث غير المادي تنطبق على الشعب بأكمله، في حين أن عناصر أخرى تختص بها مناطق أو مجموعات معينة من الناس. وفي الغالب يلعب هذا التراث الثقافي غير المادي دورًا مهمًا في تعزيز الهوية العمانية والوعي التاريخي، ويجب الاعتزاز به والاهتمام به كمورد ثقافي مهم يعزز التماسك والرفاه الاجتماعي والشعور بالمكان والانتماء، وبالتالي فإن ذلك يتطلب إنشاء إطار تنظيمي ومؤسسي لضمان الترويج الفعال للتقاليد الاجتماعية والثقافية ودمجها في عمليات التخطيط العمراني على جميع المستويات المكانية.

وحتى الآن تم إدراج 8 عناصر عمانية ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية باليونسكو.

توجه السيـاسة

تعمل الحكومة على حماية القيم الثقافية العمانية والتعريف بها وتعزيز التماسك الاجتماعي والحفاظ على الهوية العمانية من خلال إدماجها في عمليات التنمية العمرانية على اختلاف مستوياتها.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
إنشاء مراكز للتراث الثقافي غير المادي أو برامج تعليم عالي متخصص	رقم	0	12

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 11 - مدن ومجتمعات مستدامة. الغاية - SDG11.4.
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. الغاية - SDG12.10.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة .
الهدف - OV3.5 وOV3.8.
الأولوية 6 - التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD5 ، SD7 ، SD8 ، ،
SD9 ، CH1 ، CH2 ، CH3
CH4 ، FS5

النتائج المتوقعة

1. تتكامل الهوية العمانية والتقاليد الاجتماعية والثقافية بقوة مع التنمية المكانية والفكرية في عمان.
2. توفير التوجيه الاجتماعي والثقافي في عمليات تخطيط التنمية الإقليمية والحضرية بما يؤدي إلى إيجاد مستوطنات صالحة للعيش تحافظ على الهوية العمانية وتعزز مجتمعات متماسكة اجتماعيًا.
3. زيادة الوعي بالتراث الثقافي المادي وغير المادي.
4. توفير أدوات للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وتعزيزه ونشر المعرفة.
5. إنشاء قاعدة بيانية للتراث الثقافي العماني غير المادي وتوزيعه المكاني في جميع أنحاء السلطنة والتي ستشكل مستودعًا للمعرفة.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / وزارة شؤون الفنون / الهيئة العامة للصناعات الحرفية / وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الإبتكار / مجلس التعليم / وزارة التنمية الاجتماعية / المحافظات الإقليمية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة التراث و السياحة / وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب / وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الإبتكار / ووزارة شؤون الفنون والهيئة العامة للصناعات الحرفية

الإجراءات المطلوبة

1. بدء البحث (التحديد والتوثيق) في التراث الثقافي العماني غير المادي على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وتشجيع المبادرات المجتمعية ذات الصلة بالإضافة إلى البحث الأكاديمي.
2. وضع إطار تنظيمي ومؤسسي لتحديد وتعزيز التراث الثقافي العماني غير المادي والقيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية في تخطيط المدن واستراتيجيات التنمية الإقليمية.
3. وضع إطار لتحديد وتسجيل التراث غير المادي في قائمة وطنية.
4. إنشاء مراكز للتراث الثقافي غير المادي في المحافظات.
5. تشجيع إعادة دمج المراكز الحضرية التاريخية في النسيج العمراني المعاصر.
6. الأخذ في الاعتبار إعادة تنشيط العناصر الحضرية التقليدية مثل «السبلة» – وهي قاعة للاجتماعات ونظام اجتماعي .
7. إقامة برامج للتراث غير المادي في مؤسسات التعليم العالي.

إدارة الموارد الطبيعية

08

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة WR1

السياسة WR1

رصد ومراقبة استنزاف طبقة المياه الجوفية

خلفية عن السياسة

الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه الجوفية، وقد أدى الاستخراج المفرط وغير المستدام للمياه الجوفية من أجل الزراعة إلى استنفاد موارد المياه الجوفية وتدهور البيئة، وعلى الأخص في سهل الباطنة الساحلي حيث حدث تملح للتربة والمياه الجوفية بصورة بالغة.

ويتم حاليًا رصد تسرب المياه المالحة في السهول الساحلية للباطنة وظفار فقط. وبالتالي، فإن أولوية السياسة هي مراقبة ورصد استنزاف طبقة المياه الجوفية في الباطنة، حيث عملية استنزاف طبقة المياه الجوفية في أعلى معدلاتها، ثم تأتي مناطق أخرى تعاني من مشاكل استنزاف مستمرة. ومع ذلك، بالنسبة لمعظم جبال عمان الشمالية والداخلية، يكون نضوب الخزان الجوفي مؤقتًا، ويتم استعادة المورد خلال فترات هطول الأمطار الدورية. وتعتمد صلالة على قوة الخريف والعواصف الاستوائية والأعاصير العارضة. وكأولوية، هناك حاجة إلى مؤشر أكثر دقة لحجم وتفاوت استخدام المياه الجوفية لتحسين تقديرات توازن المياه في المنطقة من أجل التخطيط وإدارة الموارد. ولذلك، فإن تركيب العدادات مطلوب لأولئك الذين يستهلكون المياه بشكل كبير لتحديد مدى المشكلة بشكل أوسع ولتوفير أساس أفضل لتحسين التخطيط وإدارة الموارد وإدخال نظام حصص المياه . ومن المعروف أن الممتلكات الزراعية التي تزيد مساحتها عن هكتار واحد تضخ 60 م 3 في اليوم، وهذا المعدل يعتبر استهلاكا كبيرا. وبالتالي، فإن المزرعة التي تبلغ مساحتها هكتارًا واحدًا هي مؤشر لمعدل استهلاك مرتفع. ويمكن دمج المستخدمين ذوي الاستهلاك الأقل في برنامج العدادات مع تطور البرنامج. ومن المفترض أن تركيب العدادات ينطبق على معظم كبار المستخدمين الصناعيين.

ومن أجل مساعدة البرنامج الوطني للمراقبة البيئية على المياه الجوفية والسطحية، ينبغي تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة، حيث يمكن أن تكون معرفتهم المحلية مهمة في اكتساب فهم أفضل لأية تغيرات ملحوظة في موارد المياه.

توجه السيـاسة

تحرص الحكومة على تنفيذ الإطار التنظيمي لإدارة واستخدام المياه الجوفية عبر تطبيق نظام الحصص المائية مع إيلاء الأولوية القصوى للمناطق المستنزفة في السهل الساحلي لمنطقة الباطنة .

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تركيب عدادات لجميع كبار مستخدمي المياه	نعم / لا	لا	نعم

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -6 المياه النظيفة والصرف الصحي. - SDG6.4 وSDG 6.5 الغاية

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV10.5 و OV10.7

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

FS3و FS2و FS1و WR4و WR3و WR2و CC3و CC2 UT5و UT2و UT1و

الإجراءات المطلوبة

1. إجراء استقصاء إضافي وعمل نموذج لتوازن المياه لتحديد كمية المورد بدقة أكبر مع إعطاء الأولوية لسهل الباطنة الساحلي.
2. تحديد مستخدمي المياه الرئيسيين على المستويين الوطني والإقليمي من خلال مراجعة مخصصات المياه التابعة لوزارة الداخلية ووزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه، وتنفيذ برنامج تركيب العدادات لجميع كبار مستخدمي المياه الجوفية لتحديد مدى المشكلة وتوفير أساس أفضل لإدارة الموارد وتحديد حصص المياه، مع إعطاء الأولوية لسهل الباطنة الساحلي
3. رصد ومراجعة التقدم المحرز في التنفيذ.
4. باستخدام نماذج مناسبة، إجراء تقييم لتأثير استراتيجيات الإدارة البديلة وتحديد الاستراتيجية المفضلة للتغيير.
5. وضع سيناريوهات للنمو الاقتصادي وتغير المناخ في الاعتبار عند تخطيط موارد المياه.
6. التنسيق مع أصحاب المصلحة للاتفاق على برنامج التنفيذ والإطار الزمني.
7. تعديل أسعار المياه والأخذ في الاعتبار إدخال حصص المياه والأدوات الاقتصادية لتحفيز الاستثمار في توفير المياه.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / وزارة الداخلية/ وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / محافظتي الباطنة / الجمعيات والتعاونيات الزراعية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الداخلية/ وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

النتائج المتوقعة

1. تحقيق مستوى مستدام لتنمية المياه الجوفية في سهل الباطنة الساحلي بحلول عام 2040.

2. تطوير خطط إدارة المياه الجوفية بإيجاد ضوابط للاستخراج تطبق على جميع المناطق ذات الأولوية.

3. استرداد تكاليف إدارة المياه الجوفية بالكامل من خلال آلية مناسبة للتسعير.

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة WR2

السياسة WR2

الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التلوث

خلفية عن السياسة

إن برامج مراقبة جودة المياه الجوفية والمياه السطحية الحالية متفرقة وتتوزع المسؤوليات بين عدة جهات ولا توجد ترتيبات متكاملة مطبقة لإصدار التقارير. وتعد أنشطة التعدين والتكرير والصناعة وقطاع النفط والغاز ومواقع مرادم النفايات الصلبة وكذلك قصور البنية الأساسية لمياه الصرف الصحي المحلية والزراعة من بين المصادر المعروفة لتلوث المياه الجوفية في عمان. ولا توجد صورة واضحة لمواقع تلوث طبقات المياه الجوفية، ولا الجهات الملوثة ولا مصادر التلوث. و ينبغي الآن إجراء مراجعة شاملة لتوحيد المعلومات الموجودة ووضع برنامج فعال لرصد جودة المياه الجوفية والمياه السطحية وتنفيذه، مع ضرورة إعداد تقارير رسمية، تغذي تقارير حالة البيئة (السياسة TE2) وبرامج الوقاية والمعالجة.

وقد تم وضع التشريع الخاص بحماية المياه الجوفية فعليا من خلال المرسوم السلطاني رقم 114/2001 - قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث. ويحتاج تنفيذ القانون ولوائحه إلى التعزيز لتحسين فعاليته؛ ويتطلب إجراء مراجعة لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لإجراء تغيير على القانون أو آليات تنفيذه والموارد والقدرات أو جميع ذلك.

توجه السيـاسة

تقوم الحكومة بإجراء مراجعة شاملة لجودة المياه، وتطوير برنامج وطني متكامل لرصد جودة المياه يشمل متطلبات إعداد التقارير الرسمية.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
تركيب عدادات لجميع كبار مستخدمي المياه	نعم / لا	لا	نعم

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -6 المياه النظيفة والصرف الصحي. - SDG6.3 وSDG6.6 الهدف

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV10.6

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

FS1و WR4و WR3و WR1و
TE2و CC3و CC2و CC1
UT5و UT3و UT2و UT1و
MM1و FS3و FS2و

الإجراءات المطلوبة

1. ضمان جمع سجلات مراقبة جودة المياه التاريخية وإنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة للرجوع إليها في المستقبل.
2. الشروع في مراجعة شاملة لبرامج مراقبة جودة المياه الحالية التي تقوم بها الجهات الحكومية. وسيتم تحديد جميع أصحاب المصلحة المهمين، وإجراء تحليل الفجوات.
3. رصد ومراجعة التقدم المحرز في التنفيذ.
4. تنفيذ برنامج وطني فعال لمراقبة جودة المياه الجوفية والسطحية مع وجوب إصدار تقارير رسمية.
5. تنفيذ برنامج فرعي لرصد التغيرات في ملوحة المياه الجوفية التي تعزى إلى الاستخراج وارتفاع مستوى سطح البحر.
6. تقييم فعالية مناطق حماية حقول الآبار الحالية واقتراح الإضافات والتعديلات على المناطق والأحكام التشريعية والتنظيمية لحماية المياه الجوفية وكذلك ترتيبات التنفيذ.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / هيئة البيئة / وزارة الداخلية / المحافظات / بيئة / حيا ديم / مدائن/ ومناطق حماية حقول الآبار / أوربك / الصناعات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

هيئة البيئة / وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

النتائج المتوقعة

1. نظام محدث لمناطق حماية حقول الآبار

2. إنشاء نظم معلوماتية أفضل لمنع التلوث ومعالجته والإدارة الاستباقية لمناطق حماية حقول الآبار.

3. استبدال البرامج المجزأة الحالية ببرنامج وطني شامل متكامل لمراقبة جودة المياه يشمل متطلبات إعداد التقارير الرسمية.

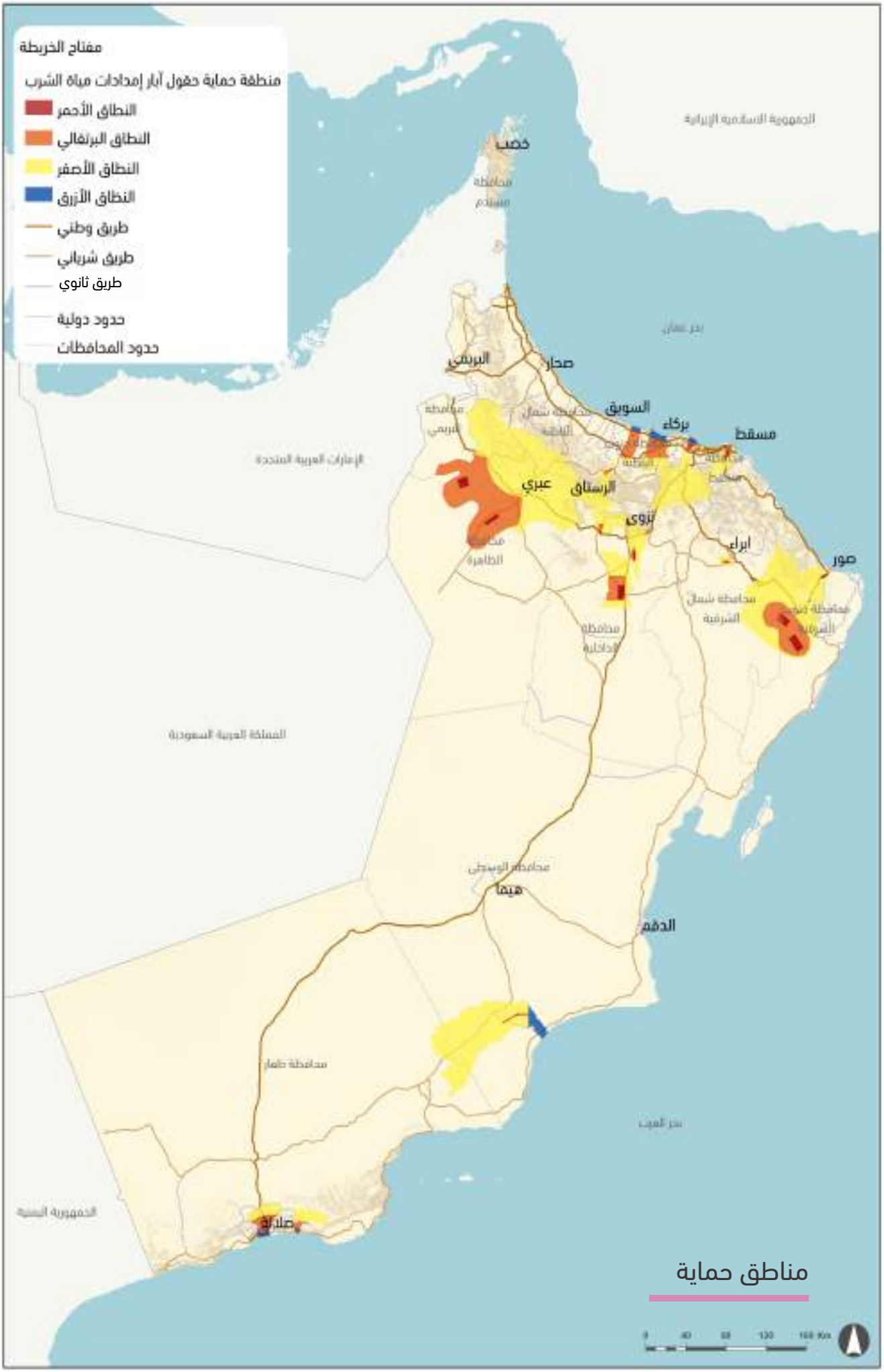
مفتاح الخريطة
منطقة حماية حقول آبار إمدادات مياة الشرب
النطاق الأحمر
النطاق البرتقالي
النطاق الأصفر
النطاق الأزرق
طريق وطني
طريق شرياني
طريق ثانوي
حدود دولية
حدود المحافظات
الجمهورية الاسلامية الإيرانية
خصب
محافظة مسندم
بحر عمان
البريمي
صحار
السويق
بركاء
مسقط
محافظة البريمي
محافظة شمال الباطنة
الإمارات العربية المتحدة
عبري
الرستاق
نزوى
ابراء
صور
محافظة الظاهرة
محافظة شمال الشرقية
محافظة جنوب الشرقية
محافظة الداخلية
المملكة العربية السعودية
محافظة الوسطى
هيما
الدقم
محافظة ظفار
بحر العرب
الجمهورية اليمنية
صلالة

مناطق حماية

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة WR3

السياسة WR3

تعزيز منظومة جمع وتخزين واستخدام كافة الموارد المائية

خلفية عن السياسة

في الوقت الذي يمكن وضع توقعات معقولة لمياه الصرف الصحي المعالجة ومصادر تحلية المياه، فإن المساهمات المحتملة من المصادر الأخرى لا تزال غير معروفة وتعتمد على عدة عوامل، مثل عدد السدود الجديدة وقدرتها الاستيعابية؛ تطوير تقنية للاستفادة بشكل أفضل من موارد المياه الجوفية قليلة الملوحة بما في ذلك الإمدادات المخلوطة للزراعة والصناعة؛ مدى قبول إعادة استخدام المياه المصاحبة لاستخراج النفط المعالجة والاقتصاديات المرتبطة بها . وعندما يكون الاستثمار الحكومي مطلوبًا(مثل سدود التغذية الجوفية)، يكون التقييم الاقتصادي ضروريًا ويجب إجراء تقييم أثر الاستدامة لجميع المشاريع الكبيرة. وعلى الرغم من ذلك، من المعروف أن لدى السلطنة احتياطيات كبيرة من المياه الجوفية قليلة الملوحة واحتياطيات متزايدة من مياه الصرف الصحي المعالجة، ومياه تحلية فائضة ومياه مصاحبة لاستخراج النفط والتي يمكن تطويرها لزيادة توافر المياه بشكل عام. وسيؤدي توسيع شبكات أنابيب نقل المياه لمسافات طويلة والشبكات المرتبطة بالخزانات المتوازنة إلى زيادة توافر المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة في المناطق الداخلية، وقد يكون ذلك مهمًا أيضًا في موازنة الطلب على شبكة الكهرباء (بما فيها مخططات ضخ المخزون.)

توجه السياسة

تستمر الحكومة في دعم إنشاء سدود التخزين والتغذية والحماية من الفيضانات وغيرها من طرق حصاد المياه، وتشجيع استخدام المياه الجوفية الضاربة للملوحة ومياه الصرف المعالجة وفائض مياه التحلية والمياه المصاحبة للنفط لاستغلال جميع مصادر المياه المتاحة.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
زيادة توافر المياه م3 في كل سنة	%	2مليار م3	40%

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -6 المياه النظيفة والصرف الصحي. الغاية - SDG6.5

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV10.1

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

WR4و WR2و WR1و SD12 وCE1و CC3و CC2و UT5 وCC1 وUT2و UT1و FS3و FS2و FS1و

الإجراءات المطلوبة

1. مراجعة المعايير واللوائح المتعلقة باستخدام موارد المياه غير التقليدية.
2. الاستمرار في دعم بناء سدود التخزين والتغذية والحماية من الفيضانات حيثما تثبت أهميتها.
3. تشجيع زيادة استخدام المياه الجوفية قليلة الملوحة ومياه الصرف الصحي المعالجة والفائض من المياه المحلاة والمياه المصاحبة لاستخراج النفط لزيادة توافر المياه بشكل عام.
4. تقديم الدعم لإجراء مزيد من البحوث في مجال استخدام المياه الجوفية قليلة الملوحة.
5. الاستمرار في دعم تقنيات حصاد المياه الحديثة بما فيها الاستمطار الصناعي و الضباب (ظفار.)
6. تطوير خدمات المياه في المناطق الحضرية وتعديل الأسعار ووضع أهداف تنظيمية لتشجيع توفير المياه من قبل المستفيدين، والاستثمار من قبل شركات الخدمات في تقليل التسرب وزيادة الكفاءة.
7. وضع خطط للاستثمار في إمكانات أكبر لتحلية المياه وشبكات أنابيب الإمداد التي تمتد لمسافات طويلة التي تتسق مع سياسات الطاقة والخدمات للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة وتحسين إدارة الطلب على شبكة الطاقة.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / المحافظات/ حيا ديم / شركة تنمية نفط عمان

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعة والسمكية و موارد المياه

النتائج المتوقعة

1. زيادة تدريجية في توافر المياه بشكل عام مع تطوير مصادر بديلة.

2. تصبح السلطنة رائدة في تقنيات تطوير المياه الجوفية قليلة الملوحة والمياه المصاحبة لاستخراج النفط.

3. مع تطوير موارد الطاقة المتجددة، يزداد توافر الموارد المائية من خلال تحلية المياه والتوزيع بالضخ لمسافات طويلة مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة والإنتاج الزراعي.

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة WR4

السياسة WR4

إدارة المناطق المعرضة لمخاطر السيول والفيضانات في السهول والمناطق الساحلية

خلفية عن السياسة

تم بالفعل تحديد الفيضانات الساحلية الناتجة عن هبوب العواصف وأمواج تسونامي من قبل الهيئة العامة للطيران المدني. ولا تزال توصيات وإجراءات الهيئة العامة للطيران المدني هي المعيار القياسي للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية حيث يتم اصدار خرائط توضح زحف العواصف ومخاطر تسونامي والتأثيرات المتوقعة لارتفاع مستوى سطح البحر تغطي جميع المناطق الساحلية. وتعد هذه الخرائط قيمة إلا أنها كانت تستند إلى مسارات ا لأعاصير المدارية المؤرخة من عام 1945 إلى عام 2011، لذا فهي بحاجة إلى تحديث (المشروع يندرج تحت CC2) لتعكس أحدث فرضيات الزلازل وبيانات الأعاصير وتوقعات تغير المناخ والتطورات الحديثة التي أدت إلى زيادة تعرض ا لأفراد والممتلكات والبنى ا لأساسية للمخاطر التي تشكلها هذه الظواهر الطبيعية.

ومع ذلك، تعتبر جميع مجار ي الأودية النشطة والمناطق المنخفضة داخل عمان معرضة لمخاطر الفيضانات. وكأولوية ملحة، ينبغي أن تحدد تلك المناطق المعرضة بشكل كبير للمخاطر بوضوح على خرائط أساسية محدثة، مع مراعاة سيناريوهات تغير المناخ، لتقديم الإرشاد لمخططات التنمية الجديدة وتقليل الخسائر في الأرواح و البنى الأساسية بسبب الفيضانات والانجرافات والانهيارات الأرضية .

ويجب أن تكون تلك الخرائط مصحوبة بمعايير وإرشادات تخطيطية محدثة لجميع مناطق المخاطر.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على دعم برنامج وطني لتحديث خرائط المناطق المعرضة لخطر الفيضانات، وتحديث معايير التخطيط وتحديد المناطق ذات الخطورة العالية للتقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات في حالة وقوع الكارثة.

الأهداف المستقبلية	المقياس	خط الأساسي	الغاية المنشودة
الانتهاء من رسم خرائط الفيضانات للتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة	نعم / لا	لا	نعم

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -11 المدن والمجتمعات المستدامة. الغاية - SDG11.5

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية.

الهدف - OV10.7

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CE3و CE2و CE1و TE2و SD12و CC3و CC2و CC1و UT5و UT2و UT1و WR3و WR2و WR1و

الإجراءات المطلوبة

1. دعم تطوير برنامج وطني لرسم خرائط الفيضانات.
2. وضع سيناريوهات تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر في الاعتبار عند التخطيط لمخاطر الفيضانات (رصد ارتفاع مستوى سطح البحر، الفقرة CC3).
3. وضع معايير تخطيطية محدثة للتنمية في الأودية والمناطق المعرضة بشدة لخطورة الفيضانات (بناءً على سيناريوهات CC3).
4. مراجعة الاختناقات الناتجة عن التطوير غير الملائم وإعادة إنشاء مسارات تصريف آمنة لمياه الفيضانات.
5. التأكد من الالتزام بتطبيق المعايير التخطيطية التي تضبط التنمية غير الآمنة في المناطق المعرضة لخطر الفيضانات العالية.
6. تحديث المعايير التخطيطية والإنشائية لضمان أن تكون التنمية الجديدة مقاومة لمخاطر الفيضانات والعواصف.
7. تحديد البنى الأساسية الحيوية والمناطق السكنية الأكثر عرضة لخطر الوديان والفيضانات الساحلية وتنفيذ التدابير المناسبة للتخفيف منها.

الجهات الرئيسية المعنية

وزارة الاسكان و التخطيط العمراني / هيئة البيئة / وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / المحافظات الإقليمية / الهيئة العامة للطيران المدني والإسعاف.

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

وزارة الداخلية / وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه / والهيئة العامة للطيران المدني

النتائج المتوقعة

1. انخفاض كبير في التنمية غير الملائمة داخل الوديان والمناطق المعرضة لخطر الفيضانات.

2. انخفاض مماثل في الخسائر في الأرواح والبنية الأساسية أثناء الحوادث الكبرى.

إدارة الموارد الطبيعية

09

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة FS1

السياسة FS1

التوسع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي

خلفية عن السياسة

الاكتفاء الذاتي الغذائي هو الآن أحد البرامج الحكومية ذات الأولوية. ويعد التوسع الزراعي لزيادة الأمن الغذائي حيثما تسمح التربة المناسبة ومصادر المياه الجوفية جزءًا أساسيًا من هذا البرنامج. وسيتم ربط التوسع في الأراضي الزراعية في جميع أنحاء السلطنة بزيادة الأمن الغذائي الوطني التي يحققها هذا التوسع. وكقيمة فعلية، كلما كانت الأرض أصغر واستهلاك المياه أقل كلما كان ذلك أفضل. ويوفر مشروع شركة مزون للألبان نموذجًا جيدًا للتوسع المسؤول في الزراعة لزيادة الأمن الغذائي الذي يتضمن الابتكار التكنولوجي والتدريب. إلا أن كل مشروع سيكون مختلفًا ويضم مزيجًا خاصًا من أصحاب المصلحة ذوي الخبرات المناسبة. والشرط المسبق لجميع مشاريع التنمية الزراعية الجديدة المقترحة هو أن يتم التطوير بالتوافق مع توجهات استراتيجية التنمية الزراعية والريفية (SARDS 2040)، وأن تخضع لمزيد من التقييم، بما في ذلك مراجعة هيدروجيولوجية صارمة مع عمليات استقصاء إضافية للمياه الجوفية ومسوحات محدثة للتربة ووضع نموذج للتوازن المائي وتحليل ملاءمة المحاصيل والتربة والمياه ، وغير ذلك لضمان أن تكون التنمية مستدامة ومجدية تقنيًا وبيئيًا واقتصاديًا.

بصورة عامة، لا يتم الترويج للزراعة الحضرية كعنصر هام في هذه السياسة، لأن الزراعة يجب أن تعتمد إلى حد كبير على تكلفة عالية ومياه محلاة مدعومة بشكل كبير. ورغم ذلك، مع انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة، فقد تصبح تلك المشاريع أكثر قابلية للتطبيق. ولا يعتبر توزيع مياه الصرف الصحي المعالجة على الحدائق المنزلية الصغيرة مجديًا اقتصاديًا وقد ينطوي على مخاطر صحية، كما أن استخدام المياه الجوفية يمثل إشكالية بسبب احتمال تلوث المياه الجوفية الضحلة في المناطق الحضرية. وتشكل تربية الحيوانات في المناطق الحضرية أيضًا خطرًا صحيًا كبيرًا. ومع ذلك، عند الترويج للمشاريع الفردية، سيتعين النظر فيها على أساس المزايا التي تتضمنها، لا سيما عندما يُنظر إليها على أنها تساهم في تخضير البيئة الحضرية.

* إن هدف الاكتفاء الذاتي من الغذاء (FSS) الذي يبلغ 70٪ وفق مقترح الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية يتطلب زيادة في إجمالي الإنتاج الزراعي بنسبة 39٪ من 2.43 (2014) إلى 3.38 مليون طن بحلول عام 2040. ويستند هذا الهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بنسبة 70-80٪ من خلال تحسين الكفاءة داخل المزارع القائمة (10٪ من خلال الهدف FS2 زيادة إنتاجية المزارع القائمة)، وإعادة هيكلة المناطق الزراعية التقليدية وغير المجدية اقتصادياً (FS3) والتوسع الحكيم في منطقتي المسرات ونجد (40٪) من خلال الاستثمار في مشاريع الألبان والدواجن واللحوم الحمراء على نطاق واسع.

* يوضح الشكل 7.5 الأرض ذات التربة المناسبة للزراعة والتي يمكن من خلالها اختيار 500 كيلومتر مربع من الأرض للتوسع، رهناً بتأكيد احتياطيات المياه الجوفية المناسبة في حين أن 544 كيلومتر مربع هي مساحة الزراعة الموجودة في عمان من خلال مسح الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية لاستخدامات الأراضي.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على تشجيع مبادرات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودعم استثمار القطاعين في التوسع الزراعي بمنطقتي النجد والمسرات لتعزيز الأمن الغذائي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف** 2SDG- القضاء التام على الجوع.
  الغاية- SDG2.6وSDG2.4

الارتباط مع رؤية 2040

- **الأولوية** 10 - البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV10.1وOV10.5

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC2 ، CC3 ، SD8 ، SD12 ، GP1 ، GP2 ، GP4 WR1 ، WR2 ، WR3 ، FS4

الأهداف المستقبلية

- تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
- ضم الأرض المخصصة للتوسع الزراعي إلى خط الإنتاج التجاري مع الكفاءة في استخدام المياه

المقياس

- * إجمالي كمية الإنتاج الغذائي المحلي (للاستهلاك البشري والحيواني) بالأطنان كنسبة مئوية من إجمالي الطلب (الغذاء المتاح للاستهلاك.)

كم2

الحد الأساسي الغاية المنشودة

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
٪48 (تعداد وزارة الزراعة والثروة السمكية لعام 2013، تم تحديثه ليشمل الأعلاف)	**٪70**
544 كم2	**1044** كم2

الإجراءات المطلوبة

- تحديد وحماية المناطق الزراعية القائمة والمحتملة (كجزء من الاستراتيجية الإقليمية للتنمية العمرانية)
- إزالة المعوقات المؤسسية والتنظيمية لتمكين الجمعيات والتعاونيات والشركات الزراعية من أداء أنشطة ريادة الأعمال، ودعم تطوير الأعمال التجارية الزراعية.
- دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين الخدمات اللوجستية من خلال توسيع مرافق التخزين والمعالجة والتعبئة للحد من هدر الطعام وتحسين جودة المنتج.

النتائج المتوقعة

- يؤدى الإنتاج من المزارع التجارية الكبيرة في المسرات ونجد إلى زيادة الأمن الغذائي العام للسلطنة من حيث القيمة الإجمالية للأغذية المستهلكة إلى أكثر من 80٪.
- اعتماد أفضل الممارسات لتقنية إدارة المياه والمحاصيل لزيادة كفاءة استخدام المياه.
- بناء القدرات في مجال تطوير وإدارة الأعمال التجارية الزراعية.

الجهات الرئيسية المعنية

جهات القطاع العام-

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الداخلية المحافظات

جهات أخرى -

- الجمعيات والتعاونيات الزراعية
- المؤسسات البحثية
- مؤسسات القطاع الخاص

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

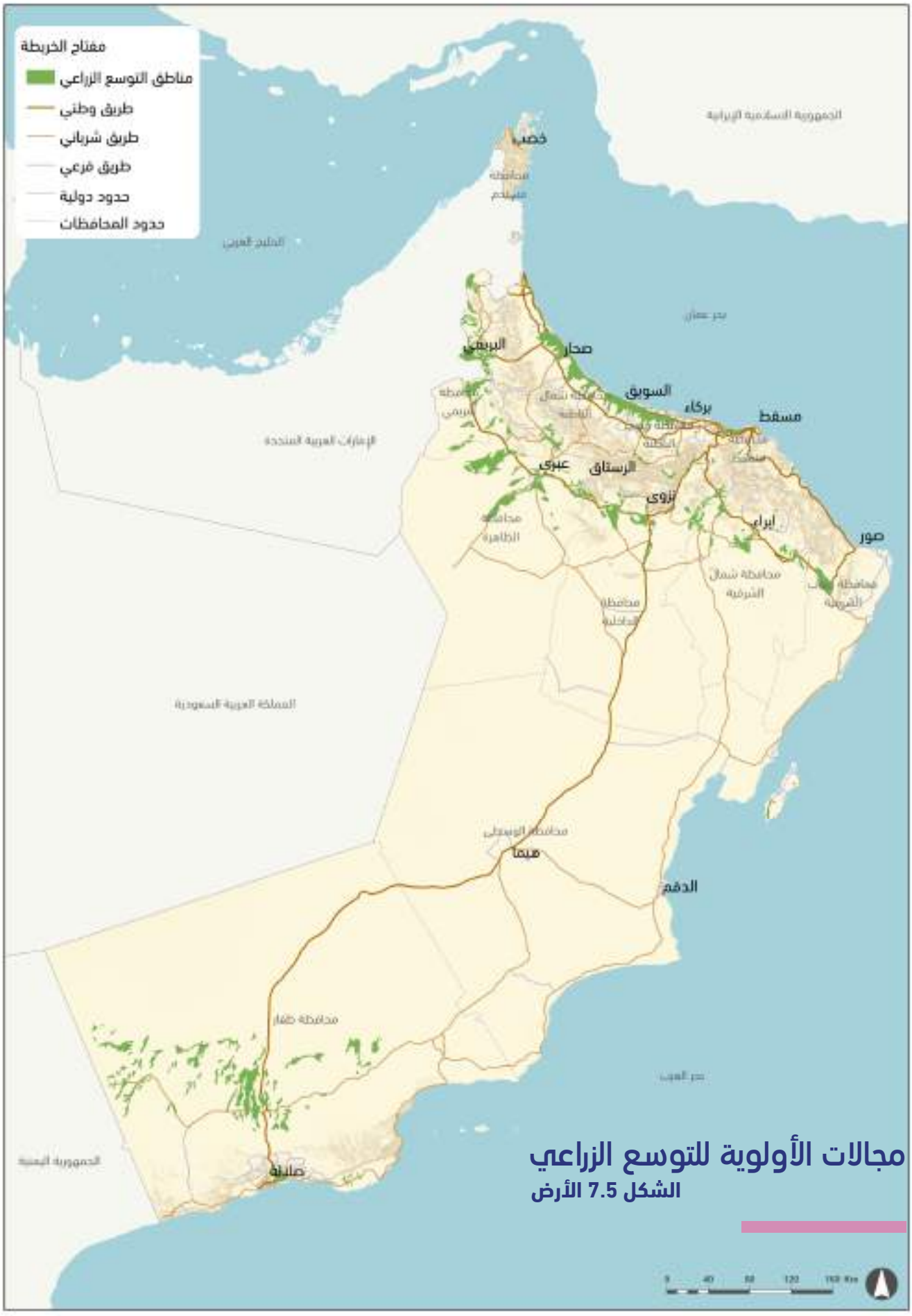

مجالات الأولوية للتوسع الزراعي

الشكل 7.5 الأرض

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة FS2

السياسة FS2

زيادة إنتاجية المزارع القائمة

خلفية عن السياسة

حالياً، يعد الاكتفاء الذاتي من الغذاء أحد البرامج ذات الأولوية للحكومة، ويغطي تقرير وزارة الزراعة والثروة السمكية استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة (SARDS 2040) أغلب توجهات الحكومة في هذا الجانب، وتدعمه الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. وتم تقديم التفاصيل في وقت سابق في المجلد 3 (الملاحق الفنية) من مسودة تقرير الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. ولدعم التوجيهات الواردة في استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة، فإن هذه السياسة تنطبق على الزراعة التقليدية في جميع أنحاء السلطنة وتدرك إمكانية الاستخدام الأفضل للمزارع القائمة - دون أي زيادة في الأراضي المخصصة للزراعة.

وكجزء من البرنامج العام، تم إطلاق مشروع المليون نخلة بموجب مرسوم سلطاني، وبالتالي فقد تم اعتباره جزءًا من التنمية الزراعية الحالية. وقد طبقت في المشروع تقنيات عالية المستوى من التكنولوجيا وهو يقدم مثالًا ممتازًا للتنمية التجارية الناجحة لموارد المياه الجوفية قليلة الملوحة. وينبغي الترويج لهذا المشروع بنشاط كنموذج للمزارعين الذين يسعون إلى تكثيف الزراعة في أراضيهم.

وبالتالي، فإن هذه السياسة تعمل على زيادة تكثيف الزراعة داخل الممتلكات التي تعتمد على الأفلاج والآبار ، من خلال اعتماد تقنيات أفضل لإدارة المحاصيل والمياه، والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير في الأمن الغذائي وكذلك زيادة الدخل والجدوى الاقتصادية للممتلكات الأصغر مما يحسن رفاهية واستقرار المجتمعات الريفية.

توجه السياسة

تواصل الحكومة الاستثمار في دعم البحوث الزراعية وبرامج الدعم القائمة على الحوافز لتحسين الكفاءة الاقتصادية للمزارع القائمة وتعزيز الأمن الغذائي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف** 2SDG- القضاء التام على الجوع.
  الغاية- SDG2.6و SDG2.4

الارتباط مع رؤية 2040

- **الأولوية** 10 - البيئة والموارد الطبيعية. الهدف - OV10.1و OV10.5

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

WR1,GP2 ,GP1, SD12, SD9, SD8, CC3, CC2 ,WR3, WR2

الأهداف المستقبلية

- زيادة الإنتاج الزراعي الحالي.
- أراضٍ إضافية متاحة لإنتاج الغذاء ضمن الممتلكات الزراعية الموجودة في حال تم استغلالها بالكامل

المقياس

النسبة المئوية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

هكتار

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
تعداد عام 2014	٪10
65,000 (مساحة أراضي المحاصيل)	**142,000** (إجمالي المساحة المتاحة لزراعة المحاصيل)

الإجراءات المطلوبة

- تحديد وحماية المساحات الزراعية الموجودة.
- مواصلة البحوث الزراعية المركزة وخدمات الإرشاد الزراعي وتعزيزها في إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية.
- زيادة مشاركة أصحاب المصلحة وملكيتهم وتمكين المجتمعات الريفية.
- إقامة برامج دعم مركزة على أساس الحجم الأدنى للمزارع وخطط أعمال المزارعين والتقارير السنوية للمزارع.
- بدء برنامج التنمية الريفية في الجبل الأخضر (SARDS 2040،) .

النتائج المتوقعة

- زيادة الإنتاج من الأملاك القائمة مما يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي العام للسلطنة من حيث القيمة الإجمالية للنتاج الزراعي بحوالي 10٪.
- اعتماد أفضل الممارسات لتقنية إدارة المياه والمحاصيل لرفع كفاءة استخدام المياه وإدارة المخصبات إلى أقصى حد ممكن.
- تحقيق الاستقرار للمجتمعات الريفية وتمكينها وتحسين أوضاعها.

الجهات الرئيسية المعنية

جهات القطاع العام-

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الداخلية المحافظات

جهات أخرى -

- الجمعيات والتعاونيات الزراعية
- المؤسسات البحثية
- مؤسسات القطاع الخاص

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة FS3

السياسة FS3

اعادة هيكلة المناطق الزراعية التقليدية وغير المجدية اقتصاديا

خلفية عن السياسة

إعادة هيكلة القطاع الزراعي أمر مطلوب الآن لإدخال المزارع الصغيرة غير الاقتصادية ضمن وحدات ذات جدوى وتعويض الإنتاج الزراعي المفقود بسبب التملح في سهل الباطنة الساحلي عن طريق إقامة مزارع تجارية كبيرة حديثة في المناطق غير المتملحة وفقًا للإرشادات المحددة في كل من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملوحة (OSS2012) واستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة (SARDS,2040).

وتركز هذه السياسة في المقام الأول على إعادة هيكلة المزارع التقليدية في سهل الباطنة الساحلي والتي أصبحت غير اقتصادية بسبب تسرب المياه المالحة أو بسبب صغر مساحاتها بحيث لا تنتج دخلاً كافياً لدعم المزارعين. وقد تم وضع هدف يتمثل في دمج 80٪ من المزارع الصغيرة غير المجدية، لأنه يتضح أنه قد يتم الاحتفاظ بعدد من المزارع الترفيهية العائلية. (أنظر التمهيد للسياسة بشأن تعريف المزارع غير المجدية.)

وتعد الهجرة من الأراضي الزراعية المالحة إلى الأراضي الزراعية غير المالحة، كما أوصت الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، حلاً قابلاً للتطبيق على المدى الطويل في سهل الباطنة الساحلي، بافتراض أنه يمكن توفير مكان مناسب للتغيير وحمايته .

توجه السيـاسة

تعمل الحكومة على دعم إنشاء وحدات زراعية مجدية اقتصاديا ومواصلة الإنتاج الزراعي في السهل الساحلي لمنطقة الباطنة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف-**SDG2 القضاء التام على الجوع.
  الغايات- SDG2.3 و SDG2.4 و SDG2.6

الأهداف المستقبلية

- دمج عدد من المزارع الصغيرة غير المجدية (لا يشمل تلك التي تعتمد على الأفلاج)
- استبدال المساحات الزراعية المتملحه على سهل الباطنة الساحلي.

الارتباط مع رؤية 2040

- **الأولوية** 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
  الهدف - OV10.1وOV10.5

المقياس

	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
نسبة مئوية من إجمالي المزارع التقليدية التي تقل مساحتها عن هكتار واحد	تعداد عام 2014	دمج ما نسبته 80٪
نسبة المساحات المزروعة المتملحه	تعداد عام 2014	50%

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

WR1, GP2, GP1, SD9, SD8, CC3, CC2, CC1, WR3, WR2

الإجراءات المطلوبة

- تحديد وحماية المناطق الزراعية الجديدة القائمة والمحتملة.
- تقديم قروض ميسرة طويلة الأجل لتمكين دمج الأراضي.
- تطبيق الإطار التنظيمي لإدارة واستخدام المياه.
- تنفيذ برنامج وضع الخرائط لتحديد الأراضي ذات القيمة العالية وموارد المياه الجوفية غير المستغلة بدقة أكبر في سهل الباطنة الساحلي.
- إجراء دراسات حول التوازن المائي والزراعي لتحديد وتقدير إمكانات التنمية.
- وضع خطة لتخصيص الأراضي لمشاريع المزارع التجارية الكبيرة في سهل الباطنة الساحلي وفقًا لإرشادات استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة (SARDS ،2040).

النتائج المتوقعة

- مستوى عالٍ من الدمج أو الإنهاء للمزارع الصغيرة غير المجدية.
- مزارع تجارية جديدة كبيرة تواصل الإنتاج الزراعي في سهل الباطنة الساحلي.
- تطبيق الإطار التنظيمي لإدارة واستخدام المياه.
- اعتماد أفضل الممارسات لتقنية إدارة المياه والمحاصيل لرفع كفاءة استخدام المياه إلى أقصى حد ممكن.
- التوسع في الخدمات اللوجستية ذات الصلة لتوفير مرافق التخزين والمعالجة والتغليف المناسبة للأغذية.
- التحكم في استخراج المياه الجوفية، وتحديد الحد الأدنى من متطلبات الدعم.

الجهات الرئيسية المعنية

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الداخلية
- المحافظات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة FS4

السياسة FS4

حماية وإدارة مناطق الرعي

خلفية عن السياسة

إن المراعي في السلطنة (الشكل 7.6) ليست فقط أحد الأصول البيئية الهامة، بل تعد أيضا مصدر مهما للاحتياطي من الكلأ الذي يعد داعما لإنتاج العسل واللحوم الحمراء ومنتجات الألبان ويساهم في الاكتفاء الذاتي من الغذاء . وينبغي تقليل رعي الأغنام والماعز والماشية والإبل في المراعي للحفاظ على إنتاجية الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي النباتي والحيواني ولمنع تدهور الأراضي. وبالإمكان تحقيق ذلك عن طريق زيادة المصادر البديلة للحوم ومنتجات الألبان المخصصة للاستهلاك المحلي وتوفير الأعلاف للماشية(في الحظائر)في المناطق التي تسبب فيه الرعي المفرط. وهناك رأي مفاده أن الحاجة إلى مكملات العلف من المناطق الرعوية، سوف تتضاءل حيث أن زيادة توافر المصادر البديلة للحوم والألبان سيقلل من الطلب على إنتاج المراعي - على الرغم من أن الطلب ينخفض عندما تكون أسعار الماشية المحلية مرتفعة، بسبب زيادة الاعتماد على العلف التكميلي.

وهناك علاقة معقدة بين الرعاة وتقاليدهم وسبل عيشهم، وإدارة المراعي والمستوطنات(المؤقتة والدائمة)، ومزارع إنتاج اللحوم والأعلاف الحديثة الكبيرة وحقوق الرعي وغيرها من العوامل التي تحتاج إلى معالجة في أجزاء مختلفة من البلاد، ولا سيما محافظة ظفار، باعتبارها جزءا من استراتيجية الأمن الغذائي. وسيتم إعداد مقترحات بشأن الإدارة المستدامة للمراعي من خلال التوصل لفهم تلك الجوانب والمشاورات وإشراك المعنيين. وهناك بعض مناطق المراعي المهددة بالتوسع الحضري وينبغي الآن أن توفر الحماية لها.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على مواصلة دعم إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان والدواجن لتعزيز الأمن الغذائي، وستحرص على تشجيع إنتاج الأعلاف في منطقة النجد لتخفيف الضغط على المراعي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف-**SDG2 القضاء التام على الجوع.
  الغايات- SDG2.4 وSDG2.5 و SDG2.6

الأهداف المستقبلية

- انخفاض الضغط على المراعي

الارتباط مع رؤية 2040

- **الأولوية** 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
  الهدف - OV10.1وOV10.5

المقياس

%

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC3 ، SD8 ، SD11 ، SD12 ، GP2 ، TE1, TE2, FS1, FS2

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
تعداد عام 2014	٪50

الإجراءات المطلوبة

يتعين على الحكومة والجهات الإقليمية ذات الصلة القيام بما يلي:

- تحديد وترسيم مناطق المراعي لحمايتها من التوسع المحتمل للمناطق الحضرية.
- الاستمرار في دعم المشاريع التجارية الزراعية الكبيرة الخاصة باللحوم والألبان والدواجن.
- الاستمرار في دعم إنتاج الأعلاف في نجد.
- وضع برامج للإدارة المتكاملة للمراعي مع المعنيين، يتناول التفاعلات المعقدة بين إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية وشبه الطبيعية وأعداد الماشية وحركتها وتوافر العلف والمياه والمستوطنات أو المخيمات الدائمة والمؤقتة وأسواق المواشي وغير ذلك .
- تحسين وعي المجتمع بأهمية وقيمة مناطق المراعي من خلال البرامج الدراسية وتعليم الكبار .
- تطوير إمكانات الجوانب التعليمية والسياحية للمراعي.

النتائج المتوقعة

- زيادة الإنتاج من الأملاك القائمة مما يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي العام للسلطنة من حيث القيمة الإجمالية للنتاج الزراعي بحوالي 10٪.
- انخفاض تدريجي في أحجام قطعان الرعي، حيث يسعى الشباب الأفضل تعليماً إلى أسلوب حياة مختلف.
- زيادة وعي المجتمع بالحاجة إلى حماية وإدارة مناطق الرعي.

الجهات الرئيسية المعنية

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- هيئة البيئة
- المحافظات الرعوية
- جامعة السلطان قابوس
- حديقة النباتات والأشجار العمانية
- أصحاب الثروة الحيوانية
- المجموعات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة الثروة الزراعة و السمكية موارد المياه

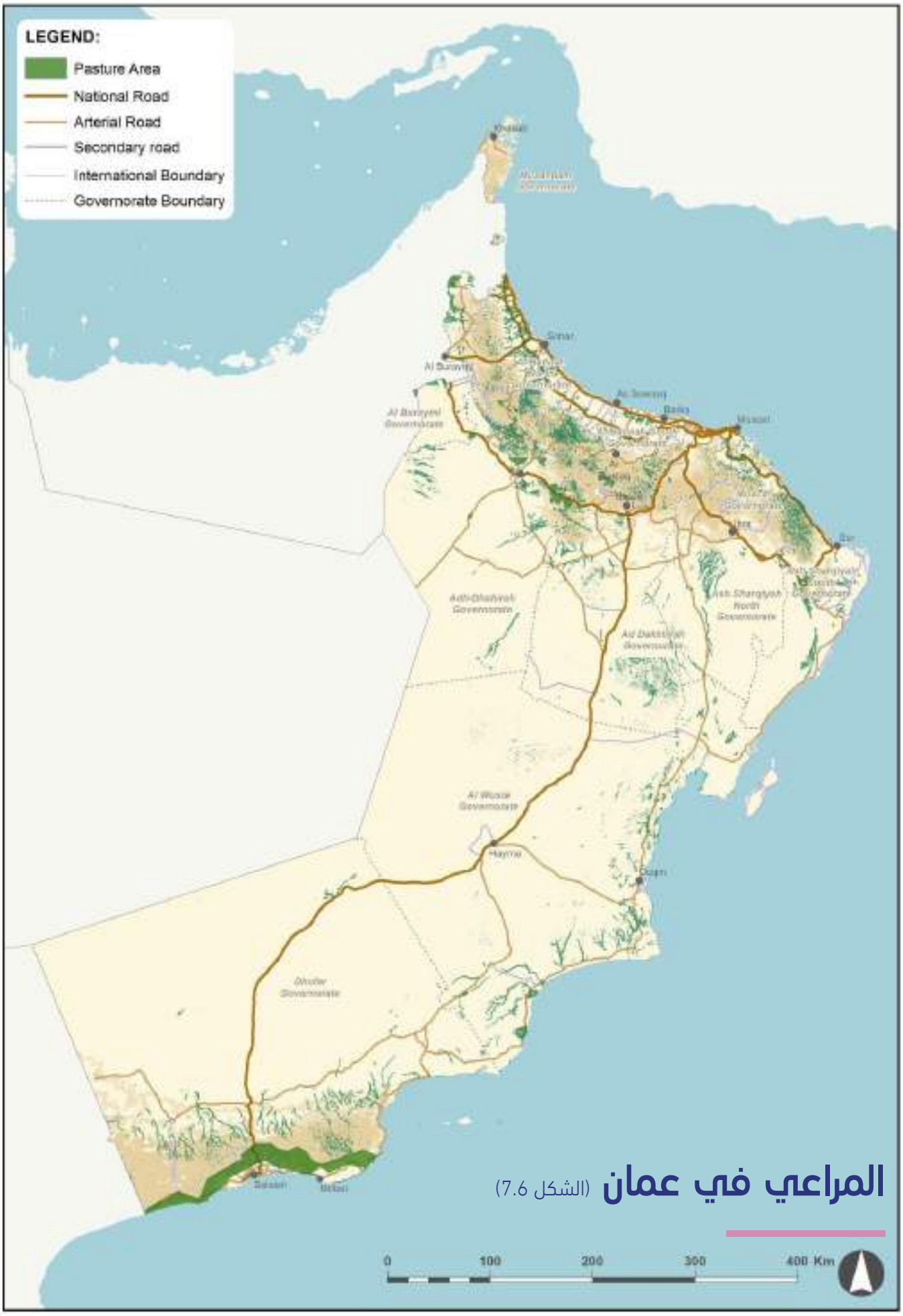

المراعي في عمان (الشكل 7.6)

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة FS5

السياسة FS5

تطوير قطاع الثروة السمكية بمواصفات عالمية

خلفية عن السياسة

يعد قطاع الثروة السمكية جهة عمل رئيسية للمواطنين وجزء مهم من الاقتصاد (مصدر غذاء) في جميع الولايات الساحلية، ولكن استنزف الصيد الحرفي مخزون الصيد المتجدد بشكل كبير وإلى أعلى مستوياته. وتكمن القضية الرئيسية التي تواجه قطاع الصيد الحرفي الآن هي خسارة المصيد من الأسماك، بسبب سوء المناولة والنقل والتخزين؛ وتقدر هذه الخسارة بحوالي 24٪ من إجمالي المصيد. يمكن للوجستيات المحسنة أن تحدث فرقًا ماليًا حقيقيًا وتحسن العوائد عند نقاط البيع الأولى. لذلك، تسعى وزارة الزراعة والثروة السمكية جاهدة لتطوير شبكة شاملة من موانئ الصيد التي تعمل بشكل جيد وكذلك تحسين مرافق التجهيز والتخزين لتقليل الفاقد وزيادة دخل القطاع. تسعى الوزارة أيضًا إلى حماية مواقع إنزال الأسماك الأخرى. وستدعم الموانئ على طول سواحل السلطنة الصيادين المحليين والعديد من المجتمعات التي تعتمد على هذا النشاط الاقتصادي المهم، والذي مكن الدولة ليس فقط من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك، ولكن أيضًا بتوفير سوق تصدير متنامي. ويوضح الشكل 7.7 موانئ الصيد المختلفة التي طورتها وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه والأخرى التي لم يتم بناؤها أو تحسينها بعد. ومن أجل زيادة مساهمة قطاع الصيد الحرفي الفرعي، يتطلب من الوزارة حل التضارب بين استخدامات السواحل الحالية والاستخدامات الأخرى للسواحل ومتطلبات الاستدامة (مثل القضاء على الصيد العرضي للسلاحف). وتتمتع الموانئ أيضًا بإمكانية تعزيز الفرص التجارية والسياحية والترفيهية (مثل مراسي الصيد الرياضي والإبحار) وأخذ بعين الاعتبار الاستخدامات المشتركة للقطاعات المماثلة الأخرى. حل التضاربات وتطوير الفرص ستتم من خلال التعاون مع الإدارة الوطنية المتكاملة للمناطق الساحلية ومناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة.

في حين أن زيادة إنتاج هذا القطاع الفرعي يمكن أن تتحقق من خلال استزراع الأنواع البحرية الصغيرة، فإن الغاية الرئيسية من إنعاش قطاع الثروة السمكية يكمن في توسيع مصلحة عُمان المشروعة من المخزونات الدولية وغير المستغلة في المحيط الهندي كجزء من تنمية الاقتصاد الأزرق (السياسة CE3). ويتطلب ذلك إنشاء أسطول تجاري من السفن المتوسطة والكبيرة القادرة على العمل في عرض البحار على الاعتبار الدقم تعد حاليًا قاعدة لعمليات الأسطول. أي تطورات في المستقبل على ساحل عمان أو في المحيط الهندي يجب أن تحدث في حدود البيئية وذلك سيضمن استمرارية الأرصدة السمكية ويخلق صناعة صيد مستدامة تعزز المجتمع والاقتصاد في عمان دون المساس بالموارد الطبيعية الحيوية والمتجددة. ولتحديد حصص صيد مناسبة وممارسات صيد مستدامة سيكون من الضروري الاستثمار في برامج البحث التي تحدد وترصد الأرصدة السمكية والسعي لخلق حلول صيد مستدامة (لمجتمعات الصيد وبيئات المحيطات) بالإضافة إلى استمرار الابتكار في التقنية التي يمكن الاستفادة منها.

كما أن الاستزراع المائي التجاري على اليابسة وعلى الشواطئ يعمل بشكل كبير لزيادة المصيد الحرفي والتجاري. وحددت الحكومة الاستزراع المائي كأحد الركائز الأساسية لتنويع اقتصادها الوطني. وستعطى الأولوية لمشروعات تربية الأحياء المائية التي تزيد فرص العمل المحلية إلى أقصى الحدود وستُدمج في البيئة الطبيعية دون التقليل من إمكانات استخدامات الأراضي الأخرى(مثل السياحية) أو الإفراط في استخدام المواقع الساحلية الهامة. بالنظر إلى النطاق التوسع المقترح ولضمان الاستدامة على المدى الطويل وجذب المستثمرين، فإن تقييمات تأثيرات الاستدامة، وتضمين الآثار البيئية والاجتماعية مع المعايير البيئية لمؤسسات التمويل الدولية، ستكون مطلوبة للمشاريع والبرامج الكبيرة.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على مواصلة دعم الصيد التقليدي وستحرص في الوقت ذاته على تشجيع بناء أسطول سفن الصيد التجاري ومشاريع الاستزراع السمكي من أجل إنشاء قطاع صيد مربح بمواصفات عالمية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف -14** الحياة تحت الماء.
  الغاية- SDG14.4 و SDG14.2

الارتباط مع رؤية 2040

- **الأولوية** 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
  الهدف - OV10.1وOV10.5

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SU2، CC2، CC3، SD8، SD9، GP2، GP3، TE1، CE1، CE2، CE3، CH5، TM4

الأهداف المستقبلية

- تربية الأحياء المائية - زيادة المصيد الكلي

المقياس

طن / سنة (2040)

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
* 1،705	220.000

الإجراءات المطلوبة

- جاري إنشاء الموانئ الجديدة ومرافق المعالجة.
- تحسين المناولة والنقل والتخزين لتقليل الفاقد.
- تطوير المنطقة الصناعية للثروة السمكية بالدقم.
- تقييم خيارات إنشاء أسطول صيد تجاري في عرض البحر بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تسهيل تنمية مشروعات الاستزراع المائي الصديقة للبيئة، سواء البحرية أو البرية.
- مواصلة البحث البحري وجمع البيانات القطاعية.
- تحديث البحث لفهم تأثير تغير المناخ على مصايد الأسماك ووضع استراتيجيات مرنة.
- النظر في آثار ارتفاع مستوى سطح البحر في تصميم نظم تربية الأحياء المائية الساحلية الثابتة.
- تحديد فرص الاستخدام المشترك لموانئ الصيد الحرفي.

النتائج المتوقعة

- زيادة كبيرة في قيمة المصيد الحرفي من خلال تحسين الإدارة وتقليل الفاقد.
- الصيد الحرفي متوازنا مع المخزونات المتجددة.
- التطوير المرحلي لأسطول الصيد التجاري للمساهمة في إجمالي المصيد.
- الزيادة المطردة في مساهمة الاستزراع المائي في إجمالي المصيد.
- تطوير أسواق تصدير جديدة.
- تحسين استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال اعتماد معايير قطاعية مناسبة.

الجهات الرئيسية المعنية

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه
- هيئة البيئة
- وزارة التراث والسياحة
- مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار
- جميع المحافظات الساحلية (وشمال الشرقية.)

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة الثروة الزراعية و السمكية و موارد المياه

المرافق المرتبطة بقطاع الثروة السمكية الشكل 7.7

إدارة الموارد الطبيعية

10

إدارة الموارد الطبيعية

السياسة MM1

السياسة MM1

استخراج المعادن والمواد الخام والبيئة الطبيعية المحيطة

خلفية عن السياسة

تعتبر جبال الحجر مصدرا لمعظم المعادن في البلاد، على الرغم من أن المناطق الأخرى مثل جبال ظفار أيضًا غنية بالمعادن (معظمها ذات قيمة منخفضة، ولكنها ذات وفرة مثل الحجر الجيري والجبس). تتوفر مجموعة متنوعة من الموارد بدرجات مختلفة من إمكانية الوصول إليها وجدواها التجارية. ومن أجل تنمية قطاع التعدين في عمان، يجب أن يكون هناك فهم راسخ للوضع الحالي، والسلع المعدنية الأساسية لدفع عجلة النمو، وتلك المشاريع الرئيسية التي ستقود الطريق لإظهار أهمية هذا النمو. وهناك حاجة أيضًا إلى فهم القيود المفروضة على استخراج الموارد المعدنية، من حيث تأثيرها على التجمعات السكانية (المواطنين) والبيئة (خاصة موارد المياه والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية) والاستخدامات المتضاربة للأرض. إذ تزخر جبال عمان بأهم الموارد الطبيعية في شبه الجزيرة العربية (التنوع البيولوجي والجيولوجيا) والتراث والثقافة والمناظر الطبيعية؛ وهذا يجذب الاهتمام الدولي وهي مورد رئيسي لصناعة السياحة المتنامية.

التحكم في نمو وتطوير قطاع التعدين يعتمد على استخدام الجيولوجيا ونوع السلع المعدنية المتاحة. بعد ذلك يجب تقييم هذه المعادن فنيا عند تحديد أهداف التنقيب الرئيسية، والرواسب المعدنية ومشاريع التطوير، والتشغيل. وهذا يتأثر بالعوامل الاقتصادية وعملية العرض والطلب العالمية (المتغيرة.)

استخراج الركام هو المهيمن على قطاع التعدين في عمان حاليا متمثلا بحصى الأودية ومحاجر الصخور الصلبة. يتم تشغيل هذا القطاع المنخفض القيمة من قبل الشركات المحلية، وهو غير متطور إلى حد ما، وقد تم تنظيمه بشكل سيئ بسبب المشاكل الاجتماعية والبيئية. وفيما يتعلق بالقطاعات ذات القيمة العالية مثل السلع المعدنية، كانت هناك فجوة في تنقيب الحديث لمدة عقد من الزمن، مما أدى إلى انخفاض عدد تراخيص التنقيب النشطة وتسعى لإنشاء مشاريع جديدة لاستبدال المناجم القديمة.

ويتضح هذا جليا في قطاع النحاس حيث لا يوجد حاليًا مناجم نشطة، على الرغم من الإمكانيات القوية لمادة أفيوليت في سمائل.

التنقيب في قطاعات المواد الخام والمعادن الصناعية تحتاج إلى تحفيز من أجل تشجيع الاستثمار الداخلي مع الأخذ في عين الاعتبار الجوانب التقنية للمعادن (أنماط الرواسب، الأحجام المحتملة، إلخ) وكيف يعمل قطاع التعدين على مستوى العالم. ويتطلب ذلك حل المشكلات التي أثرت تاريخيًا على هذه المجموعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك منح التراخيص. ولا يزال التنقيب عن النحاس في حالة ركود بسبب تدني الثقة في الحصول تراخيص التنقيب وعدم كفاءة التراخيص والموافقات. تم اتخاذ إجراءات من قبل وزارة الطاقة و المعادن لمعالجة هذه القضايا.

تحدد استراتيجية التعدين في سلطنة عمان السلع المعدنية ذات القيمة العالية وقدرتها على دفع عجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل. تم تجميعها وترتيبها وفقًا لمجموعة من العوامل الفنية والاقتصادية، تم تصنيفها إلى ثلاث سلع ذات أولوية وإلى أربع سلع ثانوية. ويأتي معدن النحاس في المرتبة الأولى، من حيث مساهمته الكبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبط بالترويج لمجموعة من مشاريع تصنيع النحاس، فضلاً عن إنشاء مشاريع النحاس وتحفيز التنقيب الحديث عن هذا المعدن. والسلع المعدنية الأخرى ، مثل رمال السليكا والبازلت (الألياف) والبوتاس ، هي حاليًا في المرحلة المبكرة من الاستكشاف والدراسة الفنية ، مما يعني أن إمكانية نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها أقل وقد تشكل جزءًا من مبادرات طويلة الأجل .

توجه السياسة

تعمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص على تسهيل النمو والتنويع الاقتصادي المستدام لقطاع التعدين في السلطنة مع الحرص على حماية الأفراد والمجتمعات والبيئة وتلبية الطلب المحلي واستثمار الموارد المعدنية العمانية ذات القيمة العالية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف 8 -** العمل اللائق والنمو الاقتصادي .
  الغاية - 2SDG8. ، SDG8.4
- **الهدف 12 –** لاستهلاك والإنتاج المستدامان .
  الغاية - 2SDG8. ، SDG12.4
- **الهدف 15-** الحياة على الأرض.
  الغاية- SDG15.5 ، SDG15.4 SDG15.9

الارتباط مع رؤية 2040

- **الأولوية 6 :** التنويع الاقتصادي و الاستدامة المالية.
  الهدف - OV6.1
- **الأولوية 8:** القطاع الخاص و الاستثمار والتعاون الدولي.
  الهدف - OV8.5
- **الأولوية 10:**البيئة والموارد الطبيعية.
  الهدف- OV10.4& OV10.1

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD11 ، SD12 ، GP1 ، TE1 ، TE2 ، TE3 ، WR2 TM1 ، TM2 ، TM4

الأهداف المستقبلية

- مساهمة قطاع المعادن والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي

المقياس

اجمالي الناتج المحلي (٪)

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
1.0	1.5

الإجراءات المطلوبة

- تحديد مواقع المعادن والمواد الخام ذات القيمة المرتفعة بما يتماشى مع استراتيجية التعدين.
- التعريف بالقيود المفروضة على استخراج المعادن مثل قربها من المساكن/ التجمعات السكنية (حاجز على بعد 2 كم) ،القرب وتأثيره على أماكن التراث الطبيعي (العازل على بعد 2 كم عن أماكن المحميات الطبيعة)، القرب من أماكن التراث الثقافي (العازل على بعد 2كم) القرب من المناطق السياحية الحيوية والمقترحة (ملاحظة: يجب إنشاء المنطقة العازلة على أساس كل حالة بطول 2 كم كدليل) .
- وضع خرائط للمواقع الغير مقيدة للمعادن والمواد الخام ذات القيمة المرتفعة.
- إعطاء الأولوية للمواقع الغير مقيدة للمعادن والمواد الخام ذات القيمة المرتفعة وذات الأولوية القصوى التي تقع خارج مناطق التخطيط وبالقرب من البنية الأساسية القائمة لتمكين استخراج المعادن .
- تحسين نطاق الإجراءات البيئية وإشراك أصحاب المصلحة وفقًا لاستراتيجية التعدين "توصيات التغيير".
- التخطيط لإعادة استخدام أو استعادة مواقع استخراج المعادن والمواد الخام المقترحة في مرحلة مبكرة من عملية تحديد المشروع.
- تحديد الإجراءات المالية اللازمة لضمان إعادة استخدام /
- ترميم الموقع بعد الانتهاء من أنشطة التعدين.
- تحديد فرص إعادة الاستخدام لمناطق التعدين المغلقة والمستهلكة. وإعطاء الأولوية للمناطق القريبة من المساكن/التجمعات السكانية ومواقع التراث الطبيعي والثقافي.
- تحديد المعادن والمواد الخام الموجودة بالقرب من مواقع المعالجة التي من الممكن الاستفادة من أنشطتها في كقيمة إضافية.
- النظر في فرص المتاحة لاستخدام الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة المتزايدة لمعالجة المنتجات المعدنية وإضافة قيمة إليها. الاشتراك المكاني في كثافة استهلاك الطاقة مع مصادر الطاقة ومع مرافق موانئ المعالجة والتصدير المعادن المحلية والمستوردة (سياسة دعم التنوع والتكتل)

النتائج المتوقعة

- استخراج المعادن والمواد الخام المرتفعة القيمة من المناطق ذات تأثير البيئي الأقل للمساهمة في التنويع الاقتصادي والنمو
- تمكين الصناعة التحويلية والطاقة والنقل لإضافة قيمة إلى المواد الخام المعدنية والمعادن
- أنشطة سياحية وترفيهية وترويحية في مناطق التعدين النشطة سابقًا

الجهات الرئيسية المعنية

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة التراث و السياحة
- هيئة البيئة
- مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة
- وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب
- وزارة الداخلية
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- مكتب المحافظة على البيئة (الديوان)
- المجتمعات المحلية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة الطاقة و المعادن

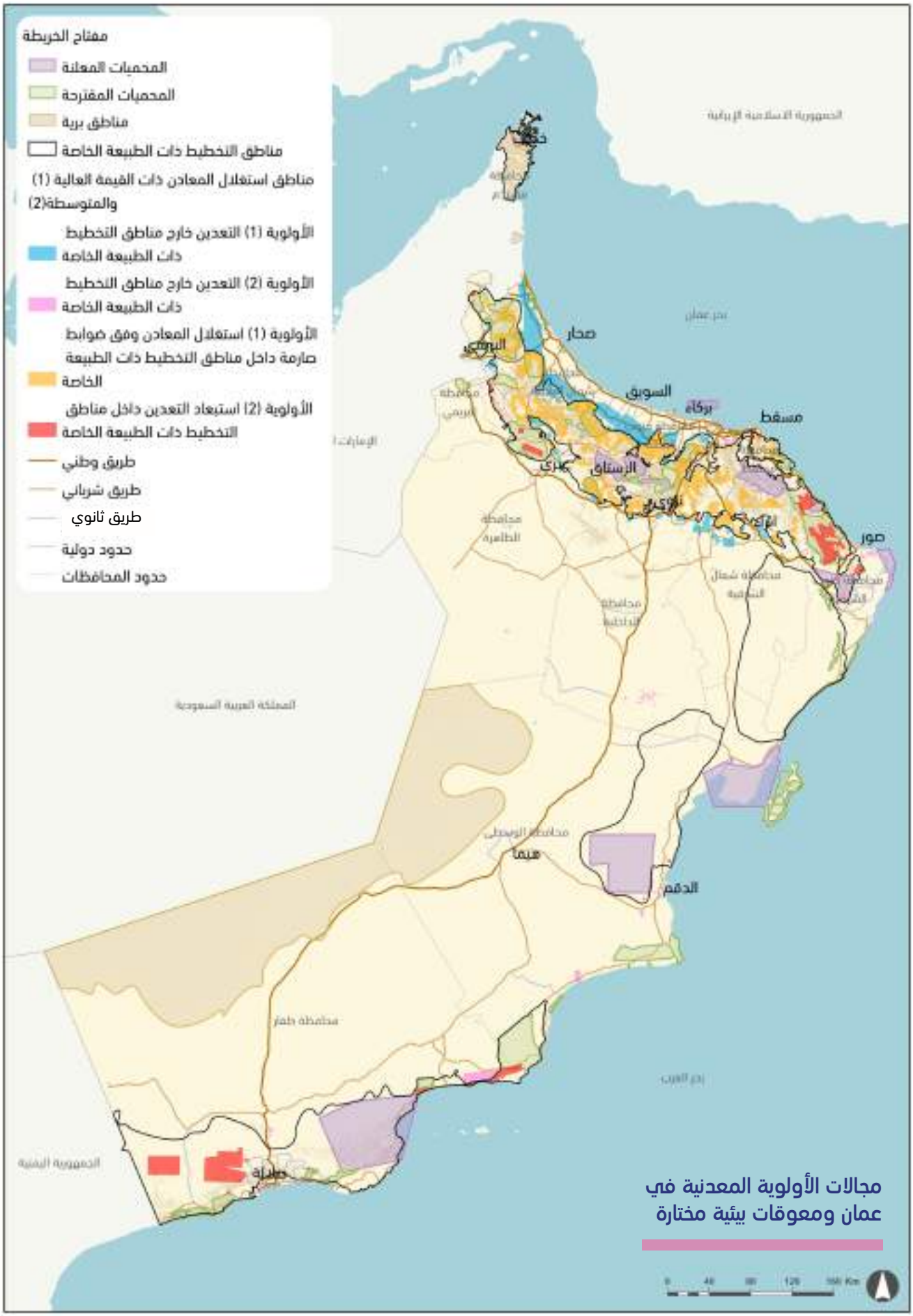
مفتاح الخريطة
المحميات المعلنة
المحميات المقترحة
مناطق برية
مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة
مناطق استغلال المعادن ذات القيمة العالية (1) والمتوسطة(2)
الأولوية (1) التعدين خارج مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة
الأولوية (2) التعدين خارج مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة
الأولوية (1) استغلال المعادن وفق ضوابط صارمة داخل مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة
الأولوية (2) استبعاد التعدين داخل مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة
طريق وطني
طريق شرياني
طريق ثانوي
حدود دولية
حدود المحافظات
الجمهورية الاسلامية الإيرانية
بحر عمان
صحار
البريمي
السويق
بركاء
مسقط
عبري
الرستاق
إبراء
صور
محافظة الظاهرة
محافظة شمال الباطنة
محافظة الداخلية
المملكة العربية السعودية
محافظة الوسطى
هيما
الدقم
محافظة ظفار
بحر العرب
الجمهورية اليمنية
مهرة
مجالات الأولوية المعدنية في عمان ومعوقات بيئية مختارة

نظام نقل فعال

11

نظام نقل فعال

السياسة TM1

السياسة TM1

الإدارة الفعالة للسعة الاستيعابية لشبكة الطرق

خلفية عن السياسة

لقد تحسنت البنية الأساسية للطرق بجميع فئاتها في سلطنة عمان بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما يعود بالفائدة على المجتمعات والأعمال التجارية والمواطنين والمقيمين لكافة شرائح المجتمع في جانب حركة الأشخاص والبضائع. ومع ذلك لا تزال هناك بعض الثغرات في الاتصال بالطرق السريعة، فضلاً عن نقص السعة الحالية أو المستقبلية في بعض المواقع. وفي حال عدم التدخل ، يتوقع أن يتفاقم الازدحام وأن تتأخر أوقات الرحلات، مما يفرض تكاليف إضافية ويكون بمثابة العائق أمام التنمية الاقتصادية .

ويجب أيضًا إدارة البنية الأساسية للطرق للبقاء على القيمة الاستثمارية والمحافظة على الفوائد المكتسبة للمستخدمين والمجتمعات والاقتصاد الاوسع. كما يجب أن يشمل إدارة الطلب عبر الوسائط، بما في ذلك تقليل الحاجة إلى السفر عند الاقتضاء نظرًا لارتفاع مستوى اعتماد السلطنة على النقل البري.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على دعم بناء وصيانة وتشغيل البنية الأساسية للطرق ما من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وثقة مؤسسات الأعمال ويجذب الاستثمارات، كما ستتخذ الحكومة الخطوات العملية والتنظيمية المناسبة في مختلف الطرق مثل تقليل الحاجة إلى التنقل لتخفيف وإدارة مستويات حركة المرور الحالية والمستقبلية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 9 - الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
الغاية- SDG9.4 و SDG9.1

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 - القيادة والإدارة الاقتصادية.
الهدف - OV5.3
الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية .
الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD3 ، SD5 ، SD6 ، SD7 ، SD8
GP1 ، GP2 ، TE1 ، TE2 ، CE1 ، CE2،
CE3 ، WR2 ، CC1, CC2 ، CC3 ، TM2 ،
TM3 TM4 ، TM5 ، TM6 , EN1, EN2 ،
UT1 ، UT2 ، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
أداء شبكة الطرق	٪ من شبكة الطرق الوطنية1 ضمن الغاية LOS	100	99
أداء النقل الخاص	متوسط سرعة التنقل بالسيارة (كم / ساعة)	73	73
سرعة الشحن عن طريق البر	متوسط سرعة التنقل بالسيارة (كم / ساعة)	74	72

الإجراءات المطلوبة

- إنجاز جميع مخططات الطرق السريعة على شبكة الطرق الوطنية1 التي هي قيد الإنشاء أو التي التزمت بها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات؛
- تنفيذ تحسينات للطرق المستهدفة لمعالجة الازدحام، لاسيما على حدود المناطق الحضرية، لتوفير اتصال استراتيجي بالبلدات والمدن والمعابر الحدودية والموانئ والمطارات ومناطق التنمية؛
- تحسين التشغيل الآمن والفعال للطرق السريعة من خلال تعزيز التسلسل الهرمي للطرق، وتوجيه حركة المرور لمسافات طويلة بعيدًا عن المراكز الحضرية والتخصيص المناسب لمساحة الطريق وتدابير إدارة حركة المرور والإنفاذ التنظيمي على سبيل المثال من خلال الجسور والحلول التقنية والإدارة الأفضل لموارد الشرطة؛
- بالنسبة للبنية الأساسية الجديدة للطرق، التأكد من وجود تدابير مناسبة للحد من التأثير على البيئة الطبيعية والمبنية، ووضع عنصر تصميمي ومبرمج للسلامة على الطرق والحفاظ على مزايا الاتصال والوصول للقدرة الاستيعابية الجديدة من خلال التدابير المناسبة لإدارة الطلب على النقل؛
- تعزيز "الخيارات الأكثر ذكاءً" التي تشمل مجموعة من الحوافز لرفع مستويات الوعي والتسويق الاجتماعي والتنظيمي والتسعير لتغيير المواقف والسلوكيات عبر وسائط السفر(مثل ساعات العمل المرنة والنقل التشاركي وإدارة مواقف السيارات والمركبات عالية الإشغال)بشكل عام وفيما يتعلق بمواقع محددة.
- استحداث تدابير مالية تعمل على تغيير التكاليف النسبية للوصول إلى وسائط السفر المختلفة واستخدامها لجعل النقل العام كبديل أكثر ملاءمة للنقل الخاص، بما في ذلك النظر في زيادة تكاليف الوقود وأسعار النقل العام المخفضة، والرسوم المباشرة لمستخدمي الطرق في مسقط وغيرها من المدن الكبرى، ورسوم عبور لطرق منتقاة بين المدن. وينبغي النظر في هذه التدابير ما أن يتم تطبيق وسائل النقل العام البديلة وتدابير تشجيع رفع إشغال المركبات وربط الشحن بالسكك الحديدية.
- الاحتفاظ بفوائد جميع البنية الأساسية للطرق من خلال مناهج فعالة لإدارة الأصول وتنظيم المرافق، بالاستعانة ببيانات البرمجة والحالة وتحديد أولويات الاستثمار في أنشطة الصيانة.

النتائج المتوقعة

- إنشاء شبكات طرق وطنية وإقليمية والحفاظ عليها غير مزدحمة لتربط جميع البلدات والمدن والمعابر الحدودية والموانئ والمطارات ومناطق التنمية، وغيرها من استخدامات الأراضي ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.
- مرونة في أوقات الرحلات ومستوى الخدمة بين المواقع الرئيسية للمجتمعات والشركات التجارية والمستثمرين.
- انخفاض معدل امتلاك المركبات واستخدامها، ومشاركة الوسائل الأكثر استدامة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم حركة المرور والآثار المرتبطة بها مثل الازدحام وتأخير وقت التنقل والانبعاثات الكربونية والتلوث وشطر المجتمعات.
- صيانة البنية الأساسية للطرق لتكون بحالة جيدة ومؤهلة وفي وضع التشغيل.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- هيئة البيئة
- وزارة الداخلية
- وزارة التراث والسياحة
- وزارة الإسكان و التخطيط العمراني
- وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب
- محافظتي مسقط وظفار

الجهات العامة -

- أسياد والشركات التابعة لها ومواصلات ومطارات عمان والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
- مدينة خزائن الاقتصادية أخرى: غرفة تجارة وصناعة عمان
- القطاع الخاص والمجتمع المدني وسلطات وشركات الموانئ

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

Figure20
HighwayNetworkImprovements

Figure 21
Rail Network

Figure 22
International National and Governorate Public Transport Improvements

إدارة المواقف - صحار

إدارة المواقف - صلالة

كوردون شارج - مسقط

إدارة المواقف - مسقط

نظام نقل فعال

السياسة TM2

السياسة TM2

تعزيز الخدمات والبنية الأساسية اللازمة لسكة الحديد

خلفية عن السياسة

لا توجد حاليًا بنية أساسية أو خدمات للسكك الحديدية في السلطنة، باستثناء خط سياحي قصير يمتد إلى مدخل كهف الهوتة في محافظة الداخلية. ومع ذلك، وإدراكًا لحاجتها وأهميتها، فإن لدى السلطنة خطة استراتيجية لإقامة شبكة وطنية للسكك الحديدية يبلغ طولها حوالي 2135 كيلومترًا، تشمل الربط مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي. وسوف تباشر شركة قطارات عمان في هذا الموضوع، مع التركيز بشكل أساسي على حركة الشحن، ولكن لن يتم تشغيلها بحلول عام 2040.

وتتوقع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية أن تكون سكة حديد الشحن بين صحار وبركاء وخط المعادن هي الأقسام الوحيدة للشبكة المحمية القابلة للتطبيق قبل 2040 مع عدم وجود ربط مع دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يتعلق بشبكة السكك الحديدية الوطنية للركاب فإن الطلب غير كافٍ باستثناء الجزء بين مسقط وصحار، حيث يُتوقع وجود عدد كافٍ من الركاب. وتُعد نظم سكك الحديد الحضرية خيارات قابلة للتطبيق في مسقط، وإضافة إلى حافلات النقل السريع في المناطق الحضرية للمدن الرئيسية الأخرى، حيث ستسهم في توجيه التنمية وتعالج الازدحام وتقلل التلوث.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على تخطيط وتوفير بيئة ملائمة لتمديد وتشغيل شبكة السكك الحديدية وتقديم الخدمات التابعة لها في كافة أنحاء السلطنة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبي كافة المعايير الفنية والتخطيطية ويحقق القيمة الاقتصادية، وتتضمن الشبكة سكة الحديد الخاصة بشحن البضائع بالإضافة إلى شبكة سكة الحديد داخل المناطق الحضرية مثل مسقط والمدن الرئيسية الأخرى.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 9 - الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
الغاية- SDG9.4 و SDG9.1

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 - القيادة والإدارة الاقتصادية.
الهدف - OV5.3
الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية .
الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD3 ، SD5 ، SD6 ، SD7 ، SD8
GP1 ، GP2 ، TE1 ، TE2 ، CE1 ، CE2،
CE3 ، WR2 ، CC1, CC2 ، CC3 ، TM2 ،
TM3 TM4 ، TM5 ، TM6 , EN1, EN2 ،
UT1 ، UT2 ، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
حجم شبكة السكك الحديدية	عدد الكيلومترات لشبكة السكك الحديدية (مترو + سكك حديدية إقليمية + سكك الشحن + سكة نقل المعادن)	غير متوفر	**807**
الطلب على شبكة السكك الحديدية	الركاب(يوميا) الشحن بالأطنان المنقولة بسكة الحديد سنويا	غير متوفر	**531000** **23.000.000**
التحول من الطريق إلى سكة الشحن	النسبة المئوية لنقل الحمولة على المستوى الوطني وعلى مستوى الممر	غير متوفر	**الوطنية: 1.6 ٪** **الممر: 33.0 ٪**
أداء شبكة السكك الحديدية	متوسط سرعة السفر بالسكك الحديدية (كم / ساعة) بين وجهات منتقاة	غير متوفر	93

الإجراءات المطلوبة

- تعزيز ودعم التعاون من أجل إنجاز شبكة قطارات عمان، بما في ذلك أقسام من سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي الأوسع حيث تكون مفيدة تقنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتحديد شبكة محمية لتأمين متطلبات الأرض
- إقامة أنظمة سكك حديدية للركاب في المناطق الحضرية والإقليمية، متى ما كان ذلك ممكنا تقنيًا ومجديا اقتصاديًا، مثل خدمات النقل بين مسقط وصحار وشناص، ونظام مترو خفيف يربط المناطق الرئيسية داخل مسقط، تدعمه وصلات فرعية ونقاط تقاطع متعددة الوسائط وتدابير تكميلية وفق الحاجة.
- إقامة خط للشحن بالسكك الحديدية بين صحار وبركاء، وخط لنقل المعادن بين الدقم و الشويمية، حيث يتطلب ذلك اجراء مزيدا من دراسات الجدوى وتقييم أثر الاستدامة وتوفير التمويل.
- دمج أنظمة السكك الحديدية من الناحية المادية والتشغيلية، مع الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية وتقاطعات الشحن متعددة الوسائط، مع التأكيد على فوائدها من حيث السلامة والاقتصاد والأثر البيئي.
- وضع معايير لسلامة السكك الحديدية وضمان امتثالها للمستويات الدولية المعترف بها
- وضع إطار مؤسسي وتشريعي وتنظيمي لقطاع السكك الحديدية بما يتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

النتائج المتوقعة

- حماية شبكة السكك الحديدية العمانية الآمنة والفعالة والواسعة النطاق التي تربط البلدات والمدن الرئيسية والمعابر الحدودية والموانئ ومناطق التنمية وغيرها من استخدامات الأراضي ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.
- بيئة مؤسسية وتشريعية وتنظيمية داعمة لقطاع السكك الحديدية تؤدي إلى منافع اقتصادية واجتماعية أوسع.
- شبكات سكك الحديد للركاب حول مسقط وصحار، تتكامل مع خدمات البنية الأساسية للنقل العام في المناطق الحضرية.
- توسيع الاختيار عبر وسائط النقل، لاسيما في المراكز الحضرية الرئيسية والمنشآت الاقتصادية وحولها.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- وزارة الداخلية
- وزارة التراث و السياحة
- وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب
- محافظتي مسقط وظفار
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

الجهات العامة -

- أسياد والشركات التابعة لها ومواصلات ومطارات عمان والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
- مدينة خزائن الاقتصادية أخرى: دول مجلس التعاون الخليجي وغرفة تجارة وصناعة عمان
- القطاع الخاص والمجتمع المدني

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

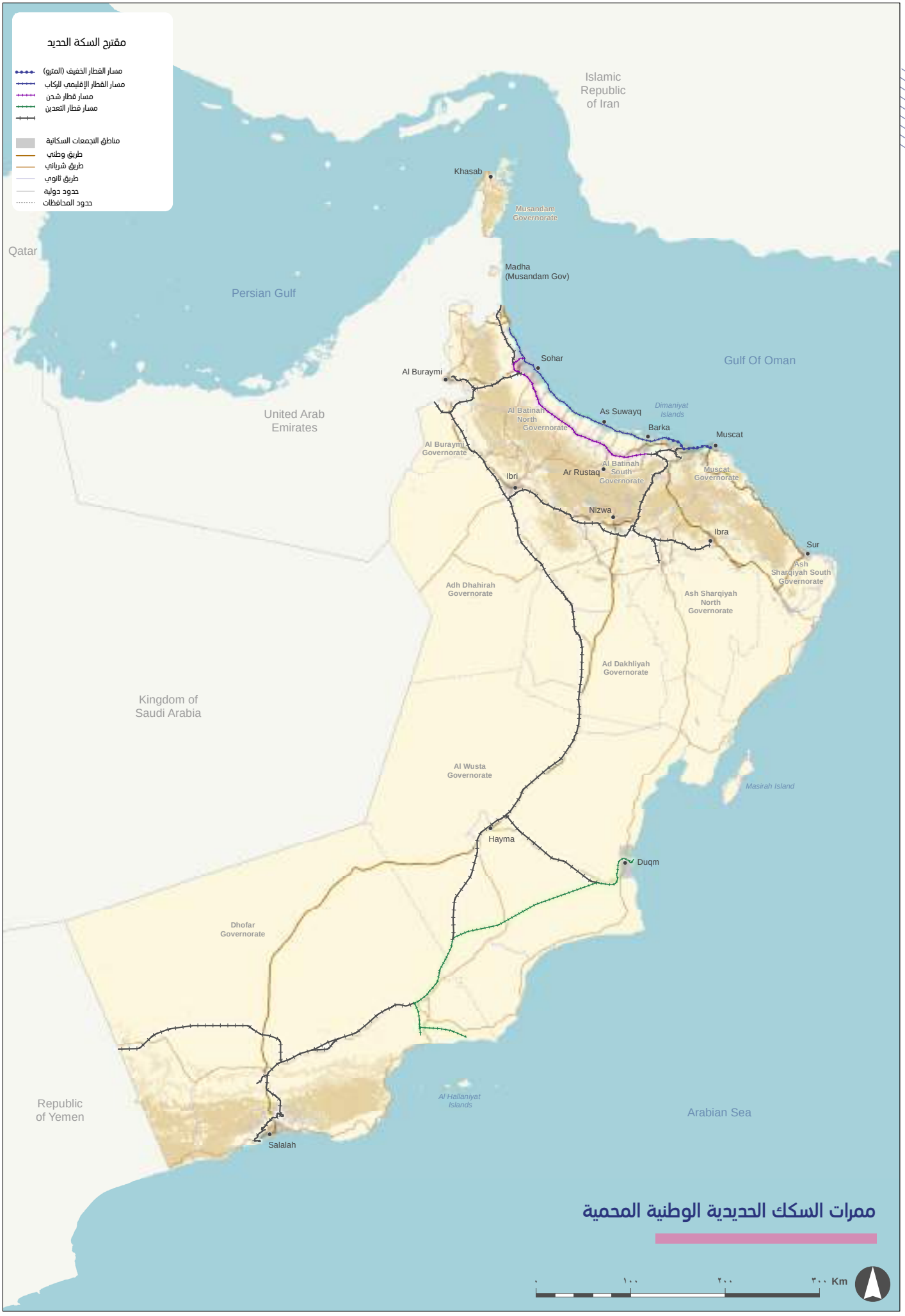

ممرات السكك الحديدية الوطنية المحمية

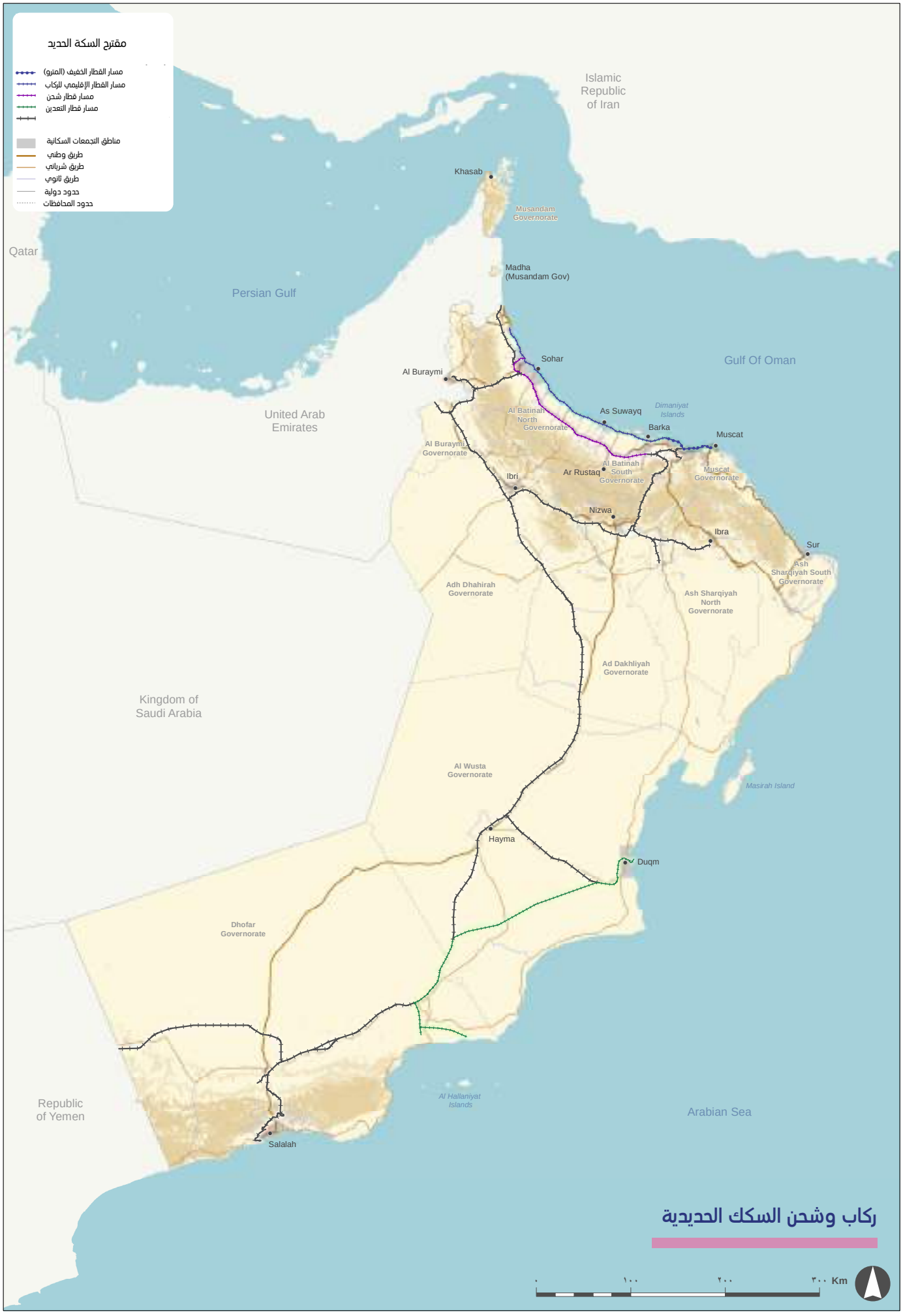

ركاب وشحن السكك الحديدية

نظام نقل فعال
السياسة TM3

السياسة TM3
تحسين جودة النقل العام

خلفية عن السياسة

إن تغطية وكفاءة وجودة النقل العام في السلطنة داخل المناطق الحضرية وبينها تعتبر ضعيفة مما يحد من جاذبيتها للمستخدمين الحاليين وقدرتها على تقديم بديل للسيارات الخاصة قابل للتطبيق . وهو ما أدى إلى انخفاض مستويات الرعاية والتحول النموذجي والقدرة على معالجة ازدحام الطرق السريعة والتلوث بالرغم من وجود تحسينات في الآونة الأخيرة خاصة في مسقط .

و هناك حاجة إلى إجراء تحسينات على الصعيد الوطني لخدمات الحافلات والبنية الأساسية الحضرية، فضلاً عن أنظمة للنقل العام عالية السعة في المدن الرئيسية، وبيئة تنظيمية ومؤسسية ومالية أكثر دعمًا. كما أن هناك حاجة إلى اجراء تحسينات في النقل المستجيب للطلب، بما في ذلك سيارات الأجرة والمركبات الخاصة المستأجرة والتكامل مع الوسائط المتعددة.

توجه السياسة

تسعى الحكومة الى إعطاء الأولوية لتطوير خدمات نقل عام شاملة وسهلة الوصول وذات جودة عالية وبأسعار معقولة تشكل بديلاً حقيقياً للسيارات الخاصة. وتساهم منظومة النقل العام المطورة في خدمة المراكز الحضرية ومناطق التنمية الجديدة فضلا عن الربط بين المدن، وإلى جانب الحافلات وسيارات الأجرة والنقل المائي، فإن إمكانية إنشاء نظام للسكك الحديدية تظل قائمة طالما كانت مبررة لدعم تطوير استخدام الأراضي وتقليل الازدحام وتحقيق القيمة الاقتصادية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -11 المدن والمجتمعات المستدامة.
الغاية - SDG11.2.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن المستدامة.
الهدف - OV9.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2، SD3، SD5، SD6، SD7، SD8، GP، GP2، CE1 ، CE2، CC1 ، CC2، CC3 ، TM3، TM4، TM5، TM6، EN1، UT1، UT2، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
حصة النقل العام	النسبة المئوية لحصة الوسائط (حصة الحافلات والسكك الحديدية كنسبة مئوية من مجموع وسائط السيارات والحافلات والسكك الحديدية . ولم يتم أخذ سيارات الأجرة والحافلات المدرسية وحافلات الشركة في الاعتبار في هذا الحساب)	5	16
الطلب على النقل العام	مليون كيلومتر يقطعها المسافرون (يوميا)	5.4	56
سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام	النسبة المئوية للمناطق التي يغطيها النقل العام (حضري)	11	45
ربط النقل العام	النسبة المئوية للتغير في متوسط عدد نقاط التقاطع الخاصة بالنقل العام	غير متوفر	43

الإجراءات المطلوبة

- تحديث الشبكات الحضرية للحافلات وتحسين الجداول الزمنية وتقديم خدمات جديدة ومركبات عالية الجودة، ودعم البنية الأساسية الجديدة مثل محطات التوقف المكيفة، والمواقف الجانبية وإجراءات لإعطاء الأولوية للحافلات، وتحسين المعلومات المتعلقة بالركاب.

- الاستثمار في خدمات الحافلات المتخصصة، مثل النقل المدرسي والحافلات الصغيرة وتحسين جودة وسلامة نقل الموظفين.

- تحسين حافلات المسافات الطويلة على المسارات الوطنية والإقليمية الرئيسية، وعلى نقاط الاتصال الدولية مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية .

- توفير أنظمة سكك حديدية للركاب، متى ما كان ذلك ممكنًا تقنيًا ومبررًا اقتصاديًا، مع التركيز على خدمات النقل الإقليمية بين مسقط وصحار وشناص، ونظام مترو خفيف يربط المناطق الرئيسية داخل مسقط تدعمه وصلات فرعية ونقاط تقاطع متعددة الوسائط وتدابير تكميلية وفق الحاجة .

- تسليم حافلات النقل السريع (BRT) في مسقط لدعم نظام المترو الخفيف وكذلك في صلالة والدقم إلى جانب طرق للحافلات وإجراءات لتوجيهها وإعطاء الأولوية لها، وإقامة شبكات فرعية في المناطق الحضرية الأخرى.

- توفير بيئة تنظيمية داعمة مقرونة بالإنفاذ، مما يحسن توافر وجودة وسائط النقل المستجيبة للطلب مثل سيارات الأجرة ومركبات التأجير الخاصة، وخدمة الاتصال الهاتفي لطلب النقل، وخدمة حجز سيارات الأجرة، بما في ذلك استخدام التقنيات الذكية لتوفير معلومات ذات جودة عالية للركاب وخيارات تتعلق بالحجز والدفع.

- النظر في خدمات العبارات الدولية والوطنية الجديدة في ضوء الخدمات التي توفرها حاليًا، حيث تكون مدعومة بالطلب والجدوى الاجتماعية والتجارية، وكذلك سيارات الأجرة المائية في مسقط وصلالة والمدن الساحلية الأخرى حسب الحاجة.

- تعزيز التكامل المادي والتنظيمي والتشغيلي، لاسيما في المناطق الحضرية، على سبيل المثال من خلال نقاط التقاطع متعددة الوسائط ومرافق الانتظار والركوب، والتنمية الموجهة نحو العبور وما يماثلها من مفاهيم تخطيطية، والوصول بالمشي وركوب الدراجات (TM6) والتكامل بين إصدار التذاكر وأسعارها، ومعلومات الركاب، وضع العلامة التجارية للشبكة والترويج لها.

النتائج المتوقعة

- زيادة الاستثمار والتغطية والجودة والجاذبية للبنية الأساسية للنقل العام وخدماته، ينتج عنه تحقيق مستويات عالية من رضا الركاب وثقة المواطنين والشركات .
- تنمية حضرية / مكانية أكثر إحكاما واستدامة وعملية، وتحسين مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي في المدينة.
- زيادة خيارات المستخدمين / تغيير النموذج مما يؤدي إلى تقليل حجم المرور والازدحام والتلوث وتحسين إمكانية الوصول

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات الداخلية
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- وزارة التراث و السياحة
- وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب محافظتي مسقط وظفار
- المجلس الأعلى للتخطيط

الجهات العامة -

- أسياد والشركات التابعة لها
- مواصلات
- الشركة العمانية الوطنية للعبارات
- مطارات عمان

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

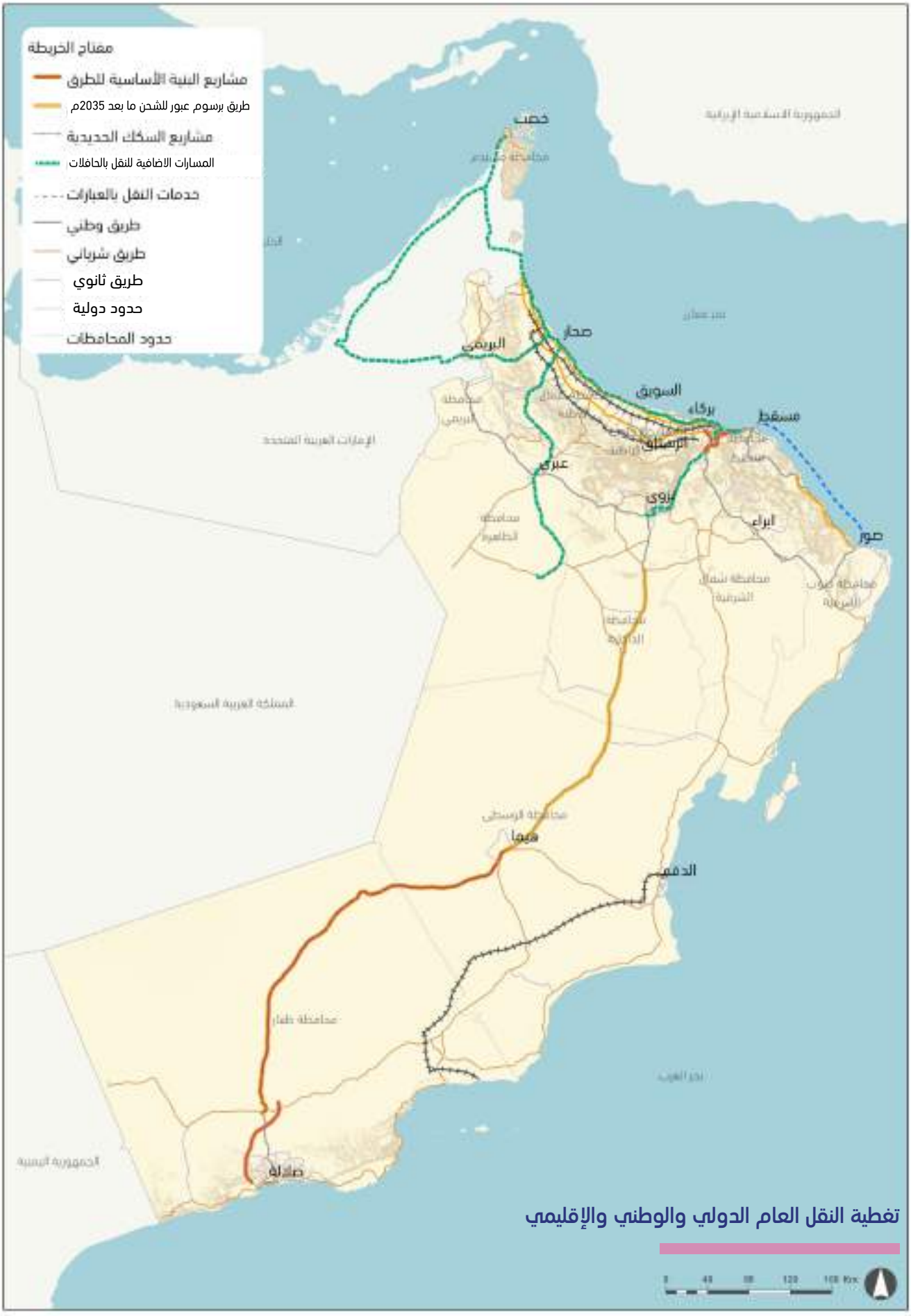
مفتاح الخريطة
مشاريع البنية الأساسية للطرق
طريق برسوم عبور للشحن ما بعد 2035م
مشاريع السكك الحديدية
المسارات الاضافية للنقل بالحافلات
خدمات النقل بالعبارات
طريق وطني
طريق شرياني
طريق ثانوي
حدود دولية
حدود المحافظات
خصب
صحار
البريمي
السويق
برکاء
مسقط
الرستاق
عبري
نزوى
ابراء
صور
هيما
الدقم
صلالة
الإمارات العربية المتحدة
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اليمنية
تغطية النقل العام الدولي والوطني والإقليمي

روابط النقل العام في المناطق الحضرية (مسقط وصلالة والدقم)

(مترو خفيف وBRT) - مسقط

(BRT) - صلالة

(BRT) - الدقم

نظام نقل فعال

السياسة TM4

السياسة TM4

دعم المطارات والموانئ

خلفية عن السياسة

إن تغطية وكفاءة وجودة النقل العام في السلطنة داخل وفرت السلطنة شبكة محكمة من الموانئ البحرية تقدم إمكانات كبيرة لدعم مكانة عمان كمركز لوجستي يدفع عجلة النمو الاقتصادي الوطني.ويقع ميناء الشحن الرئيسيان في صحار وصلالة في موقعين استراتيجيين، مع إمكانية الوصول بشكل ممتاز إلى خطوط الشحن والاستفادة من وجودها على الخطوط السريعة المباشرة إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. بينما من المخطط أن تتم توسعة ميناء الشحن الثالث، وهو ميناء الدقم، بشكل كبير ليصبح محركًا اقتصاديًا رئيسيًا للمنطقة الوسطى .أما ميناء السلطان قابوس في مسقط فسيتم التركيز على تحويله إلى الاستخدام السياحي واستقبال السفن السياحية والتراث البحري .

وبالمثل، فإن قطاع الطيران والتسلسل الهرمي للمطارات يعد هو الآخر قطاع راسخ بشكل جيد إذ أن مطار مسقط يخدم غالبية الحركة الدولية والوطنية للركاب والشحن، مع وجود إسناد من مطار صلالة، والمرافق التجارية الإقليمية في صحار والدقم وخصب. وتوجد عد ة مطارات أصغر تديرها الجهات العسكرية أو الشركات الخاصة، أو تقدم رحلات تجارية في بعض الأحيان فقط .

وقد أدركت الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية الحاجة إلى توسيع أو تحسين القدرات في محطات السفر والشحن البحرية والجوية في المواقع الرئيسية، وجنبًا إلى جنب مع السياسة TM5، من الضروري الاهتمام بإدارة سلسلة التوريد، وكفاءة الوصول إلى البر، وإدارة الخدمات اللوجستية وتوفير البيئة المؤسسية التنظيمية والتشغيلية الداعمة.

توجه السيـاسة

يتم تطوير موانئ صلالة وصحار والدقم لتلبية المتطلبات الاقتصادية إلى جانب التحول إلى العبارات الخاصة بالسياحة والركاب في مسقط، وسيتم دعم هذه المواقع وغيرها من الموانئ الأصغر حجما ذات الأهمية الإقليمية من خلال التكامل في سلسلة الإمداد عبر شبكة الطرق وسكة الحديد، كم سيتم تطوير مطار مسقط الدولي ليصبح بوابة طيران دولية وإقليمية مدعو ما بمطار صلالة الدولي كثاني مطار في السلطنة فضلا عن بقية المطارات الإقليمية الأخرى حسب الحاجة ، ويتم في جميع الحالات إعطاء الأولوية لتحسين السعة المتاحة وتوفير منشآت مناولة الركاب والبضائع ذات الكفاءة العالية وخلق بيئة وإطار تجاري داعم فضلا عن تأمين وصول آمن وفعال، وتتم مراجعة سياسات القطاعين البحري والجوي وتحديثها لمواكبة التكنولوجيات الحديثة على غرار المركبات الجوية بدون طيار وسيارات الأجرة الطائرة والشحن المستقل.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 9 - الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
الغاية- SDG9.4 و SDG9.1

الأهداف المستقبلية

- الطلب على الموانئ
- الطلب على المطا رات

الإجرءات المطلوبة

- تعزيز قطاعي النقل البحري والطيران باعتبارهما محفزان آمنان و فعالان للنمو والتطور الاقتصادي.
- التركيز على تطوير الموانئ والمطارات القائمة بالإضافة إلى المطارات الإقليمية الأصغر، استنادًا إلى الموقع ونطاق الخدمة والميزة التنافسية لكل منها، وتحسين الاستفادة من القدرات الاستيعابية المتاحة، ودعم العمليات الفعالة والشحن والخدمات اللوجستية المرتبطة بها، والسياحة والتراث.
- الترويج لميناء صحار والمنطقة الحرة كميناء رئيسي لإعادة الشحن، إلى جانب مواقع أخرى مثل صلالة، وفقًا للحاجة.
- الترويج لمدينة خزائن الاقتصادية والمنطقة الحرة بصلالة، مع إيجاد وصلات مناسبة لكل منهما.
- دعم وتنظيم أنظمة الممرات الجمركية لتسهيل نقل البضائع بواسطة مركبات الشحن بين الموانئ والمناطق الحرة عبر الحدود أو غيرها من المرافق الجمركية.
- الترويج لعُمان كمركز إقليمي تكميلي للشحن الجوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على قرية الشحن الجوي في مسقط وإقامة قرية للشحن الجوي في الدقم، ومرافق شحن جوي أصغر داعمة في المطارات الدولية المتبقية داخل السلطنة.
- دعم خدمة عبارات الركاب البحرية والدولية المختارة، بما في ذلك وصلات "شريانية" لمجتمعات الجزر.
- تعزيز رحلات العبارات والرحلات الجوية بين مسندم وبقية مناطق السلطنة لضمان التكامل المكاني والتنمية الاقتصادية.
- تعزيز محطات الرحلات البحرية في مسقط وصلالة، إذ تدعم تلك المواقع السياحة وصناعة التراث في السلطنة.
- السماح بإقامة المرافق المناسبة لطائرات الهليكوبتر والطائرات المائية وتنظيمها حيثما كان ذلك ممكنًا، مع مراعاة تقييم آثار الحركة الجوية و الأمن والضوضاء.
- وضع استراتيجيات وخطط الوصول السطحي لجميع الموانئ والمطارات، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والنقل العام، والإدارة المتناسبة مع الطلب لضمان تشغيل الشبكة بكفاءة.
- تطوير أنظمة للتحكم في حركة المرور وإدارة التأثيرات البيئية وفقًا للمعايير الدولية.
- تعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية لخلق بيئة داعمة.

النتائج المتوقعة

- أن يعمل قطاعي النقل البحري والطيران وفقًا للمعايير الدولية و يدعم النمو الاقتصادي والتنمية المكانية.
- تحقيق النمو للأنشطة الاقتصادية ذات الصلة داخل وحول مناطق الموانئ والمطارات.
- الوصول السهل والمرن والآمن والمستدام إلى السطح والاختيار من بين عدة وسائل.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات الداخلية
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الإسكان و التخطيط العمراني
- وزارة التراث و السياحة
- وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب محافظتي مسقط وظفار
- المجلس الأعلى للتخطيط

الجهات العامة -

- أسياد والشركات التابعة لها
- المطارات العمانية
- مجموعة الطيران

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

الموانئ والمطارات الوطنية

نظام نقل فعال

السياسة TM5

السياسة TM5

تطوير النقل متعدد الوسائط

خلفية عن السياسة

تتمتع عمان بموقع فريد يجعلها مركزًا لوجستيًا لمنطقة الخليج والمحيط الهندي نظرًا لموقعها الجغرافي وميناءها الممتاز وبنيتها الأساسية من الطرق والمطارات ومناخها السياسي المستقر. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانات غير مستغلة، مع استمرار مرور معظم الواردات والصادرات عبر دولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما دبي والشارقة.

وهناك حاجة إلى الاستثمار واتخاذ اجراءات لتحقيق إمكانات إدارة التوريد المعززة التي ستدفع النمو والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل والتنمية المكانية بما يتفق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. ويركز ذلك على تحسين الكفاءة والجودة والمرونة في نقل المسافرين والبضائع عبر الموانئ والمطارات، وإضافة الاتصال بالسكك الحديدية إلى ذلك المتوفر بالفعل عبر الطرق البرية، وتعزيز البنى الأساسية" غير المادية" مثل الجمارك والممرات الجمركية وإجراءات الهجرة والحدود، بالإضافة إلى تدريب وتمكين رأس المال البشري. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التكامل على مستوى المناطق الحضرية وعلى مستوى المدن، بين البنى الأساسية ووسائل النقل، وبين خدمات النقل واستخدامات الأراضي المجاورة، وبين المؤسسات الحكومية والخاصة لتمكين واستغلال البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة، تحت إشراف مؤسسات متينة.

تم تحديد جدول أعمال الشحن متعدد الوسائط بشكل أساسي في استراتيجية سلطنة عمان اللوجستية لعام 2014 (SOLS)، ولكن هناك نتائج مهمة تترتب على حركة الركاب. وسيكون مفتاح نجاح خدمات النقل العام على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي هو السهولة التي يمكن للناس من خلالها الوصول والتبادل بين الطرق والسكك الحديدية والوسائط البحرية المقترحة. لذلك، يجب التخطيط لنقاط تقاطع الركاب متعددة الوسائط في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء البلاد، والتي تكون عادةً في وسط أو طرف المناطق الحضرية حيث يُقترح أن تتقارب خدمات النقل العام فيها.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على تطوير النقل متعدد الوسائط لنقل الأفراد والبضائع من وإلى السلطنة وداخلها، كما تعمل التقاطعات والممرات على ربط وسائط النقل المختلفة ويتم دعمها بإجراءات تشغيلية فعالة ويتم تصميمه وإنشاؤها وإدارتها مثل تنظيم قواعد الدخول والمعلومات وخدمات التسعير وسلسلة الإمداد.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 9 - الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
الغاية- SDG9.4 و SDG9.1
الهدف 11 - مدن ومجتمعات مستدامة.
الغاية - SDG11.2

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 - القيادة والإدارة الاقتصادية.
الهدف - OV5.3
الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية .
الهدف - OV6.6.
الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن المستدامة.
الهدف - OV9.3.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD3 ، SD5 ، SD6 ، SD7 ، SD8
GP1 ، GP2 ، TE1 ، TE2 ، CE1 ، CE2،
CE3 ، WR2 ، CC1, CC2 ، CC3 ، TM2 ،
TM3 TM4 ، TM5 ، TM6 , EN1, EN2 ،
UT1 ، UT2 ، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
الطلب على نقل البضائع	مليون طن كم (سنوي)	50000	204000
الطلب على النقل العام	مليون مسافر كم (يوميا)	5	56

الإجراءات المطلوبة

- دعم البنية الأساسية الحالية للتقاطعات المخطط لها في الموانئ والمطارات مثل صحار وصلالة والدقم.
- الاستثمار في القدرات الاستيعابية للطرق والمركبات، وإدارة حركة المرور في الممرات اللوجستية الرئيسية والمراكز الحضرية وكذلك وصلات السكك الحديدية عند الحاجة من أجل دعم القدرة التنافسية الوطنية والإقليمية.
- توفير البنية الأساسية لدعم مدينة خزائن الاقتصادية، بما في ذلك خط سكة الحديد بين صحار وبركاء والبنية الأساسية للتقاطعات.
- تعزيز الخدمات اللوجستية للمدن لضمان الكفاءة في حركة الشحن الحضري مع الحد من الازدحام والتلوث وتوقع استخدام وسائط نقل ونماذج وتقنيات خدمية جديدة.
- توفير نقاط تقاطع متعددة الوسائط للركاب، بما في ذلك شبكات مواقف الاصطفاف والركوب والشبكات الفرعية، مع معايير متسقة للتخطيط والتصميم، وتدابير مادية داعمة مع إيجاد تكامل تشغيلي وتخطيط خدمي إضافة للمعلومات والأسعار.
- تعزيز التكامل بين الشبكات المادية والرقمية من خلال مفاهيم مثل الحركية واللوجستيات كخدمة.
- وضع بيئة تشريعية وتنظيمية وتشغيلية مؤسسية داعمة.

النتائج المتوقعة

- قطاع شحن وخدمات لوجستية حيوي، مما يقلل من الاعتماد على دولة الإمارات العربية المتحدة ويقود النمو والتنويع الاقتصادي الوطني.
- إنشاء محاور فعالة للشحن والركاب داخل شبكة النقل كمراكز للربط والتقاطع والتطوير المادي (ما في ذلك التنمية الموجهة نحو العبور) والأنشطة الاقتصادية.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- وزارة الداخلية
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الإسكان و التخطيط العمراني
- وزارة التراث و السياحة
- وزارة الثقافة و الرياضة و الشباب محافظتي مسقط وظفار
- المجلس الأعلى للتخطيط

الجهات العامة -

- أسياد (قطارات عمان / الشركة العمانية للملاحة / مواصلات) مطارات عمان
- المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
- مدينة خزائن الاقتصادية أخرى: غرفة تجارة وصناعة عمان / القطاع الخاص والمجتمع المدني

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

المحاور والممرات متعددة الوسائط

نظام نقل فعال

السياسة TM6

السياسة TM6

تعزيز التنقل النشط الصحي والمستدام

خلفية عن السياسة

إن التركيز الحالي للسياسة الوطنية ينصب على التنقل الآلي وخاصة بالسيارات الخاصة مما يكثف استخدام الطاقة وينتج عنه انبعاثات ضارة من ثاني أكسيد الكربون والملوثات الأخرى، ويشجع أنماط حياة غير نشطة وخاملة مرتبطة بضعف الصحة البدنية والعقلية. وهناك إمكانية، خاصة بالنسبة للرحلات المحلية القصيرة وأيضًا الرحلات الترفيهية لمسافات طويلة، للتحول إلى استخدام وسائط نقل نشطة كالمشي وركوب الدراجات والتي لا تنتج عنها أي انبعاثات، وكذلك دعم مجتمعات ملائمة لعيش للأشخاص بدلاً من المركبات، وبالتالي تنمية مستدامة على نطاق أوسع. ويمكن أن يؤدي تصميم مثل هذه الرحلات أيضًا إلى جعل الوصول للبيئة المبنية أكثر سهولة، مما يساعد الفئات من ذوي الإعاقة وضعاف الحركة، ويدعم وجود مجتمع أكثر عدلاً وشمولية.

توجه السيـاسة

تقوم الحكومة بتحديد شبكات البنية الأساسية والخدمات الداعمة وإنشاء الأماكن العامة اللازمة لتحفيز المشي واستخدام الدراجات كطرق تنقل فعالة وآمنة ومستدامة وصحية للرحلات متعددة الأغراض وقصيرة المسافة وللتنزه لمسافات طويلة، ويتم تطوير هذه الشبكات وفق المعايير التصميم الخاصة بالبناء والتشغيل والصيانة والمنظمة لحركة المشاة وراكبي الدراجات مع وسائل النقل الأخرى وتدعيمها بسياسات إدارة الطلب على النقل والتسويق المناسبة وتصميم موحد يسهل حركة ذوي الإعاقة أيضا .

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 11 - مدن ومجتمعات المستدامة.
الغاية - SDG11.2.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 4 -الرفاه والحماية الاجتماعية.
الهدف - OV4.6.
الأولوية 10 -البيئة والموارد الطبيعية.
الهدف- OV10.4

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD2 ، SD3 ، SD5 ، SD6 ، SD7 ، SD8
GP1 ، GP2 ، TE1 ، TE2 ، CE1 ، CE2،
CE3 ، WR2 ، CC1, CC2 ، CC3 ، TM2 ،
TM3 TM4 ، TM5 ، TM6 , EN1, EN2 ،
UT1 ، UT2 ، UT3

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النقل	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في السنة (طن)	غير متوفر	0.85
الحصة من الوسائل النشطة	النسبة المئوية لمساهمة الوسيلة (لأهداف المحلية رهن التطوير)	٪8	٪10
السلامة على الطرق	وفيات الطرق لكل 100 مليون كيلومتر مشي / ركوب	غير متوفر	5

الإجراءات المطلوبة

- صياغة وتطبيق معايير تصميم جديدة للبنية الأساسية المخصصة للمشي وركوب الدراجات ومراعاة أنماط التنقل النشطة، من خلال المعايير والتدقيق في البنية الأساسية للطرق والمواصلات العامة وفي النطاق العام بصورة أوسع.
- تطوير شبكات للمشي وركوب الدراجات شاملة ومتصلة وملائمة وآمنة وواضحة، وتحديد مناطق ذات أولوية في البلدات والمدن، ومناطق عمل ومساكن جديدة، ومساحات خضراء وطرق ترفيهية طويلة المدى.

توفير مرافق دعم - مواقف للدراجات الهوائية، واللافتات وسبل للوصول للطريق ومناطق للاستراحة، ومرافق عند نهاية مسار الركوب، إضافة إلى التكيف مع البيئة المادية والثقافية العمانية مثل توفير المساحات الخضراء والتبريد والمناخ الجزئي، والفصل بين الجنسين، والدراجات الكهربائية وأجهزة التنقل الشخصية.

- دمج المشي وركوب الدراجات في مشاريع وشبكات وخدمات النقل العام الجديدة، من خلال التوفير المباشر للخدمة أو التعاون بين المؤسسات وعمليات التحكم في التطوير، بما في ذلك الطرق الفرعية التي يسهل الوصول لها ومواقف الدراجات وخدمة تأجير الدراجات العامة.
- توفير المعلومات العامة والحملات التسويقية المتعلقة بالفوائد الشخصية والعامة للمشي وركوب الدراجات، بما فيها تعزيز الصحة الوقائية من خلال الأطباء والمراكز الصحية والمستشفيات والفعاليات العامة مثل طواف عمان.
- دمج مبادئ التصميم العام في البيئة المبنية لإتاحة وصول أكبر نسبة من المجتمع إلى الوجهات والمرافق بغض النظر عن العمر والإعاقة ومستوى القدرة الجسدية والعقلية.
- عند وضع السياسات وتطبيقها يجب أن تكون مبادئ وحلول التصميم والبنى الأساسية وتوفير المعدات والتسويق والحملات الاجتماعية حساسة لسياق الخصائص المادية والاجتماعية لسلطنة عمان، سواء داخل المناطق الحضرية الجديدة والقائمة، ومناطق الترفيه وفيما يخص الأصول البيئية والثقافية والدينية.

النتائج المتوقعة

- تبني أنماط التنقل النشطة، مما يؤدى إلى حدوث تحول شكلي بصورة مباشر أو في شكل روافد لوسائل النقل العام التي يسهل الوصول إليها (TM3).
- تنمية حضرية / مكانية أكثر إحكاما الحد من الحوادث التي يتعرض لها المشاة وراكبو الدراجات، مما يساهم في انخفاض إجمالي إصابات حوادث الطرق (TM7).
- تحسين الرفاهية العامة، مع انخفاض في حالات الأمراض الجسدية والعقلية وتقليل الضغط على الخدمات الصحية.
- تحسين البيئة الطبيعية والمبنية وتقليل استهلاك الطاقة، والتخضير والقابلية للسكن، وهذه الأخيرة تساهم اقتصاديًا واجتماعيًا في عُمان كوجهة جذابة للعيش والعمل والزيارة.
- زيادة إمكانية وقدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة للوصول إلى فرص العمل والتسوق والترفيه وغير ذلك.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات الصحة
- هيئة البيئة
- وزارة الداخلية
- الإسكان و التخطيط العمراني التراث و السياحة
- التعليم العالي و بحث العلمي و الإبتكار
- الثقافة و الرياضة و الشباب
- بلديات مسقط وصحار وصلالة

الجهات العامة -

- شرطة عمان السلطانية
- أسياد
- مواصلات
- طواف عمان أخرى: القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية والمجتمع المدني

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

نظام نقل فعال

السياسة TM7

السياسة TM7

دعم برنامج الأمان وسلامة التنقل

خلفية عن السياسة

انخفض عدد وفيات وإصابات حوادث الطرق في السلطنة خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تتواصل الخسائر على أساس سنوي مما يفرض تكاليف غير مقبولة على المجتمع والاقتصاد من حيث المعاناة الإنسانية والناتج والإمكانات البشرية المهدرة، والتعطل في شبكة الطرق. وتماشياً مع أفضل الممارسات التي تروج لها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عبر المؤسسات العامة لتعمل في شراكة لتحقيق أهداف واستراتيجيات مشتركة في سبيل إيجاد بنية أساسية أكثر أماناً للطرق و لقائدي المركبات وفيما يتعلق بالاستجابة للحوادث. ومن المهم كذلك تعزيز السلامة والأمن في قطاعات النقل البحري والجوي والنقل العام، بما في ذلك الحماية من الجرائم والسلوك المعادي للمجتمع والأعمال الإرهابية.

توجه السياسة

يتم إيلاء الأولوية القصوى لسلامة وأمن جميع المسافرين عند تصميم وبناء و تشغيل شبكة النقل، كما سيتم توجيه موارد وأنشطة مختلف المؤسسات المعنية بتطوير الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية نحو تحقيق رؤية وأهداف مشتركة للحد من حالات الوفاة والإصابات الخطيرة على شبكة الطرق من خلال تحسين البنية الأساسية وتوعية مستخدمي الطرق وتطبيق لوائح المركبات والمرور، مع الحرص في الوقت ذاته على حماية المسافرين عبر وسائل النقل العام وضمان السلامة في قطاع الشحن.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 3 - صحة جيدة ورفاهية.
الغاية- SDG3.6

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 2 - الصحة .
الهدف - OV2.5.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD6 ، TM1 ، TM2 ، TM4 ، TM5

الأهداف المستقبلية

وفيات الطرق

المقياس

الحوادث المميتة سنويا لكل مليون شخص

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
235	109

الإجراءات المطلوبة

- اعتماد وتنفيذ مفهوم "النظام الآمن" للأمم المتحدة بشأن مستخدمي الطرق الأكثر أمانًا، والمركبات الأكثر أمانًا، والطرق الأكثر أمانًا، والسرعات الآمنة، وإدارة السلامة على الطرق، والاستجابة بعد وقوع الحوادث، من خلال نهج متعدد المؤسسات ومتعدد الأوجه يختص بالسلامة على الطرق.
- وضع استراتيجية شاملة، متعددة المؤسسات للسلامة على الطرق في عُمان، مع وضع تسلسل هرمي للأهداف التي تركز على الحد من الإصابات مبني على أساس الخطورة وفئات الطرق والمستخدمين، تستنير بالبيانات التي تُجمع و تُحلل وتُصدر بشأنها التقارير الخاصة سنويًا.
- وضع عملية منهجية ونظام عمل واستراتيجية إدارية لجمع بيانات الحوادث واستخدامها لاستهداف الموارد والأنشطة فيما يتعلق بالعوامل وراء الحوادث قريبة الوقوع وحوادث التصادم والخسائر والأضرار في الأرواح والممتلكات.
- تنفيذ برامج عن البنى الأساسية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي تتعلق بتدابير السلامة على الطرق، والتدابير القانونية مثل موازين الحمولات، وتعزيز تصميم وبناء بنية أساسية للطرق أكثر أمانًا من خلال تدقيق منهجي للسلامة على الطر ق.
- رفع مستوى الوعي والتثقيف لمستخدمي الطريق بالمواقف والسلوكيات الآمنة، خاصة بشأن الفئات المعرضة للخطر مثل المشاة وراكبي الدراجات والأطفال، من خلال حملات للسلامة على الطرق العامة عبر وسائل الإعلام والقنوات المختلفة.
- تحسين مستويات الاختبار والفحص وتطبيق القوانين على المركبات والمشغلين والسائقين، وتعزيز ثقافة الامتثال للنظام والاستخدام الآمن والمراعي لشبكة النقل.
- تعزيز إدارة السلامة، بما في ذلك القيادة، والعمل في شراكة بين عدة مؤسسات، وإدارة البيانات، والمهارات والقدرات المهنية، والتمويل المستدام، مع العمل على إعادة هيكلة وتمكين اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق.
- تعزيز السلامة والأمن داخل قطاعي النقل البحري والجوي، بما في ذلك البنية الأساسية والمرافق والسفن والطائرات.
- تعزيز التصميم والتشغيل الآمن لوسائل النقل العام، بما في ذلك مراقبة الركاب ومساعدتهم، والاستجابة للحوادث، وإجراءات الإخلاء والموارد المخصصة لإنفاذ القانون، والدفاع المدني في الحافلات والشاحنات والقطارات والعبّارات.

النتائج المتوقعة

- الحد من الآثار الاجتماعية والتكاليف التشغيلية والاقتصادية للحوادث في جميع الأنماط، بما في ذلك تعطل الشبكة والتأخر في أوقات الرحلات والأعباء الملقاة على عاتق خدمات الطوارئ ونظام الرعاية الصحية.
- مستوى عالٍ من السلامة الشخصية المتوقعة والفعلية ورفاهية وسائل النقل العام، بصورة تعزز جاذبية الحافلات والقطارات والطائرات والعبّارات مما يؤدي إلى تغيير في الوسائط وزيادة الرعاية التي تولى لهذه الأنماط.
- الحد من سلوك القيادة السيئ والمعادي للمجتمع مما يؤدي إلى طرق أكثر سلاسة ومرونة وراحة وتدفق لحركة المرور.
- تعزيز سمعة السلطنة كوجهة سفر آمنة، مما يؤدي إلى زيادة عدد السياح والزوار من رجال الأعمال .
- انخفاض كبير في الحوادث والإصابات، مع تحسن ملحوظ على صعيد الأنماط والشدة وفئات المستخدمين.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات الداخلية
- الصحة
- الثروة االرزاعة و السمكية و موارد المياه
- التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- التراث و السياحة

الجهات العامة -

- أسياد والشركات التابعة لها
- مواصلات
- الشركة العمانية الوطنية للعبارات
- شرطة عمان السلطانية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

نظام نقل فعال

السياسة TM8

السياسة TM8

استثمار التكنولوجيا الحديثة في تعزيز كفاءة و فعالية منظومة النقل

خلفية عن السياسة

في العديد من البلدان، يتم تشغيل شبكة النقل بمساعدة أنظمة النقل الذكية وهي عبارة عن تقنيات متكاملة تراقب وتحسن ظروف الشبكة، وتدير طلب المستخدم وتوفر المعلومات والتسعير الديناميكي له. كما يتم تطبيق الابتكارات من خلال مفاهيم التنقل الذكي التي تتوقع التطور المستقبلي، واعتماد السيارة الذاتية المتصلة بالشبكة، والمعلومات الذكية الحديثة المتعلقة بالركاب، والتنقل المشترك وخدمات الوساطة ودفع الرسوم، وأنظمة النقل الصغيرة، والمركبات ذاتية القيادة المحمولة جوًا (طائرة بدون طيار). وحاليا، لا تزال عُمان متأخرة فيما يخص التحقق من وتجريب ونشر هذه الحلول التكنولوجية، وهناك حاجة ملحة لإيجاد حلول شاملة.

توجه السيـاسة

تعتمد الحكومة على حلول التنقل الذكية التي تشمل شبكة النقل ومراقبة المركبات والركاب والمعلومات والإدارة، ويركز هذا النهج على البنية الأساسية المترابطة والمركبات الذكية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الخاصة بالركاب فضلا عن مرافق المراقبة والمعايير والممارسات التشغيلية اللازمة لتعزيز مستوى التكامل والتوافق بين مختلف الأصول والأنظمة. كما تعمل الحكومة على المدى المتوسط على صياغة اللوائح والمعايير والعوامل الممكنة اللازمة لأتمتة وكهربة المركبات وتوفير طرق عبور جديدة ورقمنه خدمات التنقل المشتركة وتشجيع الابتكار دون الإخلال بالسلامة والأمن وتحديد المخاطر غير المتوقعة وضمان التغطية الشاملة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف 9 -** الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
  الغاية- SDG9.1
- **الهدف 11 -** مدن ومجتمعات مستدامة.
  الغاية - SDG11.2

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 - القيادة والإدارة الاقتصادية.
الهدف- OV5.3
الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الهدف - OV6.5.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD5 ، UT5

الأهداف المستقبلية

- أسطول من المركبات الكهربائية / الهجينة
- أسطول من المركبات دون سائق / ذاتية القيادة

المقياس

النسبة المئوية من أسطول المركبات الكهربائية / الهجينة

النسبة المئوية من أسطول المركبات دون سائق / ذاتية القيادة

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
غير متوفر	حكومية: 33٪ خاصة: 12.5٪
غير متوفر	٪10

الإجراءات المطلوبة

- تطوير معايير تخطيطية وفنية لأنظمة النقل الذكية وتطبيقها عبر جميع شبكات النقل، وتوفير الرقابة المناسبة للأصول، والسلامة والأمن واستراتيجيات الإدارة والتشغيل.
- وضع جداول زمنية وبرامج مناسبة لتطوير واختبار ونشر المركبات الذاتية المتصلة بالشبكة، وأتمتة سلاسل وتقنيات الإمداد والشحن، بما فيها الأنظمة المتناسبة والقائمة على الأدلة بما يدعم السياسات والنظم، وتمكين البنية الأساسية الداعمة وأنظمة الاتصالات والتحكم المطلوبة.
- دعم إدخال أجهزة التنقل الصغيرة (مثل الدراجات الكهربائية" E-SCOOTERS ") في المناطق الحضرية، وتحقيق التوازن بين فوائد سهولة الوصول المحلي والرفد لوسائل النقل العام، مع ضرورة ضمان سلامة وراحة مستخدمي النقل الآخرين.
- إجراء مسح أفقي لتقنيات مثل أنظمة النقل الصغيرة (STS) والمركبات ذاتية التشغيل المحمولة جواً (AAVS) مع التجربة والتوضيح والنشر والاعتماد وفقًا للأدلة والاستعداد التكنولوجي.
- مطابقة استخدام تقنيات النقل الحديثة مع نماذج الخدمة والأعمال المرتبطة بها، مثل التنقل كخدمة (MAAS)، فضلاً عن النظر في الابتكارات طويلة الأجل في التمويل الذكي والمستدام.
- في تطبيق التكنولوجيا، ستقتصر الحكومة على توفير بيئة داعمة، ووضع اللوائح والمعايير المناسبة وحماية السلامة والمصالح العامة، مع ترك التنفيذ للقطاع الخاص.

النتائج المتوقعة

- شبكات نقل أكثر كفاءة من حيث تدفق الركاب والشحن والمرور، وأوقات الرحلات، والسعة، والمعدلات.
- زيادة سلامة الشبكة وأمنها ومرونتها وتقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات.
- تقديم مستويات أفضل للمسافرين والمستخدمين من حيث إضفاء الشخصية، وجودة الخدمة، والرضا، واستخدام الوقت، والموارد.

* قد تكون تأثيرات بعض «التقنيات الإحلالية «، مثل المركبات الذاتية المتصلة بالشبكة (CAVS) غير مؤكدة ومعقدة ومتعددة الجوانب، ولن تظهر إلا بمرور الوقت. ومن المهم إجراء البحث وجمع البيانات، وإجراء التعديل في ضوء النتائج الأولية.

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارات التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- وزارة تقنية المعلومات والاتصالات
- وزراة الثروة الزراعة و السمكية و
- موارد المياه
- هيئة البيئة
- الإسكان و التخطيط العمراني

الجهات العامة -

- أسياد والشركات التابعة لها
- مواصلات
- مطارات عمان أخر ى: غرفة تجارة
- وصناعة عُمان، القطاع الخاص
- الأكاديمي والمجتمع المدني

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات

نظام بنية أساسية فعال

12

نظام بنية أساسية فعال

السياسة EN1

السياسة EN1

تطوير مصادر إنتاج الطاقة المتجددة تتميز بالصمود والمرونة وتنويع مزيج الطاقة

خلفية عن السياسة

تعتمد قدرة توليد الطاقة في عمان على الغاز الطبيعي بشكل كبير. ولكن هناك توجه لتقليل الاعتماد الكلي على الغاز الطبيعي واستخدام أنواع متعددة من الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح البرية والنفايات لتحويلها إلى طاقة. حيث يمكن استخدام الغاز الطبيعي لتحقيق مخرجات اقتصادية ذات قيمة عالية، وهذا يساعد الدولة على تنويع مزيج الطاقة وبالتالي تحسين المرونة. كما سيسمح لسلطنة عمان تحقيق أهداف الاستدامة الطموحة من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتجنب آثار تغير المناخ. بدأت عُمان بالفعل في هذا التحول بعدد من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق المرافق المحددة في أحدث خطة للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ومدتها 7 سنوات، والتي يجري تنفيذ بعضها بالفعل. لكنها التزمت بامتلاك 60٪ على الأقل من سعة مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2050، لذلك ستحتاج إلى مواصلة تنفيذ مشاريع إضافية، على مستوى المرافق العامة وعلى نطاق ا لأصغر، وكذلك استخدام الرياح البحرية لاستغلال أفضل موارد الرياح بمجرد أن تصل هذه التقنية إلى مستوى تكلفة مقبول.

سيؤدي انتقال اعتماد قطاعات الصناعة والنقل والمباني على الوقود الأحفوري إلى الأنظمة الكهربائية أو الهيدروجينية إلى زيادة الطلب الكلي على الكهرباء من المصادر المتجددة بشكل كبير. ويمكن أن تكون المباني مزيجًا من التوليد والتخزين المركزي واللامركزي. قد تكون كهرباء الصناعة أيضًا قادرة على توفير درجة من التوازن على الطلب. إذا كانت عُمان قادرة على تطوير ما يكفي من الطاقة المتجددة وقدرة الشبكة، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى دفع النمو الاقتصادي وتجنب الاعتماد على الوقود الأحفوري.
مبدئيا سيتم ربط المناطق النائية بشبكات صغيرة من الطاقة الشمسية، ولكن لاحقا سيتم ربطها بالنظام الوطني.
ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، يجب التوسيع في نطاق إصلاح تعرفة الكهربائية الذي بدأ بتطبيقها على كبار المستخدمين الحكوميين والتجاريين والصناعيين ليشمل جميع مستهلكي الكهرباء.

توجه السياسة

تلتزم الحكومة بتخطيط وتطوير مشاريع توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق أهداف وتحسين شبكة الربط وتعزيز الاستدامة، فضلا عن تنويع مزيج الطاقة لضمان توفير بيئة جاذبة للاستثمارات تعزز من ثقة المستثمرين لتنفيذ المشاريع.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

- **الهدف -7** طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
الغاية - SDG7.1 و SDG7.2.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 5 - القيادة الاقتصادية والإدارة.
الهدف- OV5.3
الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الهدف - OV6.6.

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC2 ، CC3 ، SD12 ، TE3 ، TM2 ، TM3 TM6 ، TM8 ، EN2 ، UT2 ، UT3 ، UT5

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
القدرة المركبة التوليدية	القدرة المركبة (ميغاواط)	8950	28544
القدرة النسبية من مصادر الطاقة المتجددة	النسبة المئوية (٪) القيادة	5 <	٪62
الطاقة الشمسية المركبة المولدة من محطات الطاقة الشمسية واسعة النطاق	القدرة المركبة(ميغاواط)	100 <	13.399
الطاقة الشمسية الكهروضوئية المركبة على الأسطح ومواقف السيارات (مصادر على نطاق صغير)	القدرة المركبة(ميغاواط)	0	806
قدرة الرياح البرية - الطاقة الرياح البرية	القدرة المركبة(ميغاواط)	50	1.350
قدرة الرياح البحرية - الطاقة الرياح البحرية	القدرة المركبة(ميغاواط)	0	3300
تحويل النفايات إلى طاقة - طاقة النفايات	القدرة المركبة(ميغاواط)	0	300

الإجراءات المطلوبة

- تسليم جميع المشاريع ذات النطاق الكبير للطاقة المتجددة التي تم الالتزام بها بموجب خطة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه الحالية ومدتها 7 سنوات.
- توسيع نطاق إصلاح تعرفة الكهرباء من خلال توسيع التعريفات العاكسة للتكلفة لجميع القطاعات
- استكمال الخرائط التفصيلية لموارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما في ذلك الموارد البحرية لتأكيد مشاريع الطاقة المتجددة المستقبلية
- إنشاء إطار تنظيمي لدعم وتطوير صناعة الرياح البحرية
- اعتماد الجدول الزمني المستقبلي لتوليد الطاقة من قبل الاستراتيجية في المراجعات اللاحقة لخطة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه خلال 7 سنوات
- إنشاء نموذج الطلب الوطني الجديد على الطاقة لتخطيط التسلسل في مشاريع الطاقة المتجددة الحديثة مع تحديث النموذج بانتظام وتعديل جدول توليد الطاقة المستقبلي عند الضرورة
- الانتهاء من اختيار المواقع المفضلة لجميع منشآت الطاقة المتجددة الجديدة بناءً معايير متعدد وأخذ في عين الاعتبار جميع المشاكل الرئيسية، وضمان ملكية الأراضي والمتطلبات البيئية لضمان حماية المواقع
- تسليم مشاريع الطاقة المتجددة المختارة كما هو مطلوب في جدول توليد الطاقة، مع اختيار الموقع بناءً على معايير مختارة على سبيل المثال بالقرب من مركز التحميل والوصول إلى البنية الأساسية وما إلى ذلك.
- ضمان تنفيذ مخططات (ساهم 1و2) لتحفيز حلول توليد الطاقة اللامركزية للشركات والمنازل للاستثمار في أنظمتهم الخاصة لتوليد و / أو تخزين الكهرباء المتصلة بالشبكة بترتيبات مالية مناسبة.
- وضع في عين الاعتبار تأثير الكهرباء الصناعية والنقل والمباني على موازين العرض / الطلب والفرص الاقتصادية
- تزويد جميع المناطق النائية بشبكات صغيرة من الطاقة الشمسية مدعمة بالتخزين المحلي لتقليل الحاجة إلى وقود الديزل الاحتياطي
- التأكيد على تجهيز البنية الأساسية المناسبة لشبكة الكهرباء كما هو مطلوب لضمان إمكانية توصيل المنشآت بالطاقة المتجددة الجديدة بالشبكة (انظر EN2)

النتائج المتوقعة

- حصول الجميع على كهرباء منخفضة الكربون بتكلفة ميسورة
- تنويع مزيج الطاقة لدمج ما لا يقل عن 60٪ من قدرة التوليد المركبة من مصادر الطاقة المتجددة
- الطلب على الطاقة للنقل والصناعة والمباني والانتقال إلى استخدام الكهرباء بدلاً من استخدام الوقود الأحفوري المباشر
- الحد من انبعاثات الكربون من خط الأساس الحالي

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارة الطاقة و المعادن
- التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- الداخلية
- وزارة الاسكان و تخطيط العمراني
- هيئة البيئة

الجهات العامة -

- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
- هيئة تنظيم الكهرباء
- الشركة العماني لخدمات المياه و الصرف الصحي
- الشركة العمانية لنقل الكهرباء
- هيئة البيئة
- أخرى: القطاع الخاص والمجتمع المدني

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- الشركة العماني لخدمات المياه و الصرف الصحي

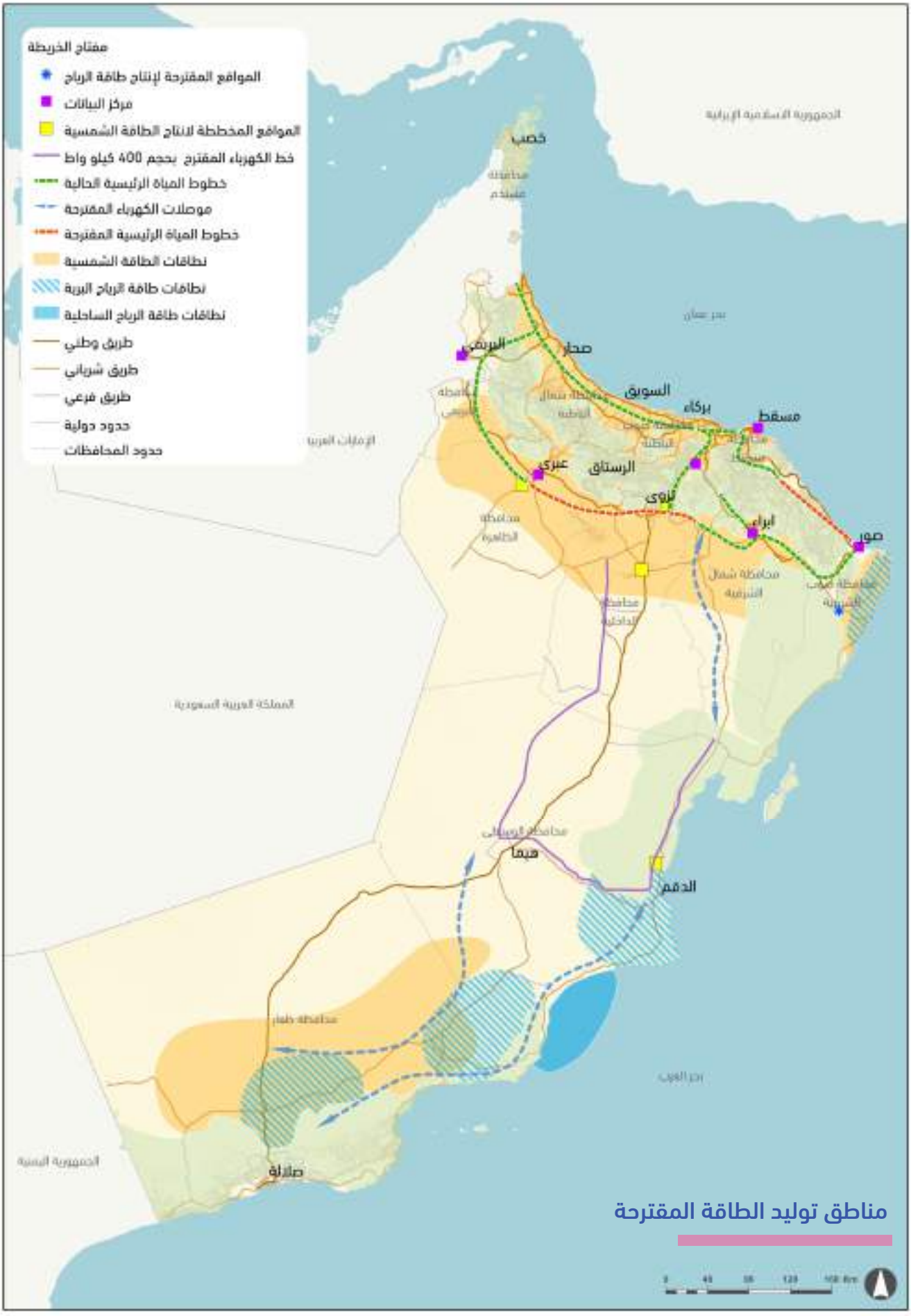

مناطق توليد الطاقة المقترحة

نظام بنية أساسية فعال

السياسة EN2

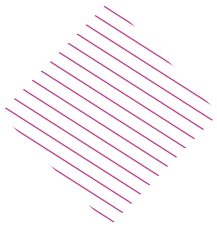

السياسة EN2

نظام بنية أساسية فعال

خلفية عن السياسة

تم تشغيل قطاع الكهرباء في سلطنة عمان منذ عدة سنوات بواسطة شبكات نقل متعددة ويجري حاليًا تنفيذ الخطط لتوحيد الشبكة الرئيسية (شمال عمان) مع شبكات الدقم وظفار. سيعمل مشروع الربط بين الشمال والجنوب وبجهد 400 كيلو فولت على دمج هذه الأنظمة بالكامل بحلول عام 2023.

حاليا يوجد ربط للشبكة الرئيسية بشبكة الإمارات العربية المتحدة عبر رابط 220 كيلو فولت وبقدرة تقدر بحوالي 200 ميغاواط وهذا سيدعم عمان في الحالات الطارئة. تم التخطيط لربط إضافي بقدرة 400 كيلو فولت بشبكة المملكة العربية السعودية وهذا سيعزز استقرار النظام في عمان.

ولا تزال الطاقة الإجمالية لشبكة عمان قليله نسبيًا وفقًا للمعايير الوطنية، حتى عند توحيدها وتوسيعها إلى أقصى سعة إمداد في عام 2040، هذا إلى جانب نسبة الاختراق العالية لقدرة الطاقة المتجددة والناتجة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وهذا يبين أن هناك حالات تصبح فيها الشبكة غير مستقرة. ولمجابهة أنظمة تخزين الطاقة هذه، سيتم دمجهما قدرة الطاقة المتجددة الجديدة حتى خارج فترات التغير للحفاظ على مرونة النظام.

تخطط الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لإطلاق برنامج الاستجابة للطلب في عام 2021. سيحفز هذا البرنامج المستخدمين لتقليل حاجتهم من الطاقة في أوقات الذروة، وبالتالي تقليل الضغط على الشبكة. وحددت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه هدفًا لتحقيق قدرة 100 ميغاوات بحلول عام 2025.يعد تخزين الطاقة بكميات كبيرة، جنبًا إلى جنب مع برنامج الاستجابة للطلب المخطط له، ركيزتين أساسيتين للشبكة الذكية. علما بأن الشبكة الذكية هي شبكة طاقة حديثة تعمل على تحسين الموثوقية والأمان والكفاءة عند مقارنتها بالشبكة العادية تستخدم المعلومات الرقمية المحسنة وتكنولوجيا التحكم لتحسين عمليات الشبكة. تتضمن الشبكة الذكية الحديثة موارد التوليد الموزعة وتخزين الطاقة واستجابة الطلب والتكنولوجيا للتشغيل الآلي للشبكة. ويمكن إجراء الأبحاث حول تقنيات الشبكة الذكية ونشرها في العالم من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه والشركة العمانية لنقل الكهرباء ومؤسسات البحث العمانية.

توجه السياسة

تلتزم الحكومة بتوفير شبكة الربط في البينية الداخلية والخارجية المخطط لها وتخطيط وتطوير مشاريع تخزين الطاقة الكافية لتحقيق أهداف الحفاظ عليها وتحسين مستوى استقرار النظام ومرونته، وذلك لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات تعزز ثقة رجال الأعمال وتجذب المستثمرين لتنفيذ المشاريع.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية ا لأساسية.
الغاية - SDG9.1.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن المستدامة.
الغاية - 9.1
9.3 ، 9.4

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC2 ، CC3 ، SD12 ، TE3 ، TM2 ، TM3 TM6 ، TM8 ، EN2 ، UT2 ، UT3 ، UT5

الأهداف المستقبلية

سعة تخزين الطاقة المركبة

المقياس

القدرة المركبة (ميغاواط)

الحد الأساسي	الغاية المنشودة
0	2.359

الإجراءات المطلوبة

- ربط كامل بجميع شبكات النقل الداخلية الرئيسية كما هو مخطط.
- استكمال خط الربط الكهربائي الخليجي الجديد كما هو مخطط.
- اعتماد جدول تخزين الطاقة من قبل الاستراتيجية في المراجعات اللاحقة لخطة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لمدة 7 سنوات.
- دراسة كاملة للوقت المناسب لضمان تخطيط مرافق تخزين الطاقة بدقة من حيث الجدولة والحجم.
- بدء نموذج طلب وطني جديد للطاقة لتخطيط تسلسل مشاريع الطاقة المتجددة والتخزين الجديدة، مع تحديث النموذج بانتظام وتعديل جدول التخزين المستقبلي حسب الضرورة.
- بدء الدراسات حول إمكانية إدارة أكبر للطلب من خلال التحكم في القياس الذكي للعملاء الصناعيين والتجاريين والمحليين كوسيلة لخفض الطلب وتحقيق التوازن في الشبكة.
- تأكد من أن الشبكة يمكن أن تستوعب الطلب المتزايد من كهربة النقل والصناعة. ومراجعة الحاجة لتمديدات شبكية لنقل الكهرباء (محوت إلى إبراء، صلالة إلى الدقم، ثمريت إلى شليم إلى هيما)، والتخطيط والتنفيذ على النحو المطلوب.
- تسليم مشاريع تخزين الطاقة المختارة على النحو المطلوب في جدول تخزين الطاقة، مع اختيار التكنولوجيا بناءً على معايير التكلفة والبيئة والكفاءة وما إلى ذلك.
- تنفيذ برنامج الاستجابة للطلب المخطط له (100 ميغاوات)، لتحديد ما إذا كان يمكن توسيع المخطط إلى ما بعد النموذج الحالي المقترح ليشمل المزيد من القطاعات.
- تقييم أسعار الطاقة لتحفيز الكفاءة وتسهيل الانتقال إلى المصادر المتجددة ودعم توليد الكهرباء وتخزينها على نطاق صغير.
- تطوير استراتيجية الشبكة الذكية التي تعتمد على برنامج الاستجابة للطلب المخطط وسعة تخزين الطاقة الموزعة، لدمج عناصر الشبكة الذكية الأخرى مثل القياس الذكي والتشغيل الآلي للشبكة
- تطوير إطار للابتكار يمكّن قدرات المرافق الحالية ومؤسسات البحث العمانية لتقديم حلول الشبكات الذكية المناسبة لسلطنة عمان.

النتائج المتوقعة

- نظام وطني مرن ومتصل بالكامل يلعب دورًا كاملاً في عمليات قطاع الطاقة المحلية.
- نظام مستقر قادر على التحكم في المستويات العالية من اختراق الطاقة.
- الانتقال إلى شبكة ذكية، تتضمن التخزين بالجملة، والاستجابة للطلب، مرافق إدارة ديناميكية .

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- وزارة الطاقة و المعادن
- التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- الداخلية
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني

الجهات العامة -

- الشركة العمانية لنقل الكهرباء
- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
- هيئة تنظيم الكهرباء
- الشركة العمانية للمياه و الصرف الصحي
- أخرى: القطاع الخاص والمجتمع المدني

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- الشركة العمانية للمياه و الصرف

مشروع الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب

Figure 26
National Grid Expansion
Proposed Interconnectors
Planned 400kV North-South Interconnector
Wilayat Center
National Road
Arterial Road
Secondary road
International Boundary
Governorate Boundary
Khasab
Musandam Governorate
Persian Gulf
Madha
(Musandam Gov)
Sohar
Gulf Of Oman
Al Buraymi
Al Batinah North Governorate
As Suwayq
Barka
Muscat
Al Buraymi Governorate
Al Batinah South Governorate
Muscat Governorate
Ar Rustaq
Ibri
Nizwa
Ibra
Sur
Ash Sharqiyah South Governorate
Adh Dhahirah Governorate
Ash Sharqiyah North Governorate
Ad Dakhliyah Governorate
Al Wusta Governorate
Hayma
Duqm
Dhofar Governorate
Salalah
Arabian Sea
0
100
200
300 Km

نظام بنية أساسية فعال

13

نظام بنية أساسية فعال

السياسة UT1

السياسة UT1

توفير البنية الأساسية الاستراتيجية لإمدادات المياه

خلفية عن السياسة

تكمن الحاجة إلى بنية أساسية وطنية وحيوية للمياه لتلبية الاحتياجات المستقبلية للنمو السكاني في عمان بطريقة لا تؤدي إلى الأخلال بالنظام البيئي وبقليل من الخسائر مع توفير خدمات كاملة للجميع. يجب أن تكون هناك شبكات لإمدادات المياه المستقبلية مرنة للظروف المتغيرة سواء كانت بيئية (المياه الجوفية، تحلية المياه (أو اجتماعية) النمو السكاني والاقتصادي) لضمان مستقبل أكثر استدامة.

تضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في عين الاعتبار النمو السكاني والصناعي المستقبلي والذي سيتركز داخل المناطق الحضرية المتقدمة، مع وجود غالبية هذه المناطق في منطقة الربط الشمالي. وهذا الربط يشمل المناطق الساحلية من مسقط إلى صحار (وما بعدها إلى خصب) والداخل باتجاه البريمي وعبري ونزوى والعودة إلى مسقط. تم اقتراح حلقة ربط أخرى من مسقط والعامرات وقريات إلى صور ثم إبراء و إزكي والعودة إلي مسقط. سيعمل نظام الربط الشمالي بشكل جيد وسيوفر أساسًا قويًا لإضافة بنية أساسية جديدة وتظل المناطق الجنوبية من الدقم وصلالة معزولة نوعا ما. تتطلب الدقم مزيدًا من التطوير بسبب محدودية البنية الأساسية الحالية وكذلك صلالة وظفار ستطلب استراتيجية التنمية الخاصة بها بسبب عزلها عن استراتيجيات البنية الأساسية الوطنية الأخر ى.

علاوة على ذلك، فأن البلدات الريفية / الأكثر عزلة أيضًا يجب أن توضع في عين الاعتبار في المستقبل، مما يضمن تطويرها وربطها بشبكات المياه الرئيسية، لضمان توفير الخدمات الكافية لمثل هذه المناطق من إمدادات المياه على المستوى الوطني - إنشاء شبكة توزيع شاملة.

توجه السياسة

تسعى الحكومة إلى ضمان تطوير البنية الأساسية اللازمة لإمدادات المياه لمواجهة النمو السكاني ودعم المجتمع والاقتصاد العماني على حد سواء، آخذة في الاعتبار مبادئ الاستدامة لضمان المرونة والحد من التأثيرات السلبية على البيئة والمساهمة في الإيفاء بالتزامات السلطنة في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 6 - المياه النظيفة والصرف الصحي.
الغاية - SDG6.1 وSDG6.5 و SDG6.
الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
الغاية - SDG9.4وSDG9.1
الهدف 11 - المدن والمجتمعات المستدامة.
الغاية- SDG11.5وSDG11.3
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
الغاية- SDG12.4 و SDG12.2

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن .
الغاية - OV9.3 & OV9.4
الأولوية 10 – البيئة والموارد الطبيعية.
الغاية- OV10.2 & OV10.5

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC2 ، CC3 ، SD3 ، SD5 ، SD8
SD10, SD12 ، WR1 ، WR2 ، WR3 ،
WR4, UT2 ، UT3, UT5 ، EN2

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
استهلاك الفرد من المياه	لتر للفرد في اليوم (لتر / ج / يوم)	180	150
الانتهاء من تقييم الضعف لجميع البنية الأساسية الحيوية داخل المحافظة	نعم / لا	لا	نعم

الإجراءات المطلوبة

- النظر في احتياجات إمدادات المياه المستقبلية من محطات تحلية المياه، لضمان إجراء ذلك بأكثر الطرق استدامة بيئيًا من أجل تقليل الآثار البيئية السلبية الناجمة عن مثل هذه الممارسات.
- حماية موارد المياه الجوفية من خلال التنمية المستدامة لمحطات تحلية المياه لتوفير المياه الصالحة للشرب.
- الاحتفاظ بالبنية الأساسية الحالية لاستخراج الخزان الجوفي من أجل المرونة / أمن الإمداد وللاستخدام الاحتياطي في حالات الطوارئ.
- الانتهاء من إنشاء حلقة الربط الشمالية لاستمرارية نقل مياه الشرب.
- وضع في عين الاعتبار الحاجة إلى حلقة أخرى مهيأة لاستمرار إمداد مياه الشرب تضم قريات وصور وإبراء وإزكي.
- التأكد من أن المناطق الجنوبية مثل الدقم وصلالة مكتفية ذاتيًا في المستقبل من إمدادات المياه الصالحة للشرب.
- ضمان وصول الربط المائي لمزيد من البلدات النائية / الريفية بقدر الإمكان لضمان الربط على المستوى الوطني.
- استكشاف وتنفيذ خدمات إمدادات المياه خارج الشبكة للبلدات التي لا تصلها شبكات الإمداد الرئيسية، والتي يمكن أن تستخدم الموارد المتجددة لتحسين الكفاءات
- ضمان مواءمة شركة ديم / الهيئة العامة للمياه بين مراكز النمو المقترحة والشبكات الحالية بحيث يمكن **لشركة** العمانية للمياه و الصرف / الهيئة العامة للمياه تقييم استراتيجيتها الخاصة مقابل مخططاتها الحالية الملتزمة بها وخطة العمل الحالية وتعديلها حسب الضرورة.
- النظر في استكشاف وتطوير المصادر والاستخدامات البديلة للمياه، للمساهمة في الاستراتيجية الوطنية لتوفير نهج أكثر مرونة للحفاظ على المياه والبنية التحتية المتعلقة بها، أي استخدام المياه المعاد تدويرها (بما في ذلك استخراج مياه الصرف الصحي) واستخدام مياه الأمطار المعالجة وتجميع المياه واستخدام المياه المنزلية المستعملة واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والنظر في تخزين المياه بحقن طبقة المياه الجوفية.

النتائج المتوقعة

- إنشاء شبكة إمدادات مياه مرنة لديها القدرة على المقاومة والتعافي والتكيف بنجاح مع التغيير في الظروف مثل حالات الطوارئ أو انقطاع المصدر
- الانتهاء من شبكات نقل وتوزيع مياه الشرب على المستوى الوطني تخدم جميع المناطق الحضرية والريفية.
- أن تكون المدن الجنوبية الرئيسية مكتفية ذاتيا من إمدادات المياه الصالحة للشرب.
- أن تكون جميع البلدات سواء كانت ريفية أو حضرية متصلة بشبكات نقل / توزيع المياه

الجهات الرئيسية المعنية

- الاسكان و التخطيط العمراني
- مؤسسات البنية الأساسية والمرافق العامة
- شركةالعمانية للمياه و الصرف الصحي
- الهيئة العامة للمياه
- هيئة تنظيم الكهرباء
- الشركة العمانية لنقل الكهرباء
- شركة كهرباء المناطق الريفية
- شركة الكهرباء القابضة
- المحافظات الإقليمية
- وزارة الداخلية
- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- الهيئة العامة للمياه
- شركةالعمانية للمياه و الصرف الصحي
- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من أجل حلول مصادر مياه.

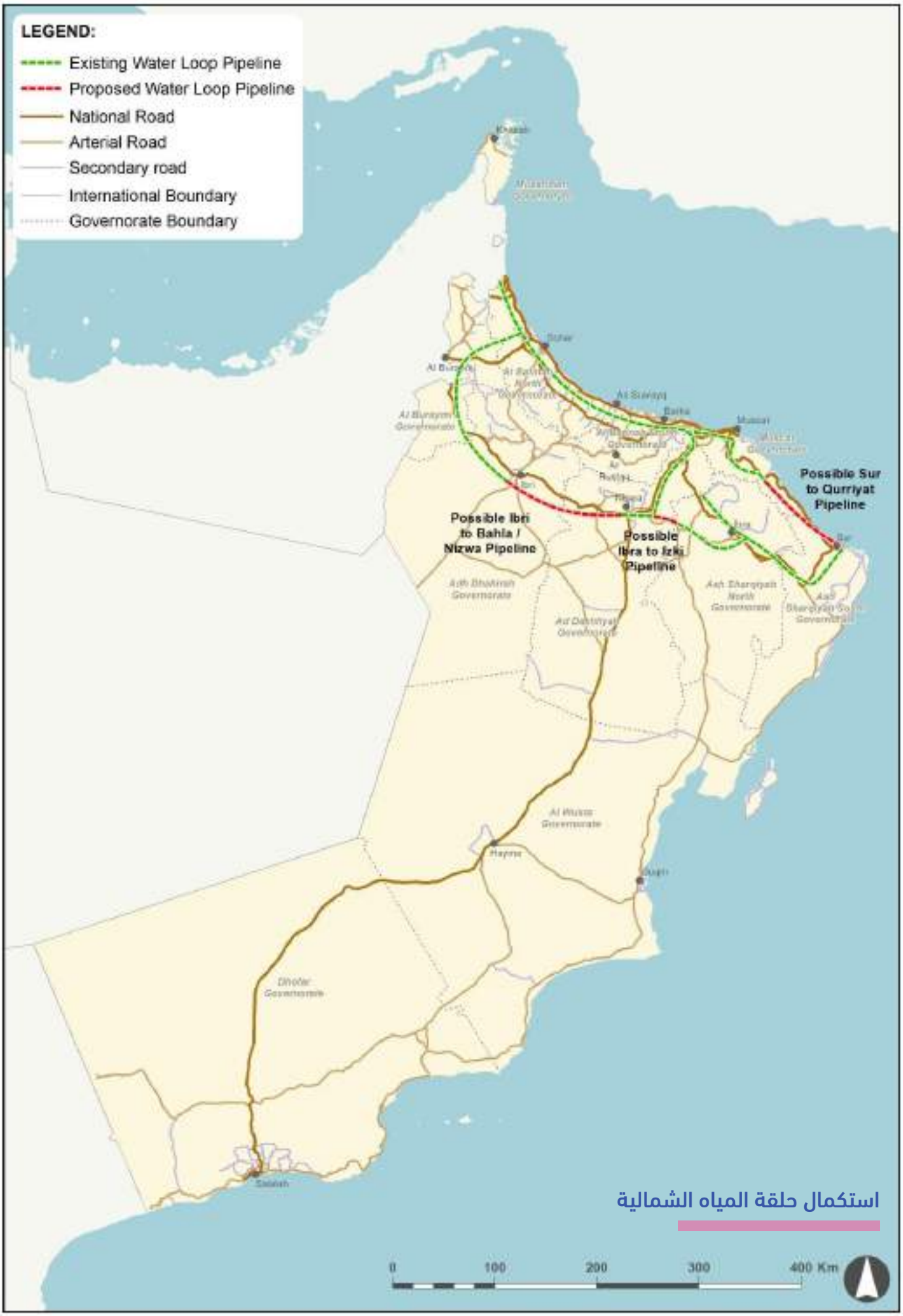

استكمال حلقة المياه الشمالية

نظام بنية أساسية فعال

السياسة UT2

السياسة UT2

توفير البنية الأساسية الاستراتيجية لإمدادات المياه

خلفية عن السياسة

تحسين مرافق الخدمات الحضرية يتعلق توفير شبكات البنية الأساسية بأعلى مستوى من أجل خدمة التطورات الحالية والجديدة وذلك يشمل الطاقة/الكهرباء ومياه الشرب ومياه الصرف الصحي / المعالج، أماكن النفايات، والاتصالات باستخدام تقنيات متجددة ومنخفضة الانبعاثات.

يؤدي تحسين الخدمات الحضرية على النطاق المحلي إلى تقليل الطلب الحالي على المرافق وزيادة مرونتها، على سبيل المثال تركيب العدادات الذكية(لتقليل الطلب/ الاستهلاك)، وبناء الكفاءات (للتخفيف من العوامل البيئية مثل الطاقة الشمسية) ومرونة الشبكة (استجابة للمخاطر مثل الفيضانات) والقدرة على تقليل معوقات البنية الأساسية والظروف اليومية التي تؤثر على تحقيق أنماط معيشية أكثر استدامة. وهذا يشمل المناطق الحضرية والتجمعات السكانية والمدن الكبرى، مثل ضمان من أن شبكات المرافق مهيئة للغرض المرجو منها بحيث لا يتم التكبد بخسائر كبيرة ويجب توفير مرافق البنية الأساسية في المناطق الحضرية المركزية من أجل التعامل مع المستجدات المتوقعة؛ مستوى قطع الأراضي، تزويد العامة، سواء أكان ذلك السكان أو الصناعات أو مجالات العمل لإستخدم مصادر الطاقة المتجددة في تشغيل المباني والمجال العام والصناعة.
الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري في البنية الأساسية الحضرية والاعتماد على الطاقة الكهربائية أو غيرها من الطاقة غير الاحتراقية (أهداف CC1) سوف يساعد على استخدام الطاقة المتجددة في البيئات المركزية أو اللامركزية (أهداف EN1) لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين جودة الهواء لمزيد من الاقتصاد المستدام.
قوانين البناء (SD12) وتخطيط المدن (SD4 وSD5) ومعايير التخطيط ((SD10 سوف تأخذ في عين الاعتبار سيناريوهات تغير المناخ المتوقع و المخاطر الناتجة عندما يتم تنقيحها بشكل دوري بموجب سياسة تغير المناخ CC3.

توجه السياسة

تسعى الحكومة إلى ضمان تلبية مختلف خدمات البنية الأساسية الحضرية، وتوفير خدمات ذات مستوى عال تضمن انتفاع مختلف التجمعات السكانية والصناعات والشركات بالخدمات والمرافق الأساسية، فضلا عن الربط بموارد الطاقة المتجددة و شبكات التوزيع كما تتميز بالمرونة والقدرة على مواجهة تغيرات المناخ.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 6 - المياه النظيفة والصرف الصحي .
الغاية- و SDG6.5 و SDG6.3 و SDG6.1
الغاية- .SDG6.A
الهدف -7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
الغاية - SDG7.1 و SDG7.B.
الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية ا لأساسية.
الغاية- .SDG9.4 و SDG9.1
الهدف 11 - المدن والمجتمعات المستدامة.
الغاية- .SDG11.5 و SDG11.3

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن .
الهدف- OV9.3 & OV9.4
الأولوية 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
الهدف- OV10.5
الغاية- .SDG9.4 و SDG9.1
الهدف 11 - المدن والمجتمعات المستدامة.
الغاية - .SDG11.5 و SDG11.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC2 ، CC3 ، SD3 ، SD5 ، SD8
SD10, SD12 ، WR1 ، WR2 ، WR3 ،
WR4, UT2 ، UT3, UT5 ، EN2

الأهداف المستقبلية

المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
الفاقد% المياه غير المحسوبة (UFW)	45-35 ٪	٪15
عدد أيام التخزين التخزين والقدرة على الاستجابة / التعامل مع انقطاع الخدمة	غير متاح	4.0
النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعاد تدويره للري الحضري / الزراعي أو العمليات الصناعية استخدام المياه	٪15	%90

الإجراءات المطلوبة

- التأكد من أن اتصالات البنية الأساسية الحالية (التطوير / مستوى قطعة الأرض) في المناطق الحضرية مناسبة للغرض لتقليل أي خسائر ناتجة عن تقادم الشبكات المجهدة.
- السعي لضمان استغلال البنية الأساسية الحالية لاستخدامها الكامل قبل التفكير في الحلول المثبتة أو الرجعية، وبعد ذلك تعتبر البنية الأساسية الجديدة بمثابة استثناء.
- حيثما أمكن، جميع المجتمعات النامية بحاجة إلى مياه صالحة للشرب وأنظمة مياه الصرف الصحي المناسبة لدعم قطاع صرف الصحي وحماية البيئة والصحة العامة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري / الزراعة حيثما أمكن ذلك.
- تشجيع التطورات الجديدة أو الامتدادات الحضرية للاستفادة من أحدث الابتكارات والتكنولوجيا في شبكات البنية الأساسية لضمان شبكات بنية أساسية عالية الجودة للمستقبل.
- حماية الأراضي في المواقع المركزية والأراضي على مقربة من المناطق الحضرية والبلدات لتجميع وتوزيع الطاقة والمياه والصرف الصحي من أجل خدمة فعالة. توفير مساحة كافية، ويؤخذ في عين الاعتبار حق الطريق أو حقوق إتفاق البنية الأساسية
- إدراج، كجزء تصريح البناء / الخطة الرئيسية للبناء، قوانين بناء إضافية تتعلق بالمرونة المستقبلية للتطورات، سواء كان ذلك شرطًا للتركيبات والتجهيزات الأكثر استدامة، أو المواد الموفرة للطاقة أو تقنيات البناء، بالإضافة إلى المعايير التي تستجيب للمخاطر البيئية مثل الفيضانات.
- توفير الأراضي / الملاك بمصادر الطاقة المتجددة الصغيرة، مثل تشجيع استخدام الألواح الطاقة الشمسية الخاصة. يمكن أيضًا تطوير هذا بحيث يمكن إعادة بيع هذه الطاقة في المستقبل إلى الشبكة التوزيع على نطاق أوسع وتقليل الاعتماد على الكربون / الوقود الأحفوري.
- تشجيع استخدام تركيبات وتجهيزات المرافق المستدامة في المباني الجديد / المحدثة، مثل الصنابير ذات التدفق المنخفض، والاعتماد على التكنولوجيا في الحفاظ على المياه وذلك من خلال التوعية العامة ومنح الإعانات لعمل التحسينات، وتكون كمتطلبات وكجزء من قوانين تصميم المباني الجديدة والموافقات على تصاريح البناء.
- تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي المعالج كشكل من أشكال الري لتقليل الحاجة إلى الاعتماد على إمدادات مياه الشرب الرئيسية أو الاعتماد على استخراج المياه الجوفية.
- تشجيع استخدام الحمأة الناتجة من عمليات معالجة المياه العادمة والغير مستخدمة كشكل من أشكال الأسمدة الطبيعية الزراعية، من ثم تشجع استخدام الحمأة على مخططات الطاقة.
- تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري والاستخدامات الأخرى، لضمان الاستخدام المستدام لموارد المياه على المستوى المحلي وبالتالي تقليل الطلب على المياه في الأماكن المفتوحة.
- تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة كجزء من الأنشطة الصناعية من أجل تقليل الطلب على مياه الشرب.
- تضمين أبراج / أعمدة الاتصالات الجيل الرابع والخامس في البنية ا لأساسية القائمة (مثل أعمدة إنارة الشوارع والمباني) لتقليل الحاجة لقطع أراضي للاتصالات.
- تحسين كفاءات البناء من خلال تشجيع التصميم الحضري واعتماد تصاميم الطاقة الشمسة السلبية في المباني (مسار الشمس) والذي يدمج مجموعة من ميزات في المبنى لتقليل الحاجة إلى استخدام الطاقة لتبريد (أو تسخين) أو إضاءة مبنى ،مثل التظليل (المظلات الطبيعية، الألواح الشمسية، أو تظليل المبنى) وميزات التبريد الطبيعي بالإضافة إلى اتجاه المبنى خلال أشهر الصيف.
- التأكد من التصميم السابق أو إنشاء مبنى جديد أن يكون ملائم بحيث يستجيب المخاطر البيئة سواء كان ذلك يشمل تدابير مواجهة الفيضانات أو العواصف الكبرى (تعزيز سلامة المبنى)، وتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة درجات الحرارة خلال أشهر الصيف.

النتائج المتوقعة

- تطوير أنظمة البنية الأساسية الحضرية المرنة القادرة على تحمل الظروف المتغيرة والاستعداد والتحمل والتعافي بسرعة من الاعطال.
- تقليل انبعاثات غازات الدفيئة من البنية الأساسية الحضرية والتحول عن أنظمة احتراق الوقود الأحفوري
- تزويد المناطق الحضرية بشبكة بنية أساسية عالية الجودة وبشكل كافٍ وتقليل خسائر المرافق.
- استخدام أفضل الممارسات في المرافق البنية الأساسية لضمان التجديد في البنية الحالية. بناء البنية الأساسية بتقنيات وابتكارات جديدة.
- توفير شبكات مياه الشرب وأنظمة مياه الصرف الصحي المناسبة لدعم المرافق الصحية وحماية البيئة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج للري / الزراعة حيثما أمكن ذلك.
- التوسع في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع فرص إعادة إنتاجها / بيعها إلى الشبكة.
- استيعاب الابتكارات في مجال الحفاظ على المياه والطاقة وتجهيزات المرافق من أجل تقليل الطلب والتسرب / الخسائر وتشجيع الاستدامة داخل المنازل / الأعمال.
- الاعتماد على مياه الصرف الصحي المعالجة هي مصدر شائع لإمدادات الري للأماكن المفتوحة والأماكن العامة، مما يقلل من الاعتماد على مياه الشرب في هذه المناطق.
- استخدام مياه الصرف الصحي المعالج في الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيثما أمكن ذلك، مما يقلل من الاستخدام غير الضروري لمياه الشرب وتقليل الطلب عليها.
- استخدام حمأة المياه العادمة في القطاعات الزراعية واستخدام الفائض في مخططات تحويل النفايات إلى طاقة.
- دمج أبراج / أعمدة توزيع شبكات اتصالات الجيل الرابع والخامس في البنية الأساسية القائمة مما يقلل من الحاجة إلى قطع أراضي جديدة لتطوير قطاع الاتصالات.
- أن تتضمن تراخيص البناء اشتراطات كفاءة البناء وانبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة، والطاقة المتجددة (مثل مبادرة ساهم للطاقة المتجددة) والبنية الأساسية المتجاوبة والمرنة و وضع في عين الاعتبار سيناريوهات المخاطر المناخية المتوقعة (انظر CC3)

الجهات الرئيسية المعنية

- وزارة الاسكان و التخطيط العمراني
- مؤسسات البنية الأساسية والمرافق
- الشركة العمانية للمياه و الصرف الصحي
- الهيئة العامة للمياه
- هيئة تنظيم الكهرباء
- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
- لشركة العمانية لنقل الكهرباء
- شركة كهرباء المناطق الريفية
- شركة الكهرباء القابضة
- المحافظات الإقليمية
- وزارة الداخلية

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- الهيئة العامة للمياه
- شركة العمانية للمياه و الصرف الصحي
- العمانية لشراء الطاقة والمياه من أجل حلول لمصادر المياه
- وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات
- أسياد
- هيئة تنظيم الكهرباء الشركة العمانية لنقل الكهرباء
- شركة مسقط لتوزيع الكهرباء
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه
- شركة كهرباء مزون
- شركة كهرباء مجان
- نماء
- وزارة الداخلية
- شركة بيئة ذات الصلة
- هيئة تنظيم الاتصالات
- عمانتل
- اوريدو
- شركة أبراج عمان

نظام بنية أساسية فعال

السياسة UT3

السياسة UT3

تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري

خلفية عن السياسة

تنتج عُمان ما يقرب من 1.85 مليون طن من النفايات سنويًا وهو ما يعادل 1.2 كجم من النفايات يوميًا لكل شخص في البلاد. تتميز النفايات الصلبة في عمان بنسبة عالية جدًا من المواد القابلة لإعادة التدوير مثل الورق والكرتون (15٪) والبلاستيك(20.9٪)والمعادن(1.8٪) والزجاج(4٪). لم تدرك عُمان بعد قدرتها لإعادة التدوير النفايات البلدية ويتم التخلص من الغالبية العظمى منها في مرادم النفايات وليس فقط في مرادم النفايات المصممة هندسيًا، ولكن أيضًا مرادم النفايات غير المصرح بها، والتي خلقت على مر التاريخ مشاكل بيئية وصحية. شركة بيئة الجهة المسؤولة عن إدارة النفايات تلتزم بإجراءات صارمة في استخدام مرادم النفايات الهندسية ولا تستخدم مرادم النفايات المستخدمة سابقا التي هي في طور الإغلاق وإعادة التأهيل. حاليا تسعى شركة بيئة لتحويل 60% من النفايات الصلبة المحلية من المرادم النفايات بحلول عام 2025 و80 ٪ بحلول عام 2030. تهدف بيئة إلى خفض إنتاج النفايات الصلبة المحلية إلى أقل من 1 كجم للفرد في اليوم وتعمل حاليا لعمل حملات توعية مكثفة للوصول إلى هذا الهدف. التسلسل الهرمي للنفايات المعترف به دوليًا هو المعيار الأساسي لتقييم الأداء البيئي لإدارة النفايات المختلفة مع إعطاء الأولوية للبدائل الأكثر ملاءمة من الناحية البيئية. وعلى الرغم من وجود الاختلافات، فأن من المنطق قبل التخلص من النفايات يجب خفض النفايات من المصدر أولاً، ثم إعادة استخدامها وتدويرها وثم إنتاج الطاقة من منها. وتعد الإدارة الفعالة لإعادة استخدام النفايات باتباع هذه المبادئ أمرًا بالغ الأهمية من أجل تحسين إدارة الموارد وتقليل التأثير البيئي. وعلى المدى القصير أو المتوسط، يجب أن تتماشى استراتيجية عمان لتحويل النفايات مع هذه مبادئ فرزها من المصدر ومحطات النقل ومنشئات إعادة تدوير المواد والمعالجة البيولوجية والميكانيكية ومبادرات تحويل النفايات إلى طاقة هو الهدف الرئيسي للاستراتيجية. تشمل مشاريع التعافي الجاري متابعتها (1) مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في جنوب الباطنة (2) إنتاج الوقود المشتق من النفايات في ظفار (3) تحويل نفايات شركة تنمية نفط عمان إلى بخار في قرن علم (4) مشاريع لانتاج الغاز الحيوي في بركاء. تشكل محطات نقل النفايات جزءًا رئيسيًا من مشاريع الاستعادة لذلك ستكون هناك حاجة إليها في مواقع مختلفة في المحافظات. ومع ذلك، على المدى المتوسط إلى الطويل، سوف تتطلب البنية الأساسية العمل على (1) خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالمواد القابلة للتحلل (2) تقليل النفايات وإعادة تدويرها واستخدامها. يجب نقل النفايات التي لا يمكن معالجتها إلى مرادم النفايات المصممة هندسيًا في العاصمة والبوابات الوطنية ومراكز المحافظات. يعد استعادة النفايات من مرادم النفايات الحالية واستخدامها كوقود لمنشآت هدفًا آخر من أهداف شركة بيئة. وسيصبح فرز النفايات من المصدر سياسة رئيسية لشركة بيئة حيث يتم الانتهاء من استراتيجيات إعادة التدوير الخاصة بها. في غضون ذلك، سيتم التشجيع على فرز النفايات وزيادة الوعي العام وكخطوة لتطوير الاقتصاد الدائري. وسيشمل ذلك معالجة وإعادة تدوير مخلفات البناء والهدم والبلاستيك الإطارات المستخدمة والمعدات الكهربائية والإلكترونية وغيرها من النفايات الخطرة وغير الخطرة. ستكون دراسات الجدوى مطلوبة في هذا الصدد. يعتبر إلقاء النفايات مشكلة واسعة الانتشار، خاصة في المناطق الترفيهية مثل السواحل، حيث يترك عامة الناس النفايات على الشواطئ ويتوقع أن يقوم عمال البلدية بجمعها. يجب زيادة مرافق التخلص من النفايات وإعادة تدويرها / المحسّنة (مبادرات إعادة التدوير) كذلك يجب اتخاذ تدابير لزيادة الوعي في المجتمعات المحلية - لترويج واعتماد "الاقتصاد الدائري" كهدف متوسط إلى طويل الأجل. انظر أيضًا سياسات CC1 وCE1.

توجه السيـاسة

تعمل الحكومة على الالتزام باستراتيجية تهدف مبدئياً إلى نقل النفايات عبر محطات نقل النفايات ومرافق استرداد المواد والمعالجة البيولوجية الميكانيكية، وتحويل النفايات إلى طاقة، ثم التوجه نحو الحد من توليد النفايات عند المصدر واعتماد الاقتصاد الدائري الذي يقلل من استهلاك الموارد المحدودة في الأنشطة الاقتصادية، ويقلل من النفايات في النظام.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.
الغاية- SDG9.7و SDG9.4
الهدف -12 الاستهلاك والإنتاج المستدامان.
الغاية- SDG12.5 و SDG12.2

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 10 - البيئة والموارد الطبيعية.
الغاية- OV10.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1 ، CC2 ، CC3 ، SD5 ، SD12 ، GP1 ، GP4 ، TE2 CE1 ، EN1 ، UT1 ، UT2 ، UT5

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
تحويل النفايات إلى طاقة	العدد	0	3
تحويل النفايات من المكبات	٪ تحويل	-	٪80
النفايات المركبة إلى لطاقة	النسبة المئوية لمياه الصرف القدرة المركبة (ميغاواط)	0	300
إنتاج الفرد من النفايات في اليوم	كجم / فرد / يوم	1.2	1

الإجراءات المطلوبة

- انتهاء شركة بيئة من صياغة استراتيجية إدارة النفايات الجديدة بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وتوقعات النمو، ولعمل دراسات الجدوى بالتعاون مع مختلف الشركاء للمضي قدمًا في مبادرات الاقتصاد الدائري المحددة.
- الانتهاء من تحديد المواقع المفضلة لأنشاء منشآت معالجة النفايات واختيار الموقع بناءً على معايير معينة مثل القرب من المصدر والمرافق النهائية والتأكد من اكتمال ملكية الأراضي واستكمال الإجراءات الخاصة بمعالجة الآثار البيئية .
- التسليم المرحلي لمشاريع إدارة النفايات حسب الاستراتيجية
- تقييم جدوى استخدام الحمأة الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي كوقود لمشاريع تحويل النفايات إلى طاقة
- عمل حملات توعية للمجتمع حول التخلص والتقليل وفرز النفايات والاقتصاد الدائري .
- إدخال أنظمة فرز النفايات وإعادة تدويرها
- العمل على استراتيجية الاقتصاد الدائري

النتائج المتوقعة

1. تقليل الحاجة لمرادم النفايات
2. تحويل جميع النفايات العضوية البلدية إلى أسمدة أو طاقة (غاز حيوي)
3. تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة
4. بيئة حضرية وريفية وساحلية نظيفة (التقليل من القمامة)
5. العمل في الاقتصاد الدائري

الجهات الرئيسية المعنية

الجهات الحكومية-

- هيئة البيئة
- وزارة التجارة والصناعة و ترويج الاستثمار
- وزارة الداخلية

الجهات العامة -

- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
- هيئة تنظيم الكهرباء
- أخرى: القطاع الخاص والمجتمع المدني
- وزارة الثروة الزراعة و السمكية و موارد المياه

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- الشركة العُمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة)

نظام بنية أساسية فعال

السياسة UT4

السياسة UT4

ضمان توفر شبكات الاتصال للجميع

خلفية عن السياسة

تسعى عمان إلى توسيع نطاق تغطية وسرعة وتوفر شبكات الاتصالات المتنقلة والثابتة. حيث توفر الشبكات الحالية للجيل الثالث والرابع تغطية متنقلة لجميع مراكز التجمعات السكانية الرئيسية وطرق النقل الرئيسية على مراحل. في فبراير 2018 تم إنشاء شركة أبراج عمان لتوحيد وإدارة أبراج / أعمدة الاتصالات السلكية و اللاسلكية عبر جميع المشغلين المرخصين في السلطنة. حددت شركة أبراج عمان مواقع جديدة لأبراج الاتصالات من أجل توسيع الشبكة الحالية وعملية البرمجة والبناء مستمرة حاليا.

ومع ظهور تقنية الجيل الخامس تأتي الحاجة إلى ترقية البنية الأساسية للتعامل مع متطلبات الترددات المختلفة ومسافات الإرسال الأقصر. في الوقت الحالي، تتطلب شبكة الجيل الخامس برج اتصالات لكل 1.5 كيلومتر، لكن شبكات الجيل الرابع والخامس الهجين يمكن أن تستخدم شبكة الجيل الرابع الحالية لتوفير نقطة انطلاق إلى شبكة الجيل الخامس. بدأت هيئة تنظيم الاتصالات الاستعدادات المبكرة لتمكين خدمات الجيل الخامس من خلال تخصيص وإدارة الترددات. وتخطط كل من عمانتل وأوريدو (أو أي مشغل مستقبلي) لبناء 4400 محطة قبل عام 2025.تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض لتعزيز تغطية شبكة النطاق العريض الثابت داخل عُمان بحلول عام 2040. وتتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في توفير الوصول إلى النطاق العريض العالي السرعة لكل مواطن ومقيم، وإتاحة وصول جميع الشركات إلى النطاق العريض ذي المستوى العالمي وتزويد المجتمعات الريفية بإمكانية الوصول إلى شبكات النطاق العريض لسد الفجوة الرقمية. وتتطلع الاستراتيجية أيضًا إلى تنظيم تغطية شبكة الألياف البصرية ومواصفات الأسلاك في المباني الجديدة لدعم النطاق العريض وتحديث وتوسيع الشبكات في البنية الأساسية الحالية وتعزيز التكنولوجيا المستخدمة وهذا ضمن خطط الشركة العُمانية للنطاق العريض. وتسعى الاستراتيجية أيضًا إلى تعزيز الممارسات الحالية حيث يقوم موفرو مرافق البنية الأساسية الآخرين بتركيب توصيلات في قنوات تحت الأرض كأصول جديدة خاصة بهم، بحيث يتيح ذلك تلبية احتياجات النطاق العريض / الاتصال الخاصة بهم، ولكن يمكن أيضًا استخدام القناة لكابلات الألياف البصرية الأخرى داخل نفس القنوات تحت الأرض لربط تقنيات وابتكارات المدن الذكية المستقبلية.

توجه السياسة

تعمل الحكومة على توسيع نطاق التغطية والسرعة لشبكات الاتصالات وتحفيز الاستثمارات في هذا المجال، والتحول نحو شبكة الجيل الخامس من خلال تنظيم الترددات وتوسيع نطاق البنية الأساسية لشبكة الألياف البصرية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 8 - النمو الاقتصادي المستدام
الغاية- SDG8.B

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 6: التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الغاية: OV6.2

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

SD5 ، SD8 ، EN2 ، UT5

الأهداف المستقبلية	المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
توفير خدمة النطاق العريض عالية السرعة لجميع المواطنين والمقيمين	الأسر ٪	78	100
أنشاء مركز تحكم في البنية الأساسية (لكل محافظة)	نعم / لا	لا	نعم
إنشاء مراكز للبيانات	العدد	1	6

الإجراءات المطلوبة

- إنشاء الطيف الترددي لاستخدامه في نشر شبكات الجيل الخامس وإعداد المواصفات الوطنية ومواقع الترددات
- تحديد نوع التردد بناءً على بُعد المواقع. ترددات الموجات العالية أسرع وذات استجابة أقل في المناطق الحضرية، أما ترددات الموجات المنخفضة لها نطاق أطول وتكون أكثر ملاءمة للمناطق الريفية.
- وضع مواصفات لاستخدام شبكات الجيل الخامس والتقنية الموصى باستخدامها من قبل الشركاء
- إنشاء أبراج اتصالات جديدة لتوسيع شبكة الهاتف المحمول الحالية من أجل تغطية أكبر
- بناء الأبراج كما هو مطلوب لإطلاق شبكات الجيل الخامس مع إمكانية استخدام البنية الأساسية الحالية أبراج/ أعمدة شبكة الجيل الرابع والخامس
- ترقية الشبكات النحاسية الحالية إلى كابلات الألياف البصرية وتوسيع شبكة النطاق العريض الحالية
- توفير مراكز للبيانات الرئيسية على المستوى الإقليمي لتسهيل جذب الشركات التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- أن تقوم جميع مؤسسات المرافق / البنية الأساسية بتركيب قنوات إضافية في الخنادق بجانب شبكات الأصول الجديدة الخاصة بها.
- ضمان الوصول لشبكات اتصالات البنية الأساسية بناءً على شروط وأحكام عادلة وشفافة ومنع ازدواجية الاستثمار في البنية الأساسية في مجال الاتصالات.

النتائج المتوقعة

1. زيادة تغطية شبكة الهاتف المحمول في جميع أنحاء السلطنة
2. طرح مرحلي لشبكة المحمول الجيش الخامس في المناطق الريفية والحضرية
3. زيادة تغطية شبكة النطاق العريض الثابت في جميع أنحاء السلطنة
4. إنشاء الطيف الترددي لشبكة الجيل الخامس والتقنيات المستقبلية بناءً على أحدث التطورات التقنية

الجهات الرئيسية المعنية

- هيئة تنظيم الاتصالات
- عمانتل
- أوريدو (أي مشغل / مزود شبكات آخر في المستقبل)
- الشركة العمانية للنطاق العريض
- شركة أبراج عمان

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- هيئة تنظيم الاتصالات، عمانتل. أوريدو، الشركة العمانية للنطاق العريض، وشركة أبراج عمان

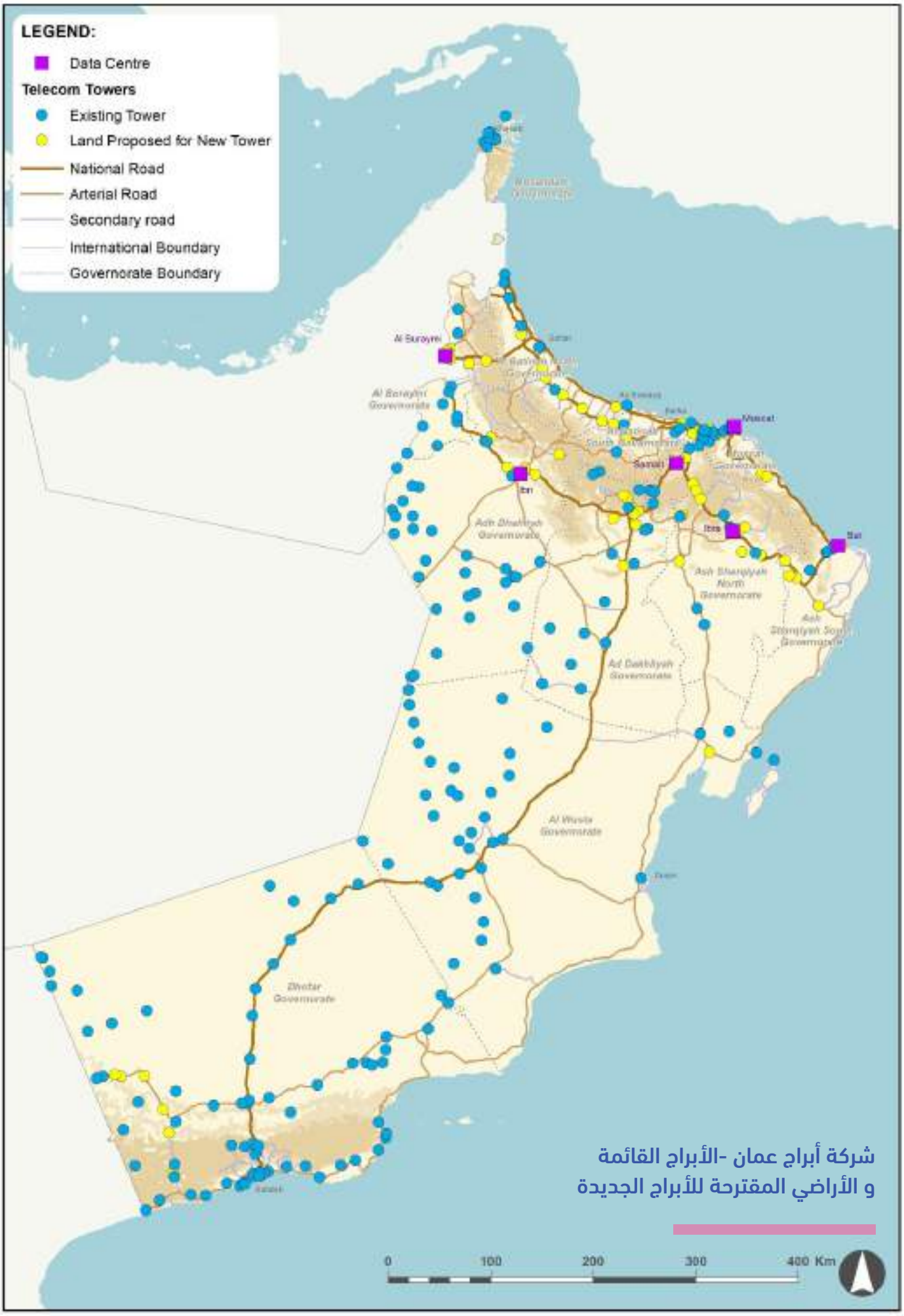

شركة أبراج عمان -الأبراج القائمة
و الأراضي المقترحة للأبراج الجديدة

نظام بنية أساسية فعال

السياسة UT5

السياسة UT5

تطوير التقنيات الذكية داخل الأنظمة الحضرية

خلفية عن السياسة

تشجع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية البنية الأساسية الذكية من خلال استخدام التكنولوجيا لعمل مبادرات سمارت سيتي/ SMART CITY القادرة على تمكين الأنشطة الاقتصادية الحديثة ذات القيمة المرتفعة. يجب تنفيذ ذلك على المستويين الوطني والمحلي، وتشجيع الشركات والمؤسسات المزودة لمرافق البنية الأساسية على دمج التقنيات الذكية الحالية والجديدة، وكذلك تشجيع المؤسسات المحلية على استخدام التقنيات الذكية على النطاق محلي، مثل العدادات الذكية (المياه والكهرباء) وبرنامج تنفيذ توربينات الرياح الفردية الصغيرة للألواح الشمسية. أن الجدوى من تنفيذ التقنيات الذكية هي أيضا أحد الاعتبارات الرئيسية، ومع ذلك، فإن قاعدة تكلفة المنتج الحالية مستمرة في الانخفاض بينما يتزايد الأداء. القدرة الحالية على تحمل تكاليف الإنتاج متوازنة مع عائد الاستثمار المعقول لذلك يجب على المؤسسات المحلية أن توجهه العامة بشأن عائد الاستثمار لإنفاقهم و / أو تقديم حوافز لدعم وتشجيع الاستيعاب المبكر . ويجب ان تنشئ مراكز بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتبع ومراقبة وتنظيم مرافق البنية ا لأساسية من حيث العرض والطلب، كذلك المستوى العام للبنية علاوة على أنشطة المناطق الحضرية ذات الاعتبارات الرئيسية للمستقبل لذلك يمكن أن تستجيب المناطق الحضرية في عمان لاحتياجات سكانها وشبكات البنية ا لأساسية، وتستجيب بشكل مباشر للبيانات التي تعكس هذه الأنماط في الوقت الفعلي .ستوفر مراكز بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القدرة على التكيف والتعافي بسرعة من أي تغييرات معروفة أو غير معروفة في البيئة من خلال التنفيذ الشامل لإدارة المخاطر والطوارئ والتخطيط المستمر. ويجب إعطاء الأولوية للتقنيات الذكية المتعلقة بأنظمة النقل الذكية، من خلال جمع البيانات عن المناطق الحضرية وشبكات النقل، وإنشاء منصة يمكن من خلالها مشاركة هذه البيانات ودراستها من قبل مجموعة من المستخدمين (السكان والحكومة والشركات). إن الحد من حركة المرور في وقت الذروة وإدارة حركة المرور بالإشارات مع زيادة استخدام وسائل النقل العام وسهولة الوصول إليها ستسهم في مناطق حضرية مستدامة وأكثر ملاءمة للعيش.

بشكل عام، يجب أن يكو ن هناك دعم وطني للتقنيات الذكية من خلال التوافر والتعليم والتنفيذ هو لضمان اعتماد واسع النطاق وذو جدوى.

توجه السياسة

تسعى الحكومة إلى ضمان توفير التقنيات الذكية ودعمها في عمليات التنمية العمرانية الحالية والمستقبلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل الضغط على البنية الأساسية الحالية .

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة

الهدف 6 - المياه النظيفة والصرف الصحي.
الغاية - SDG6.5 وSDG6. A.
الهدف -9 الصناعة والابتكار والبنية الأساسية .
الغاية - SDG9.1 وSDG9.4.
الهدف 11 - المدن والمجتمعات المستدامة.
الغاية - SDG11.3 و SDG11.5.

الارتباط مع رؤية 2040

الأولوية 3 - المواطنة والهوية والتراث الوطني والثقافة .
الغاية - OV3.6.
الأولوية 6 -التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
الغاية –OV6.6
الأولوية 9 - تنمية المحافظات والمدن.
الغاية - OV9.2 & OV9.3

الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية

CC1، CC2، CC3، SD4، SD5، SD6، SD7، SD8 ،SD12، WR1، WR2، WR3، WR4، TM1، TM2
TM3، TM4، TM5، TM6، TM7، TM8، EN1 UT4 ,EN2، UT1، UT2، UT3

الأهداف المستقبلية

المقياس	الحد الأساسي	الغاية المنشودة
العدد	0	التغطية 100٪
التغطية%	0	التغطية 100٪
التغطية%	0	التغطية 100٪

- المبادرات الذكية التي يقدمها مزود خدمات للبنية ا لأساسية
- مبادرة عدادات المياه الذكية لكامل المنطقة
- مبادرة عدادات الطاقة الذكية للمنطقة بأكملها (مرتبطة بالطاقة الكهروضوئية في المساكن وتزود الشبكة بالتغذية الراجعة)

الإجرءات المطلوبة

- توفير الطاقة الشمسية (و / أو توربينات الرياح الصغيرة) ودعمها للاستخدام الفردي في قطع الأرضي مع خيار إعادة بيعها إلى الشبكة ودعم شبكات الطاقة المحلية. تشجيع الإنتاج المحلي للطاقة وتزويدها من مصادر المتجددة في التجمعات السكانية الداخلية واعتماد أنظمة تصنيف المباني الخضراء واستدامة المجتمع لداعم هذه المصادر.

- تطبيق أنظمة العدادات الذكية في جميع المباني من أجل مراقبة وتقليل استخدام خدمات البنية ا لأساسية. ضمان الوصول المفتوح للاتصالات وتوفير المواقع مناسبة للشبكات بشرط عدم التأثير على جماليات البنية الأساسية خاصة قرب المستقبلات الحساسة الاجتماعية أو البيئية.

- تشجيع وتنفيذ مراكز بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الحضرية الرئيسية من أجل توفير بيانات جيدة عن خدمات البنية ا لأساسية من أجل الاستجابة مباشرة للاحتياجات المحلية والتخطيط الكافي للمتطلبات المستقبلية.

- تشجيع استخدام مراكز بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل الاستجابة لمتطلبات مرافق البنية الأساسية العامة وزيادة مرونة الشبكة وزمن الاستجابة للأعطال، مما يوفر القدرة على مقاومة الأعطال أو استيعابها أو إصلاحها أو التكيف معها بنجاح بتغيير الظروف بطريقة تفاعلية فعالة وفي الوقت المناسب.

- استخدام التقنيات الذكية في إنارة الشوارع (مثل إضاءة LED /وحساسات تنشيط الحركة) لتكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة بحيث تستخدم باستمرار لمبات متوهجة من نفس الإنارة، حيث يمكن لمصابيح LED خفض استهلاك الطاقة وتوفير عمر أطول وأكثر قابلية للتنبؤ، مع ميزة القدرة على التحكم حسب أوقات الاستخدام (مثل الإضاءة الخافتة في حساسات تنشيط الحركة).

- تنفيذ أنظمة النقل الذكية في جميع المناطق الحضرية الرئيسية اعتمادًا على الاحتياجات والمشاكل التي يجب معالجتها، من أجل إنشاء منصة سهلة الاستخدام تعرف السكان والزوار والسلطات والشركات فيما يتعلق بالبنية الأساسية للنقل (راجع السياسة TM6)

- إجراء تثقيف عام واسع النطاق حول توافر حلو ل الطاقة المتجددة، ومصابيح LED وحساسات تنشيط الحركة، والعداد الذكي والتقنيات الذكية لتقليل استهلاك المرافق على المستويين المحلي والوطني.

- البحث والتخطيط المستمر لاستخدام التقنيات الذكية الغير المتوفرة حاليًا في السوق مع مراعاة التقنيات المستقبلية ودمجها في الأنظمة الحضرية الحالية والمستقبلية.

النتائج المتوقعة

1. تشجيع استخدام التقنيات الذكية في مرافق البنية الأساسية لتصبح مكانًا عاما
2. تنفيذ أنظمة القياس الذكية على المستوى الوطني ودعم السكان والشركات والصناعات في تنفيذها.
3. المراقبة المستمرة للتقنيات الذكية من أجل تطوير البنية الأساسية وتزويد الأسواق الناشئة ودعمها عندما يكون ذلك ممكنًا.
4. دعم أنظمة النقل الذكية في البنية أساسية لنقل أكثر كفاءة لتشجع الوسائل الأكثر استدامة.
5. استخدام مراكز بيانات تقنية المعلومات والاتصالات لتوفير استجابات سريعة للتغيرات في مرافق البنية الأساسية باستخدام البيانات مستمرة التدفق التي تسمح بهذا التحديد والاستجابة اعتمادًا على الحدث الفوري أو التغييرات طويلة الأمد.

الجهات الرئيسية المعنية

- مؤسسات البنية الأساسية والمرافق العامة (شركة العمانية للمياه و الصرف الصحي/ الهيئة العامة للكهرباء والمياه / هيئة تنظيم الكهرباء/ الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه/ الشركة العمانية لنقل الكهرباء/ شركة كهرباء المناطق الريفية/ شركة الكهرباء القابضة)
- وزارة الاسكان و التخيطي العمراني
- المحافظات

الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة

- الهيئة العامة للمياه/ شركة العمانية للمياه و الصرف الصحي، وإلى حد ما الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من أجل حلول لمصادر المياه، وزارة النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات / أسياد/ هيئة تنظيم الكهرباء/ الشركة العمانية لنقل الكهرباء، شركة مسقط لتوزيع الكهرباء، شركة كهرباء مزون، شركة كهرباء مجان، نماء، وزارة الداخلية / وزارة الثروة ازراعة و السمكية و موارد المياه /وهيئة تنظيم الاتصالات و عمانتل و اوريدو وشركة أبراج عمان.

لنتخيل معاً
ملامحَ من عمان 2040

اضغط على الصورة لمشاهدة الفيديو
أو قم بتصوير QR

الفيديو التقني لمشروع الاستراتيجية العمرانية

الاستراتيجية العمرانية تشكل إطارًا وطنيًا لضبط وتوجيه النمو العمراني، لتسهم في الربط بين الموقع والاستخدام الأمثل له، لتعظيم فرص استثمار إمكانات كل محافظة ومدينة.

مكونه استراتيجيةً ديناميكيةً برؤيةٍ تكاملية تتوافق مع أهداف رؤية عمان 2040، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

اضغط على الصورة لمشاهدة الفيديو
أو قم بتصوير QR

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

@ONSS_OMAN

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

@HOUSINGOMAN

رؤية عمان 2040